



Distr.
GENERAL

E/1986/4/Add.7
22 January 1986
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية الاولى لعام ١٩٨٦

تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التقارير الدورية الثانية المقدمة من الدول
الاطراف في العهد فيما يتعلق بالحقوق المشمولة
بالمواد من ١٠ الى ١٢ ، وفقا للمرحلة الثانية
من البرنامج الذي نصّ عليه المجلس الاقتصادي
والاجتماعي في قراره ١٩٨٨ (د - ٦٠)

إضافة

استراليا*

[٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥]

* نظر فريق الخبراء الحكوميين العامل المجتمع اثناء الدورة ، في دورته لعام ١٩٨١ (انظر E/1981/WG.1/SR.18) ، في التقرير الاولي المقدم من حكومة استراليا بشأن الحقوق المشمولة بالمواد من ١٠ الى ١٢ من العهد (E/1980/6/Add.22) .

.../...

86-00360 ٥٠٣٤١

]

مقدمة

- ١ - وقّعت استراليا على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ ، وصدقت عليه في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ . وأصبح العهد نافذا بالنسبة لاستراليا في ١٠ آذار/مارس ١٩٧٦ .
- ٢ - ووفقا للمادتين ١٦ و ١٧ من العهد وللبرنامج الوارد في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٨ (د - ٦٠) المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٧٦ ، تقدم استراليا بهذه الوثيقة تقريرها الدوري الثاني عن التدابير التي اتخذتها وعن التقدم السنوي أحرزته تدريجيا على طريق ضمان احترام الحقوق المعترف بها في المواد من ١٠ الى ١٢ من الجزء الثالث من العهد . والمواد الواردة في التقرير السابقة تكمل المعلومات المذكورة في تقرير استراليا الاول (E/1980/6/Add.22) وهي تشمل التطورات التي وقعت منذ عام ١٩٨٠ ، والتي ينبغي قراءتها مع التقرير الأولي .
- ٣ - وعند إعداد هذا التقرير ، كان هناك التزام ، بقدر الإمكان ، بالإطار المحدد في المبادئ التوجيهية للإبلاغ والمرفقة بالمذكرة الشفوية للأمين العام المؤرخة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ والموجهة الى وزير الخارجية (G/SO 221/912) . وسيلاحظ أن المعلومات المتعلقة ببعض الفئات المحرومة قد أدمجت في نهاية التقرير بالنسبة لكل مادة ، بدلا من إدراجها تحت العناوين القائمة بذاتها ، ويرجع ذلك الى نطاق البرامج الخاصة المتاحة لهذه الفئات .
- ٤ - وينبغي النظر الى المواد التي تضمنها التقرير في سياق الهياكل الدستورية والتشريعية العامة السارية في استراليا ، حيث يرد أدناه موجز مختصر عنها .
- ٥ - وحكومة استراليا ذات نظام اتحادي ، والتقرير الحالي يقدم معلومات عن التطورات ذات الصلة سواء على الصعيد الاتحادي (صعيد الكومنولث) أو صعيد الولايات . وقد يكون من المفيد ذكر بعض المعالم الأساسية لهيكل استراليا الدستوري .
- ٦ - ويوجد في استراليا حكومة مسؤولة تأخذ بالنموذج البريطاني مع التقيد بالفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية . ومن مميزات المجال الاتحادي أن الاختصاصات القضائية قائمة بذاتها تماما . ويوجد نظام للمحاكم الاتحادية وكذلك نظام لمحاكم الولايات ، ولكن يجوز لمحاكم الولايات أن تمارس الولاية القضائية

.../...

الاتحادية وكذلك الولاية القضائية فيما يتعلق بالولايات ، وذلك في تلك الحالات التي تخضع للولاية القضائية الاتحادية . وقد أنشئت المحكمة العليا باستراليا بموجب الدستور باعتبارها محكمة الاستئناف النهائية التي تنظر في المسائل المتعلقة بالولايات بالإضافة الى كونها المحكمة الدستورية النهائية .

٧ - والبرلمان الاتحادي له سلطة تشريعية بالنسبة لمواضيع محددة ، ولكن هذه السلطة لا تحجب برلمانات الولايات إلا فيما يتعلق بعدد قليل من المواضيع . ومن ثم فإن برلمانات الولايات لها في الوقت نفسه سلطات تشريعية بشأن بعض المواضيع المحددة ، كما أن لها بقية من سلطة تشريعية في المسائل التي تكون السلطة التشريعية فيها غير موكولة على نحو قاطع للبرلمان الاتحادي . ويجري تسوية التناقضات بين القوانين الاتحادية وقوانين الولايات السارية عن طريق إبطال قوانين الولايات في حدود التناقض القائم ، وذلك بموجب الباب ١٠٩ من الدستور .

٨ - وللبرلمان الاتحادي سلطة تشريعية محددة في مجال الشؤون الخارجية ، ويحق له ، في إطار هذه السلطة ، أن يصدر تشريعات لتنفيذ الالتزامات التعاهدية لاستراليا . وعلى هذا النحو ، فإن قانون التمييز العنصري لعام ١٩٧٥ ، وهو قانون أصدره البرلمان الاتحادي ، يعتمد في مشروعيته الى حد كبير على سلطات هذا البرلمان في مجال الشؤون الخارجية .

٩ - ولبعض الولايات (نيو ساوث ويلز وفيكتوريا وجنوب استراليا وغرب استراليا) قوانين مناهضة التمييز (أو قوانين تكافؤ الغرض) وهي موجهة ، في جملة أمور ، الى التمييز على أساس العنصر . وقد سنت هذه القوانين بموجب السلطات التشريعية العامة لبرلمانات الولايات وهي تسري داخل حدود الولاية .

١٠ - وتخضع التشريعات من حيث دستوريته لإعادة النظر من قبل المحاكم ، وهناك ممارسات كثيرة للسلطة التنفيذية تخضع أيضا لبعض أشكال إعادة النظر من الناحية القضائية لتحديد ما إذا كانت الممارسة في الحدود القانونية (بما في ذلك الحدود الدستورية) .

١١ - وفيما يتعلق بالمواد الاستهلاكية من العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، من الثابت تماما ان استراليا تحترم حق جميع الشعوب في تقرير المصير ، وهو الحق المجسد في المادة ١ من العهد .

١٢ - وقد أمكن بالفعل إنجاز الكثير من متطلبات المادتين ٢ و٣ في استراليا ، عن طريق إدخال عدد من التدابير الإدارية والتشريعية الهامة على صعيد الاتحاد وصعيد الولايات على السواء . والتقرير الحالي يفصل التدابير المتعلقة بالمواد مسن ١٠ الى ١٢ .

١٣ - وقد تضمّن التقرير الأوّلي لاستراليا ، في إطار المواد من ١٠ الى ١٢ (E/1986/6/Add.22) ، قائمة بعدد من القوانين التي تناهض التمييز . ومنذ ذلك الوقت ، تمّ استكمال عدد من هذه القوانين كما أدخلت قوانين جديدة .

١٤ - وتوجد حاليا تشريعات محددة تناهض التمييز ، على صعيد الاتحاد وفي الولايات الاسترالية الأربع . وهذه التشريعات تنشئ الجهاز اللازم للنظر في شكاوى التمييز في مجالات مثل التوظيف وظروف العمل والإقامة وتوفير الأرض ، وتوفير السلع والمرافق والخدمات ، والتعليم ، وأنشطة بعض النوادي ، وطريقة تنفيذ القوانين والبرامج الحكومية الاتحادية .

١٥ - وتتضمن التشريعات التي سنّت منذ صدور التقرير الأوّلي لاستراليا ، في إطار المواد من ١٠ الى ١٢ ، قانون التمييز على أساس الجنس لعام ١٩٨٤ الذي يتناول التمييز استنادا الى الجنس والحالة المدنية والحمل ، وقانون إصلاح الخدمة العامة لعام ١٩٨٤ الذي يحرم التمييز في الخدمة المدنية الاتحادية ويدخل برامج جديدة تتعلق بتكافؤ الفرص في مجال التوظيف . وقد وُضِعَ نطاق قانون مناهضة التمييز في ولاية نيو ساوث ويلز لكي يشمل التمييز بسبب الضعف البدني والعقلي وبسبب الجنوسية (homosexuality) . وصدرت قوانين جديدة تتعلق بتكافؤ الفرص ، في عام ١٩٨٤ ، في ولاية فيكتوريا وولاية ساوث استراليا لاستكمال التشريعات المضادة للتمييز القائمة في هاتين الولايتين . ويغطي القانون الساري حاليا بولاية ساوث استراليا الاسباب الأخرى وهي الإعاقة البدنية والجنوسية (homosexuality) والجناسية (bisexuality) والاستجناسية (transexuality) . كما أن قانون ولاية فيكتوريا الحالي يغطي أسباب أخرى تتعلق بالضعف البدني والاضطراب العقلي وكون الشخص أبا أو لا أولاد له والتمييز بسبب العقائد الدينية أو السياسية المشروعة .

١٦ - وفي ولاية وسترن استراليا ، صدر قانون تكافؤ الفرص الجديد في عام ١٩٨٤ . وهو يتناول التمييز على أساس الجنس والحالة المدنية والحمل والعرق (وهو محدد ليشمل اللون والسلالة والاصل الإثني أو الوطني والجنسية) والعقيدة الدينية أو السياسية .

.../...

١٧ - وعلى الصعيد الاتحادي ، كان من التطورات الهامة التي حدثت منذ صدور التقرير الأولي إقرار البرلمان الاتحادي لقانون لجنة حقوق الإنسان لعام ١٩٨١ . ويوجد ، كمرفقات لهذا القانون ، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وإعلان حقوق الطفل وإعلان حقوق الأشخاص المتخلفين عقليا وإعلان حقوق الأشخاص المعوقين . وقانون لجنة حقوق الإنسان ، بالإضافة الى قانون التمييز العنصري لعام ١٩٧٥ وقانون التمييز بسبب الجنس لعام ١٩٨٤ ، يضع التزامات استراليا بموجب الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان في قالب تشريعي .

١٨ - وقد أنشئت لجنة حقوق الإنسان بموجب هذا القانون لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في استراليا . وبإمكان هذه اللجنة أن تستعرض تشريعات الكومنولث ، وان تحقق في الشكاوى وأن تظطلع بالبرامج البحثية والتعليمية التي تمس حقوق الإنسان . وقد تولت اللجنة أيضا مسؤولية تنفيذ قانون التمييز بسبب الجنس ، عن طريق مفوض العلاقات المجتمعية من ناحية ، وهو مسؤول عن التحقيق في شكاوى التمييز العنصري والسعي الى تسويتها ، وعن طريق مفوض شؤون التمييز بسبب الجنس من ناحية أخرى ، وهو يتحمل مسؤوليات مماثلة بالنسبة للتمييز بسبب الجنس أو الحالة المدنية أو الحمل . وكان يجري وقت إعداد هذا التقرير النظر في إجراء استعراض شامل لقانون لجنة حقوق الإنسان .

١٩ - وخلال عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ، أدخلت الحكومة الاتحادية تغييرات رئيسية على بعض التشريعات - إلغاء قانون الاجانب لعام ١٩٤٩ وإجراء تعديلات في قانون الهجرة لعام ١٩٥٨ وفي قانون الجنسية الاسترالية - بغية إزالة الخلافات في معاملة مختلف فئات المواطنين غير الاستراليين . وقد نجم عن ذلك الاستغناء عن فئتي غير المواطنين اللتين كانتا قائمتين من قبل وهما الاجانب والرعايا البريطانيين/المواطنون الايرلنديون/الأشخاص المحميون ، مما أدى الى تمتع الفئة الأخيرة بمعاملة أكثر تفضيلا في بعض الأمور .

٢٠ - وقد عدل كذلك قانون الجنسية الاسترالية لعام ١٩٤٨ لتخفيض الفترة المؤهلة لمنح الجنسية الاسترالية من ثلاث سنوات في السنوات الثماني السابقة الى سنتي إقامة في السنوات الخمس السابقة . وقد جرى أيضا تخفيف شرط اللغة الإنكليزية فيما يتعلق بمنح الجنسية الاسترالية من مستوى الإلمام "الكافي" باللغة الإنكليزية الى مستوى معرفة اللغة الإنكليزية معرفة "أساسية" ، مع إعفاء طالبي الجنسية الذين يتجاوزن ٥٠ عاما من هذا الشرط تماما .

٢١ - وقد صدقت استراليا على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١ : التمييز (التوظيف والمهنة) ، ١٩٥٨ ، التي تنص على إلغاء التمييز في مجال التوظيف . ويرد تقرير مفصل عن التدابير المتخذة لتنفيذ هذه الاتفاقية في التقرير الذي عُرض بموجب المادة ٢٢ من دستور منظمة العمل الدولية والمقدم في عام ١٩٨٤ عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٨٢ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٤ .

٢٢ - وكانت الحكومة الاتحادية تنظر ، وقت إعداد هذا التقرير ، في اقتراح يقضي بإدراج اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١ لتكون صكاً من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان المرفقة بالقانون المنقح للجنة حقوق الإنسان . ومن شأن هذا الاقتراح أن يعزز الحماية المتاحة في إطار هذه الاتفاقية . وهو كذلك أحد اقتراحات الحكومة الاتحادية في مجال ترشيد آلية مناهضة التمييز القائمة بغية تجنب البلبلة بين العملاء المحتملين بإيجاد نهج واحد للنظر في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان .

٢٣ - وينبغي للفريق العامل المجتمع أثناء الدورة أن يرجع أيضا الى التقرير الدوري الخامس لاستراليا المتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، للاضطلاع على تفاصيل التطورات الأخيرة في مجال التمييز العنصري .

٢٤ - وتولي استراليا اهتماما ببذل المزيد من الجهود لتحقيق أعمال أكثر كمالا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على النحو المحدد في العهد . وتعتقد حكومة استراليا أن المجتمع الدولي ، وخاصة الهيئات الدولية الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان ، لم يول هذه المشكلة اهتماما كافيا حتى الآن . واستمرت استراليا تؤيد المبادرات الرامية الى تعزيز تنفيذ أحكام العهد ، وتشجيع نشرها على نطاق أوسع . وقد رحبت استراليا بإصدار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للقرار الذي حدد الإصلاح اللازم للفريق العامل المجتمع أثناء الدورة ، وهي تتطلع الى تنفيذه على نحو كامل .

٢٥ - وتعتبر عملية إعداد التقارير كيما تنظر فيها الامم المتحدة عملية لها أهميتها . فالعهد يتناول مجالات كثيرة من مجالات الحكم . وهناك نقص في المعارف المتعلقة بأحكام العهد ، في بعض هذه المجالات . وترى استراليا أن عملية تقديم التقارير بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لها أثر هام في زيادة الوعي داخل البيروقراطيات .

٢٦ - وعند تقديم التقارير الى المجلس ، يُطلب الى الدولة الطرف في العهد ان تقدم تقريرا الى المجتمع الدولي عن التنفيذ التدريجي لالتزاماتها التي تظلع بها في إطار العهد . وسوف تتعلم الدول الكثير من عملية تقديم التقارير هذه ، سواء من تعليقات اعضاء المجلس أو من تقارير البلدان الاخرى . وتأمل استراليا ، بتقديم هذا التقرير ، ان تكون الخبرات الواردة فيه ذات منفعة واهمية للبلدان الاخرى .

المادة ١٠ - حماية الاسرة والامهات والاطفال

الف - حماية الاسرة

١ - القوانين والانظمة الرئيسية

(٢) الجنسية

٢٧ - يعطي قانون الجنسية الاسترالي للاشخاص الذين يولدون في استراليا أو الذين يولدون لمواطنين استراليين . وكل طفل يولد في استراليا ، باستثناء الاطفال الذين يولدون لموظفين دبلوماسيين أو قنصليين يتبعون دولا أجنبية ، يصبح مواطنا استراليا . والقصد من هذا الحكم هو حماية الاطفال الذين يولدون في استراليا من ان يصبحوا بلا جنسية . غير ان هذا الحكم انتقدته أخيرا لجنة حقوق الإنسان في تقريرها رقم ١٠ : حقوق الإنسان فيما يتعلق بالاطفال الذين يولدون في استراليا : تقرير عن شكوى السيد أ . س إيونغ وقرينته . ففي ذلك التقرير رأت اللجنة ان الإنذار بترحيل زائرين طالت إقامتهما عن المدة المقررة في استراليا ، وهما السيد إيونغ وقرينته ، قد انتهك حقوق الإنسان فيما يتعلق بطفلهما الذي يبلغ من العمر سنة واحدة ، والذي أصبح مواطنا استراليا بحكم ولادته في استراليا . ورأت اللجنة ان ترحيل الوالدين أو مطالبتهم بمغادرة استراليا يساوي أيضا مطالبة الطفل ، وهو مواطن استرالي ، بأن يغادر بلد جنسيته . وتساءلت اللجنة عن موجب منح الجنسية آليا لجميع الاطفال الذين يولدون في استراليا بصرف النظر عما إذا كان آباؤهم استراليين أم لا . ويجري حاليا دراسة آراء اللجنة .

٢٨ - وقد أجريت ، في الفترة التي يغطيها التقرير ، تعديلات في قانون الجنسية الاسترالي لإزالة التمييز المتبقي في القانون على أساس الجنس أو الحالة الاجتماعية ولتغيير تعريف مصطلح الوالد المسؤول فيما يتعلق بحالة جنسية الطفل .

٢٩ - وكان أثر التعريف السابق لمصطلح الوالد المسؤول هو أن العادة جرت على أن يكون للأب فقط أن يتقدم بطلب الجنسية نيابة عن الطفل . وكان فقدان الطفل للجنسية أو عدم فقدانه لها يتوقف أساسا على ما إذا كان الأب قد فقد جنسيته أم لم يفقدها إلا إذا لم يكن الوالد هو المسؤول . وينص القانون الآن بعد تعديله على أن لأي من الوالدين - أو الشخص المسؤول قانونا عن الطفل أو الذي يحتضن الطفل عادة - أن يتقدم بطلب الجنسية نيابة عن الطفل . أما إذا فقد أحد الوالدين المسؤولين جنسيته الاسترالية ، فيظل الطفل مواطنا استراليا بشرط أن يكون الوالد المسؤول الآخر (إذا كان موجودا) ما يزال مواطنا استراليا .

(ب) الزواج

٣٠ - لكل رجل وامرأة ، بمقتضى القانون الاسترالي ، حق حرية اختيار الزوج (رهنا بالوفاء بشروط الأهلية القانونية لعقد الزواج) ، وحق عدم عقد الزواج إلا بموافقتهم الكاملة والحررة . وينص القانون الاتحادي للزواج لعام ١٩٦١ على بطلان الزواج إذا لم تكن موافقة أي من الطرفين موافقة حقيقية بسبب الحصول عليها بالإكراه أو الغش .

٣١ - وأحد جوانب الزواج التي لم يعالجها القانون الاسترالي هو نظام الزواج بمقتضى القانون العرفي للسكان الاصليين . فنظام الزيجات الموعودة المعمول به لدى السكان الاصليين ما يزال ساريا في مجتمعات كثيرة تقليدية المنحى . بيد أن العوامل المؤثرة التي سادت في الآونة الأخيرة أضعفت من صرامة الوفاء بهذه الوعود .

٣٢ - وتقوم اللجنة الاسترالية لإصلاح القوانين حاليا ، بناء على طلب الحكومة ، بدراسة نظام القانون العرفي للسكان الاصليين . بيد أنها لم تقدم بعد تقريرها عن هذه المسألة .

٣٣ - وهناك جزء رئيسي آخر من التشريع الاتحادي يتناول الأسرة ، هو قانون أحكام الأسرة لعام ١٩٧٥ الذي يتعلق بحقوق ومسؤوليات الأزواج عند فسخ الزواج أو في مسائل ذات صلة مثل الحضانة أو الترتيبات المالية .

٣٤ - ويفرض الباب ١٤ من هذا المرسوم على القاضي أو الموظف القضائي الذي ينظر في دعوى لفسخ الزواج أو في دعوى خاصة بمسائل مالية أو بالحضانة فيما يتعلق بـزواج قائم (وعلى الممثلين القانونيين للطرف في هذه الدعوى) النظر بعين الاعتبار في إمكانية التصالح بين الطرفين . كما يجوز توجيه الطرفين الى الاجتماع بمستشار زواج

تحقيقا لهذه الغاية . ويتضمن هذا القانون أحكاما تتعلق بأنشطة مؤسسات تقديم الاستشارات المتعلقة بالزواج .

٣٥ - ويتضمن الباب ٤٣ من قانون أحكام الأسرة المبادئ التي يتعين على المحاكم تطبيقها عند ممارسة اختصاصاتها وذلك على النحو التالي :

"تقوم محكمة الأسرة ، في ممارستها لاختصاصاتها بمقتضى هذا القانون أو أي قانون آخر ، أو أية محكمة أخرى تمارس اختصاصاتها بمقتضى هذا القانون ، بمراعاة ما يلي عند ممارستها لاختصاصاتها :

١١' ضرورة الحفاظ على مؤسسة الزواج وحمايتها بوصفها اتحادا بين امرأة ورجل دون أي سواهما ، دخلاه طواعية مدى الحياة ؛

١٢' ضرورة توفير أكبر قدر ممكن من الحماية والمساعدة للأسرة بوصفها الوحدة الجماعية الطبيعية والاساسية في المجتمع وخصوصا أثناء توليها مسؤولية تعهد وتربية الاولاد الذين تعيّلهم ؛

١٣' ضرورة حماية حقوق الاطفال وتعزيز رفاهيتهم ؛

١٤' الوسائل المتاحة لمساعدة طرفي الزواج في النظر في أمر التماسح بينهما أو تحسين علاقتهما أحدهما بالآخر وبالاطفال الناشئين من الزواج" .

(ج) الأسرة

٣٦ - أنشأ قانون أحكام الأسرة لعام ١٩٧٥ معهد دراسات الأسرة ، ووظيفته عموما هي تشجيع البحوث المنسقة فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على استقرار الزواج والأسرة في استراليا بغية تعزيز حماية الأسرة بوصفها الوحدة الجماعية الطبيعية والاساسية في المجتمع . وقد أنشئ هذا المعهد بصفة رسمية بوصفه هيئة قانونية وعيّن مديره التأسيسي في عام ١٩٨٠ ، ومنذ هذا الوقت اشتهر المعهد على المستويين الوطني والدولي بوصفه هيئة ذات خبرة فنية واسعة في مجال بحوث الأسرة .

٣٧ - وتشمل أنشطة المعهد الأنشطة التالية :

- ١١' إجراء بحوث بشأن العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على رفاه مختلف أنواع الأسر في المجتمع الأسترالي ؛
- ١٢' تكوين فكرة موضوعية عما يحيط بالأسرة في أستراليا بما في ذلك تحديد نقاط قوة الأسر الأسترالية . وكذلك المشاكل التي تواجهها ؛
- ١٣' نشر المعلومات عن الأسر وعن الهياكل الأسرية على جميع الذين يؤثرون عملهم مباشرة على حياة الأسر ؛
- ١٤' مراقبة أثر السياسات الحكومية والممارسات الإدارية على مختلف أنواع الأسر في أستراليا وكتابة التقارير في هذا الشأن ؛
- ١٥' تقييم آثار الاستشارات المتعلقة بالزواج ، وآثار التعليم السابق على الزواج وآثار الخدمات الأخرى بما في ذلك جوانب القانون التي تستهدف مساعدة الأسر .

وفيما يلي قائمة الدراسات التي أعدها المعهد :

دراسة عن انهيار الزواج

الآثار الاقتصادية المترتبة على انهيار الزواج

الأطفال الأستراليون في الأسر

تحويل دخول الأسر الأسترالية

تقرير عن تعليم العلاقات الإنسانية

وضع قاعدة بيانات "الأسرة"

.../...

٣٨ - والمشاكل الأسرية هي أيضا بالطبع مسألة تهتم حكومات الولايات فيما يتعلق بالأنشطة التي تفضلع بها في مجال رفاه المجتمعات المحلية . فمثلا أنشئت في عام ١٩٧٩ في جنوب استراليا وحدة بحوث الأسرة لوضع مجموعة من التقارير عن الظروف المؤثرة في الأسرة ولدراسة حالة ورفاه الأسرة وذلك كيما تقدم توصياتها الى حكومة جنوب استراليا بشأن طرق تعزيز الأسرة بوصفها وحدة .

٣٩ - ويجري الآن القيام بعمل ضخم على المستوى القومي ومستوى الولايات يتعلق بحماية الأسرة وخصوصا في مجال رفاه الاطفال .

٤٠ - ومن المنتظر أن يوافق البرلمان في كوينزلاند في أواخر عام ١٩٨٥ على مشروع قانون تطوير الأسرة والمجتمع المحلي لعام ١٩٨٥ . والقصد من مشروع القانون هذا هو تدوين وتنسيق التشريعات القائمة وتقديم قوانين جديدة تنص على ضمانات أكبر لحماية الاطفال ، وسيتضمن أحكام قانون خدمات الاطفال ، وأجزاء من القانون الجنائي ، وقانون الإعالة ، وقانون المراقبة وإخلاء السبيل المشروط ، وقانون تبني الاطفال ، وقانون الإفراج بكفالة ، وقانون مركز الاطفال وقانون الاحكام الجنائية (الجرائم الجنسية) .

٤١ - وتشمل أهداف مشروع القانون هذا ما يلي :

- ١١' تعزيز ودعم رفاه الأسر بوصفها أساس رفاه المجتمع المحلي ؛
- ١٢' انشاء الخدمات وتشجيع تطوير الخدمات التي تعزز وتدعم وتحمي رفاه الأسر ؛
- ١٣' تشجيع وضع خدمات وبرامج منسقة للرفاه الاجتماعي تعزز وتقوي المصالح المحلية ومصالح الأحياء السكنية والمجتمعات المحلية ؛
- ١٤' حماية الاطفال ؛
- ١٥' إنشاء أساس لإدارة قضاء الأحداث وتقديم الخدمات في مجال الإصلاح العادل والرحيم للأحداث الذين ارتكبوا جرائم ؛
- ١٦' تعزيز رفاه المجتمع المحلي بمساعدة الأفراد والأسر على التغلب على مشاكلهم الاجتماعية التي يواجهونها .

.../...

٤٢ - ويناقش الفرع باء الوارد أدناه التدابير الأخرى المتعلقة بحماية الأطفال .

٢ - مساعدة الأسر

(١) استحقاقات الضمان الاجتماعي

٤٣ - تؤيد حكومة استراليا المبادئ الواردة في المادة ١٠ من العهد كما تؤيد المادة ٢٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تتفق مع هذه الالتزامات .

٤٤ - ويقدم نظام الضمان الاجتماعي الاسترالي برامج واسعة النطاق ترمي الى مساعدة الأسر .

٤٥ - وتوفر الاعانات الاسرية شكلا رئيسيا من أشكال المساعدة النقدية المقدمة الى الأسر . وعلى وجه العموم تتألف هذه المساعدات من مبالغ تدفع شهريا لجميع الأشخاص الذين يعولون أطفالا والذين يقيمون إقامة دائمة في استراليا .

٤٦ - وتقديرا للاحتياجات الخاصة للأسر التي يولد لها توأم مستحدثت الحكومة مساعدة إضافية خاصة لهذه الأسر اعتبارا من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ . ولئن تخضع هذه المبالغ ، التي ستدفع عادة الى الام ، للضرائب ، كما لن تخضع لتقييم الموارد . وستدفع مبالغ شهرية قدرها ١٥٠ دولارا استراليا للتوائم الثلاثة و ٢٠٠ دولار استرالي للتوائم الأربعة حتى يبلغوا سن السادسة من العمر . وستدفع هذه المبالغ علاوة على الاعانات الاسرية المدفوعة ، وحيثما ينطبق ذلك بالإضافة الى علاوة دخل الأسرة ، وستحل محل المساعدات المقدمة لوالدي التوائم الأربعة بموجب النظام السابق للبهات التقديرية .

٤٧ - ويمكن أيضا أن تتلقى الأسر التي يوجد ضمن أفرادها طفل معوق مبلغا من المال يعرف بأنه علاوة الطفل المعوق ، وذلك بالإضافة الى الاعانة الاسرية المدفوعة لذلك الطفل . وهذه العلاوة لا تخضع لتقييم الدخل عندما يكون الطفل معوقا بشدة ، بيد أنها تخضع لتقييم الدخل عندما لا يكون الطفل معوقا بشدة . ويجوز أيضا أن يستحق الشخص الذي يتولى رعاية طفل فقد كلا والديه الحصول على معاش مزدوج لليتيم .

٤٨ - وقد عرض التقرير الدوري الأولي لاستراليا المتعلق بالمواد من ٦ الى ٩ من العهد (E/1978/8/Add.15 ، الصفحات من ٦٧ الى ٦٩) بصورة إجمالية ، شروط استحقاق

.../...

الإعانات الأسرية وعلاوة الطفل المعوق والمعاش المزدوج لليتيم . وقد وضع الهيكل الأساسي لنظام الإعانات الأسرية الحالي في شهر حزيران/يونيه ١٩٧٦ عندما حدثت زيادة كبرى في معدلات الإعانات (التي كانت تعرف سابقا بمنحة الأطفال) وعندما أقيمت التخفيضات المقررة في ضريبة الدخل الشخصي لمن يعولون أطفالا أو طلبة .

٤٩ - وتقدم مساعدة إضافية على شكل معاش أو استحقاق إضافي للأطفال ، إلى جميع أصحاب المعاشات والمستفيدين الذين يعولون أطفالا .

٥٠ - كما يتلقى أصحاب المعاشات والمستفيدون العزاب الذين يعولون أطفالا إعانة الأم أو الوصي التي تدفع بمعدل واحد بغض النظر عن عدد الأطفال . ويمثل المعاش والإعانة المذكوران زيادة في الحد الأقصى لمعدل المعاش أو المستحقات ويخضعان بصفتها تلك لتقييم الدخل فيما يتعلق بالمعاش أو المستحقات وتقييم الأصول لأغراض منح المعاشات . ويوجد بدل للمناطق النائية لا يخضع لتقييم الموارد (تدمج فيه مبالغ إضافية للأطفال) يدفع لأصحاب المعاشات والمستفيدين الذين يقيمون عادة في إحدى المناطق النائية .

٥١ - ومنذ أيار/مايو ١٩٨٣ يقدم دعم لدخل الأسر المنخفضة الدخل التي لديها أطفال ولا تحصل على مدفوعات من الضمان الاجتماعي أو مدفوعات مماثلة ، وذلك على شكل علاوة لدخل الأسرة . وعلاوة دخل الأسرة هي بدل خاضع للضريبة ، وإن كان يخضع لتقييم الدخل ويرتبط بمستوى المعاش الإضافي أو المستحقات الإضافية للأطفال .

(ب) خدمات رعاية الأطفال

٥٢ - تقوم الحكومة الاتحادية أيضا بدور كبير في توفير خدمات رعاية الأطفال . وكان دورها ثانويا فقط حتى عام ١٩٧٢ عندما استحدث برنامج خدمات الأطفال وقانون رعاية الأطفال الذي مكّنها من تنفيذ العهد . وأُنصب التركيز في السنوات الأولى من هذا البرنامج على تنمية خدمات ما قبل المدرسة وتوفير التكاليف الرأسمالية المتمثلة بذلك . ومنذ عام ١٩٧٦ ، ومع إنشاء مكتب رعاية الأطفال في إدارة الضمان الاجتماعي حدثت عملية تدريجية لإعادة توجيه البرنامج بحيث أصبح يتجه نحو تقديم خدمات أخرى للأطفال .

٥٣ - ولا تزال حكومات الولايات تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنظيم رعاية الأسر والأطفال وخدمات التعليم المبكر والترخيص بها وتقديمها ، وهي تتولى أيضا المسؤولية

.../...

عن العديد من خدمات الرعاية الاجتماعية والدعم . كما يوجد عدد كبير من المنظمات الخيرية غير الحكومية التي تقدم مساعدة مباشرة للأسر المحرومة . ومع ذلك تقدم الحكومة الاتحادية مساهمة كبيرة في التكاليف ، وتميل الى التركيز على إكمال أنشطة الولايات بالنسبة لفئات معينة من الاطفال وخدمات معينة ترى أنها ذات أهمية على الصعيد الوطني .

٥٤ - والبرامج الممولة في إطار برنامج خدمات الاطفال هي ما يلي :

١١' خدمات مراكز الاطفال التي توفر رعاية نهائية كاملة ورعاية عادية لبعض الوقت ؛

١٣' الرعاية النهارية الاسرية التي توفر رعاية خاضعة الاشراف لاعداد صغيرة من الاطفال على مدى نطاق مرن من الساعات في بيوت من يتولون هذه الرعاية ؛

١٣' إعانات لدفع الرسوم لتمكين الاسر من مواجهة تكاليف خدمات الرعاية النهارية التي تقدمها المراكز أو الاسر ؛

١٤' تقديم الرعاية من حين لآخر للأسر التي تحتاج الى رعاية للاطفال لغترات قصيرة ؛

١٥' الرعاية في غير ساعات الدراسة بالنسبة للاطفال الذين في سن الدراسة بالمدارس وبرامج للرعاية في الاجازات أثناء العطلات المدرسية ؛

١٦' خدمات خاصة لاطفال السكان الاصليين والمجموعات الاثنية والاطفال المعوقين ؛

١٧' الموظفون الميدانيون ، وجماعات اللعب ، والخدمات المتنقلة ، وخدمات البحوث والخدمات الاستشارية ؛

١٨' رعاية الاطفال ذات الصلة بالعمل ؛

.../...

- ١٩١ المراكز المتعددة الاختصاصات ومراكز الاحياء ؛
- ١١٠١ الخدمات المتاحة للأطفال الذين لم يبلغوا سن الالتحاق بالمدرسة من خلال هبات اجمالية مقدمة لحكومات الولايات متوقف في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ .
- ٥٥ - وفي إطار برنامج خدمات الأطفال ، تقدم الحكومة الاتحادية المساعدة المالية والتنفيذية للخدمات المقدمة للأطفال وأسرهم . وتعطي الاولوية في الاستفادة من خدمات الرعاية النهارية للأطفال الذين يحتاجون فورا للرعاية مثل الفئات التالية :
- ١١١ الأطفال الذين يعمل والدمم الوحيد (أو والداهما) أو يبحث بنشاط عن عمل ؛
- ١٣١ رعاية الأطفال المعرضون لخطر الإساءة اليهم أو اهمالهم بشدة ، حيث تمثل رعاية الأطفال استجابة ملائمة لهذا الوضع ؛
- ١٣١ الأطفال الذين يحتاج والدمم الوحيد (أو والداهما) الى فترة راحة بسبب عجزه المستمر أو عدم قدرته .
- ٥٦ - وعند تقييم الاولويات فيما بين هذه الفئات ، تتاح الاستفادة على أساس الفائدة التي تعود على الطفل والأسرة من رعاية الطفل وما هو متاح بصورة معقولة من ترتيبات بديلة ربما تؤدي الى تحقيق هذه الفائدة . ويولى اعتبار خاص للأطفال أسر معينة مثل أسر السكان الاصليين ، والمجموعات الإثنية ، والأسر التي تعيش في أماكن منعزلة والأسر المنخفضة الدخل ، والأسر ذات الآباء الوحيديين .
- ٥٧ - وفي عام ١٩٧٨ ، استحدث نظام خدمات الدعم الأسري في إطار برنامج خدمات الأطفال لتشجيع استحداث خدمات ابتكارية مثل توفير خدمات معاون أسري أو مديرة منزل ؛ وخدمات لتقديم المشورة الأسرية أو المالية ؛ وخدمات تعليم الآباء ، وخدمات الدعم وتقديم المشورة والاحالة . وقد مد تمويل هذا المشروع حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ لاتاحة الوقت للحكومة الاتحادية كي تنظر في مستقبله على المدى الاطول .

(ج) الترتيبات الضريبية

٥٨ - (إن المعلومات الواردة أدناه تتعلق بالترتيبات الضريبية السارية وقت إعداد هذا التقرير . بيد أن الحكومة الاتحادية تجري امتعاضا لنظام الضرائب ويمكن أن يترتب على ذلك إدخال بعض التغييرات ، فعلى سبيل المثال ، أعلنت الحكومة فعلا عن عزمها على إلغاء الخصم التساهلي لبعض النفقات من الضريبة .)

١١' التخفيضات

٥٩ - يقدم نظام الضريبة على الدخل الشخصي في استراليا مساعدة الى الاسر على شكل اعفاءات ضريبية محددة . وبالرغم من أن الوحدة الضريبية الامامية هي الفرد ، فإنه عند زيادة التقدير يسمح بتسهيلات خاصة عندما يكون ذلك الفرد جزءا من وحدة أسرية ويعول زوجا وطفلا مسؤولين منه أو أحدهما . وتتخذ هذه التسهيلات عددا من الاشكال على النحو المبين أدناه :

١ - التخفيضات الممنوحة بسبب المعالين

٦٠ - يسمح بتخفيضات بمبالغ محددة بسبب المعالين في الحالات التالية :

عندما يسهم دافع الضريبة في إعالة زوج مسؤول منه (سواء كان ذلك بصورة شرعية أو فعلية) . ويزداد هذا التخفيض عندما يوجد أيضا أطفال معالون ؛

في الحالات التي يتولى فيها دافع الضريبة وحده رعاية ولد مقيم ولا يتجاوز عمره ١٦ سنة أو طالب لا يتجاوز عمره ٢٥ سنة ؛

في الحالة التي تستخدم فيها مدبرة منزل على أساس التفريغ للعناية بمنزل دافع الضريبة والعناية بولد لا يتجاوز عمره ١٦ سنة أو بمعالين آخرين معينين ومحددين .

٦١ - وتكون هذه التخفيضات الضريبية بمبالغ محددة وتخضع للتخفيض عندما تقتصر الإعالة على جزء من السنة أو عندما يكون للمعال دخل خاص به .

٦٢ - ويبين الجدول التالي الحد الاقصى للتخفيضات المسموح بها للسنة الضريبية
: ١٩٨٥/١٩٨٤

المعالون

- الزوج (الشرعي أو الفعلي) ٨٣٠ دولارا استراليا (يزاد بمبلغ ٣٠٠ دولار استرالي اذا كان دافع الضريبة يعسول طفلا أو طالبا مسؤولا منه)
- ابنة - مديرة منزل ٨٣٠ دولارا استراليا

- مديرة منزل ٨٣٠ دولارا استراليا (يزاد بمبلغ ٣٠٠ دولار استرالي اذا كان دافع الضريبة يعسول طفلا أو طالبا مسؤولا منه)

الاب الوحيد ٧٨٠ دولارا استراليا

ب - الخصم التساهلي لبعض النفقات من الضريبة

٦٣ - يجيز قانون الضرائب الامتراضي أيضا أن تخصم من الضريبة أنواع معينة من النفقات الشخصية (على سبيل المثال ، النفقات الطبية ونفقات المستشفيات وعلاج الاسنان والتعليم) - يخضع بعضها لحد أقصى قانونيا - يتكبد دافع الضرائب فيما يتعلق به أو بالنيابة عن أحد الذين يعولهم . وتتضمن النفقات الأخرى التي يمكن خصمها تكلفة شراء تغطية التأمين على الحياة والاشتراكات المدفوعة لصندوق المعاشات التقاعدية . والهدف من السماح بخصم تكلفة تغطية المعاش التقاعدي هو تشجيع دافع الضريبة على توفير حماية مالية لأفراد أسرته في حالة وفاة المعيل قد تمكنهم من إعالة أنفسهم أو عدم قدرته على العمل ولتوفير دخل كاف عند التقاعد .

٦٤ - وعندما يتجاوز مجموع كل هذه النفقات المؤهلة للتمتع بالخصم الضريبي ٣٠٠٠ دولار استرالي (في السنة الضريبية ١٩٨٥/١٩٨٤) يستحق دافع الضريبة خصما ضريبيا بنسبة ٣٠ في المائة من ذلك المبلغ الزائد .

٦٥ - أعلن وزير المالية في ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، خطط الحكومة الاتحادية التي تهدف الى إلغاء الخصم التساهلي الحالي من الضريبة المفروضة على النفقات . وفي مقابل ذلك سيطبق خصم جديد في الضرائب على المصروفات الطبية الصافية (غير المسددة) في كل حالة تتجاوز فيها ١٠٠٠ دولار استرالي في أية سنة مالية تبدأ في ١٩٨٦/١٩٨٥ . وستكون نسبة الخصم ٣٠ في المائة من المبلغ الذي يزيد على ١٠٠٠ دولار استرالي .

.../...

ج - الخصم الممنوح للأشخاص المقيمين في مناطق نائية

٦٦ - كما يمنح دافعو الضرائب من المقيمين في مناطق نائية امتيازاً إضافياً على شكل خصم بحسب "المنطقة". ويقصد بهذا الخصم تمويش دافعي الضرائب عن الكلفة المتزايدة للمعيشة في تلك المناطق. ويتكون الخصم من مبلغ أساسي وزائداً مبلغاً إضافياً يمثل نسبة مئوية لأي خصم مقابل المعالين يكون من حق دافع الضرائب. وتعاقد الزيادة الممنوحة للمعالين دافعي الضرائب، على إعالة أسرهم.

١٣' ضريبة الرعاية الصحية

٦٧ - إن مفهوم دفع ضريبة قدرها ١ في المائة على جميع الدخول الخاضعة للضرائب في إطار الرعاية الصحية، يعكس السياسة التي تقول بأن الرعاية الصحية يجب أن تكون ذات صلة بقدرة الشخص على الدفع. وابتداءً من ١ تموز/يوليه ١٩٨٤، لا يدفع أي شخص غير متزوج يتقاضى ٧ ١١٠ من الدولارات الأسترالية سنوياً أو أقل، أية ضريبة، وكذلك الزوجان أو الأب الوحيد أو الأم الوحيدة ممن يبلغ مجموع دخلهم المشترك ١١٨٠٢ من الدولارات الأسترالية سنوياً، أو أقل لا يدفعون ضريبة عن الرعاية الصحية، بالإضافة إلى إعفاء إضافي قدره ١ ٢٢٠ من الدولارات الأسترالية سنوياً لكل طفل معال. وهناك أيضاً حد أقصى للضريبة الواجبة الدفع. ويبلغ هذا الحد الأقصى، ابتداءً من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، كل شخص عازب أو زوجين يبلغ دخله أو دخلهما معاً الخاضع للضريبة ٧٥ ٠٠٠ من الدولارات الأسترالية سنوياً أو ١ ٤٤٢ من الدولارات الأسترالية في الأسبوع. وفي الأصل، كانت دائرة الضمان الاجتماعي تحدد المستويات التي يتوقف عندها اعتبار الدخل من الدخول الدنيا وهي المستويات التي يكون من أثرها إعفاء الأشخاص الذين يشبت أن دخولهم متدنية من حملة بطاقات الاستحقاقات الصحية للمتقاعدين أو الاستحقاقات الصحية أو الرعاية الصحية والذين كانوا يحملون هذه البطاقة طيلة فترة ١٩٨٢ - ١٩٨٤.

٦٨ - كما يتضمن التشريع حكماً متدرجاً من أثره أن تكون الضريبة المستحقة أقل من ١ في المائة، في الظروف التي يزيد فيها الدخل الخاضع للضريبة زيادة طفيفة عن الحد الأدنى.

.../...

باء - حماية الامومة

١ - القوانين والانظمة الرئيسية

٦٩ - القوانين والممارسات في استراليا لا تكاد تنص ، على أي تدابير محددة لحماية الامومة . فهناك طريقتان رئيسيان للمساعدة : المساعدة في شكل ضمان اجتماعي أو تخصيص موارد أخرى للرعاية ، والمساعدة في شكل تشريع مناهض للتمييز .

٧٠ - ويحرّم القانون الاتحادي لمنع التمييز على أساس الجنس الصادر عام ١٩٨٤ ، التمييز على أساس الحمل كما يحرمه على أساس الجنس والوضع الزوجي . ويرد تعريفاً للتمييز على أساس الحمل ، في المادة ٧ من القانون ، يشمل التمييز المباشر المعقود في ظروف حالة معينة والتمييز غير المباشر . ومرفق طيه نسخة من هذا القانون . كما ينص القانون (في المادة ٣١) على أن منح المرأة حقوقاً أو مزايا بصدد الحمل أو الولادة ليس تمييزاً ضد الرجل على أساس الجنس .

٧١ - والقانون يشمل التمييز في مجالات العمالة والاسكان والتعليم وتوفير السلع والمرافق والخدمات والتصرف في الأرض ، وأنشطة الاندية وادارة القوانين والبرامج الاتحادية . ويعالج الشكاوى من مخالفات القانون ، مفوض يعنى بالتمييز على أساس الجنس مع الحق في الامتئاف أمام لجنة حقوق الانسان . ودور المفوض المعني بالتمييز على أساس الجنس هو السعي الى تسوية كل شكوى عن طريق التوفيق . واذا لم ينجح فسي ذلك تحال القضية الى لجنة حقوق الانسان لاجراء تحقيق يكون أكثر رسمية .

٢ - المساعدة التي تقدم قبل الولادة وبعدها

٧٢ - ليس لنظام التأمين الاجتماعي في الوقت الحاضر أي دور مباشر في حماية الامومة . فقد كان يدفع للولادات التي حدثت قبل ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ مبلغ مقطوع كبديل أمومة . وقدرت الحكومة الفاء ذلك البديل على أساس أن الحاجة اليه قد زالت بتوفير بدلات الاسرة والرعاية المحية .

٣ - الامهات العاملات

٧٣ - منحت لجنة التوفيق والتحكيم الاسترالية في عام ١٩٧٩ ، المرأة العاملة بأجر والمشمولة بالاحكام الصناعية الاتحادية ، الحق في التمتع باجازة أمومة بدون أجر تصل مدتها الى ٥٣ أسبوعاً . ولذلك أصبحت اجازة الامومة بدون أجر ، الآن ، شرطاً معتاداً من شروط التوظيف بموجب معظم الاحكام الاتحادية والمحلية . وقد سنت ولاية نيو ساوث ويلسز

قانونا عام ١٩٨٠ ينص على منح إجازة أمومة للموظفات اللواتي لا يخضعن للأحكام الاتحادية .

٧٤ - وباستثناء النساء الموظفات في الخدمة العامة الاتحادية أو في ولاية فكتوريا واللواتي يمنحن إجازة أمومة مدفوعة الأجر بالكامل مدتها ١٢ أسبوعا ، والنساء الموظفات في الخدمة العامة في ولاية نيو ساوث ويلز اللواتي يمنحن إجازة أمومة مدفوعة الأجر بالكامل مدتها ٦ أسابيع و ٦ أسابيع بنصف الأجر ، فإن النساء لا يمنحن ، بصورة عامة في استراليا ، إجازة أمومة مدفوعة الأجر . أما النساء الموظفات اللواتي لا يشملهن القانون من غير النساء الموظفات في ولاية نيو ساوث ويلز اللواتي يشملهن التشريع ، فلا يحق لهن التمتع بإجازة الأمومة .

٧٥ - وبصورة عامة ، فإن الحق في إجازة الأمومة في استراليا مشروط بحد أدنى من الخدمة المتصلة مع نفس رب العمل قدره ١٢ شهرا . وفي العادة تمنح إجازة مدتها ٦ أسابيع كحد أدنى و ٥٢ أسبوعا كحد أقصى . ويتوقع في الأحوال الاعتيادية أن تتمتع المرأة بإجازة مدتها ستة أسابيع بعد الولادة ، إلا أن رب العمل يستطيع أن يمنحها بالإضافة إلى ذلك ، إجازة مدتها ٦ أسابيع كحد أقصى قبل التاريخ المتوقع للولادة .

٧٦ - وفي عام ١٩٨٥ صدر قرار عن لجنة للتحكيم ، منحت المرأة العاملة المتفرغة أو العاملة بعض الوقت ، الحق في التمتع بإجازة بدون أجر مدتها ٥٢ أسبوعا لرعايتها الأطفال الذين تتبناهم . وقد اقتصرت تلك الإجازة على رعاية الأطفال الذين يتم تبنيهم والذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات . كما منحت اللجنة كلا الوالدين المحتمليين ، إجازة بدون أجر مدتها يومين ، لاجراء المقابلات اللازمة لانتهاء اجراءات التبني .

٤ - إعالة الأم في حالة غياب الزوج

(١) المساعدة التي تقدمها الحكومة

٧٧ - يقدم مبلغ يعرف باسم "معاش الارملة" إلى الارامل وبعض النساء الاخرى اللواتي فقدن إعانة معيليهن ، واللواتي لا تزيد دخولهن عن حدود معينة .

٧٨ - يقدم مبلغ يعرف بـ "استحقاق المعيل" إلى الرجال أو النساء من غير المؤهلين لتلقي معاشات تقاعدية أخرى والذين يتولون بوصفهم غير متزوجين تربية الأطفال وتقع دخولهم في إطار بعض الحدود الموصوفة أعلاه .

٧٩ - بدأ العمل بقانون استحقاق المعيل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ . وقبل ذلك التاريخ كان ثمة استحقاق يعرف باستحقاق الام المعيلة ، يدفع الى من يطلبه من النساء المستحقات . أما التمييز فقد وُجِعَ من نطاق هذا الاستحقاق ليشمل الرجال الذين يتولون تربية الاطفال وحدهم .

(ب) مساهمة الزوج

٨٠ - وينص قانون الاسرة لعام ١٩٧٥ على أن طرفي عقد الزواج مسؤولان ، وفقا للموارد المالية لكل منهما ، عن إعالة اولادهما من هذا الزواج ، الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة . وينص القانون أيضا على أنه يجوز لأي من الطرفين في زواج قائم أو محلول أو ملغى ، مطالبة الطرف الآخر بالإعالة اذا كان غير قادر على إعالة نفسه بصورة كافية سواء أكان ذلك بسبب رعاية طفل من ذلك الزواج يقل عمره عن ١٨ سنة ومراقبته أو بسبب السن أو العجز الجسدي أو العقلي عن ايجاد عمل ملائم أو لأي سبب آخر كاف .

٨١ - ويجوز للأشخاص الذين ليسوا مواطنين استراليين ، أن يرفعوا دعوى للمطالبة بالإعالة بموجب قانون الاسرة . وينص القانون على أنه يجوز إقامة هذه الدعوى اذا كان أحد طرفي الزواج ، وقت رفع تلك الدعوى ، مقيما بصورة معتادة في استراليا أو موجودا فيها ، أو كانت الدعوى تتعلق بطفل من ذلك الزواج وكان الطفل موجودا في استراليا .

ج - حماية الاطفال والشباب

١ - القوانين والانظمة الرئيسية

٨٢ - هناك عدد من الطرق التي يوفر بها القانون والممارسة في استراليا الحماية للأطفال والشباب . وعلى الرغم من أن هذه القوانين والممارسات تعترف بأهمية الحفاظ على وحدة الاسرة ، فهناك بعض الحالات التي تتطلب فيها حماية الاطفال تدخلا من الحكومة أو مساعدة منها . ولذلك ففي استراليا عدد كبير من التشريعات المعنية برعاية الطفل . وفيما يلي مناقشة لمختلف أنواع التشريعات .

٨٣ - ويتطلب المرسوم المتعلق بقانون الاسرة (المشار اليه أعلاه) عقد جلسات استماع في المحكمة بموجب القانون المتصل بحضانة الطفل الشرعي أو الوصاية عليه أو رعايته أو مقابلته وذلك بقصد إيلاء رعاية الطفل أسمى اعتبار .

.../...

٨٤ - وفي الحالات التي تكون فيها رعاية طفل لم يبلغ من العمر ١٨ سنة أمرا متصلا بالموضوع يجوز ، للمحكمة في أي دعوى بموجب القانون ، أن تطلب الى طرفي الدعوى حضور اجتماع مع مستشار قانوني أو موظف لشؤون الرعاية لمناقشة رعاية الطفل ومحاولة إيجاد حل لأي خلافات .

٨٥ - وإذا بدا للمحكمة ضرورة تمثيل الطفل بصورة مستقلة ، يجوز أن تأمر ، بمبادرة منها ، أو بناء على طلب من الطفل أو من أي شخص آخر ، بتمثيل الطفل بصورة مستقلة وأن تصدر أي أوامر لازمة لكفالة هذا التمثيل .

٨٦ - ويجوز للأشخاص من غير المواطنين الاستراليين أن يقيموا ، بموجب المرسوم المتعلق بقانون الأسرة ، دعاوى بشأن حضانة طفل شرعي ، أو الوصاية عليه أو إعالته أو رعايته أو مقابله ، إذا كان الطفل موجودا في استراليا في تاريخ تقديم الطلب .

٨٧ - ويقتضي قانون لجنة حقوق الانسان ، ١٩٨١ ، بأن تلتزم اللجنة الاتحادية لحقوق الانسان بمراعاة عدد من الصكوك الدولية عند الاضطلاع بمهامها . و اعلان حقوق الطفل يتسم بأهمية خاصة بين هذه الصكوك .

٨٨ - وفي مجالات الولاية القضائية الاتحادية ، فإن اللجنة مخولة بالتحقيق في الأفعال أو الممارسات التي تشكل انتهاكا لحقوق الانسان . وتُعرف حقوق الانسان بأنها الحقوق المنصوص عليها في الصكوك الدولية المرفقة بقانون لجنة حقوق الانسان . (انظر المرجع السابق) . كما تظلع اللجنة بمهام البحث وتشقيف المجتمعات المحلية .

٨٩ - وتقوم اللجنة حاليا ، وهي تمارس مهامها في مجال البحث ، بالنظر في القضايا المتعلقة بقوانين التبني ، والوصاية على الرضع .

٩٠ - ولدى جميع الولايات والاقاليم الاسترالية تشريعات تتناول حماية الاطفال ومفار السن وتتعلق بمعاملة المجرمين الاحداث واصلاحهم .

٩١ - وتبين أدناه التطورات الاخيرة في تشريعات الولايات .

.../...

جنوب استراليا

٩٢ - أدت التعديلات التي أدخلت على قانون الرعاية المجتمعية ، لعام ١٩٨٢ ، الى عدد من التغييرات منها انشاء مكتب رعاية مصالح الاطفال لزيادة وعي الجمهور والادارات بالمسائل التي تهم رعاية الاطفال ، وتخفيض المدة التي يمكن فيها للوصي (أو الطفل اذا تجاوز عمره ١٥ سنة) أن يلتمس وضع الطفل تحت الوصاية المؤقتة لراعي الكنيسة ، وذلك من ثلاثة أشهر الى أربعة اسابيع ، وتوسيع نطاق الاشخاص الذين يطلب اليهم تقديم تقارير عن المسائل المتعلقة بالحالات المشتبه فيها فيما يخص إساءة معاملة الاطفال .

٩٣ - وقد أدخلت تعديلات على القانون الخاص بحماية الاطفال وبالمجرمين الاحداث ، لعام ١٩٧٩ . وينشئ القانون أفرقة فحص للبت فيما اذا كانت الادعاءات الموجهة ضد أحد الاطفال ينبغي أن تعرض على محكمة الطفل أو على فريق معاونة الاطفال . وقد أدخلت تعديلات عام ١٩٨٢ بديلا ثالثا - وهو انشاء فريق فحص يمكنه أن يوصي بأن يقوم أحد أفراد الشرطة بتحذير الطفل من ارتكاب أي أفعال جرمية أخرى .

فيكتوريا

٩٤ - انتهى العمل في التقرير الخاص باستعراض ممارسات وتشريعات رعاية الاطفال ، وقدم الى الحكومة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ . ومن المقترح أن يدرج في التشريع الجديد ميثاق لحقوق الطفل . ولم تستجب الحكومة للتقرير بعد .

٩٥ - وفي عام ١٩٨٤ ، سُنَّ تشريع جديد للتبني يسمح للمتبنين البالغين بالحصول على معلومات عن ميلادهم الأصلي ، وتبادل المعلومات ، وحق الوصول ، الى حد ما ، الى أوراق التبني . كما سمح التشريع الجديد بإصدار أوامر بالحضانة أو الوصاية بدلا من التبني . ويستهدف هذا التشريع زيادة نطاق الخيارات التي تمكّن الطفل من أن يحتسب مكانا في الأسرة لمدة طويلة يكون مأمونا من الناحية القانونية .

كوينزلاند

٩٦ - وردت إشارة بالفعل الى مشروع القانون الجديد لتنمية الأسرة والمجتمع المحلي ، لعام ١٩٨٥ .

٢ - التعليم

٩٧ - يكون تعليم الاطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و ١٥ سنة (١٦ سنة في تسمانيا) الزاميا ، وتتقضي التشريعات في جميع الولايات والاقاليم الاسترالية بضرورة انتظام كل الاطفال من الفئة العمرية المنصوص عليها ، إما في مدرسة حكومية أو في إحدى المؤسسات التعليمية الأخرى التي تقرها الحكومة .

٩٨ - والتعليم في المدارس الحكومية بالمجان ولا يوجد أي تمييز في فرص القبول أو الاختيار في أي مستوى من مستويات نظام التعليم . ويقدم دعم إضافي من خلال نظم التعليم إلى الفئات المعترف بأنها محرومة داخل المجتمع المحلي .

٩٩ - وبعض الاعفاءات من الانتظام في المدارس لا تمنح في جميع مناطق الاختصاص القضائي إلا اذا اعتبر أن ذلك يخدم مصلحة الطفل على أفضل وجه . ومعظم الاعفاءات الممنوحة تتعلق بالفئة العمرية ١٣ إلى ١٤ سنة .

٣ - التوظيف

١٠٠ - على الرغم من عدم وجود أي حظر عام على استخدام الاطفال قبل ساعات الدراسة أو بعدها ، أو في عطلات نهاية الاسبوع أو اثناء العطلات المدرسية ، فإن هناك بعض القيود الانتقائية في تشريعات الولايات ومنها على سبيل المثال :

(أ) "قانون ممانع ومتاجر كوينزلاند" الذي يقضي بالألا يستخدم في الممانع الاطفال دون سن الانتهاء من المرحلة الالزامية ؛

(ب) المادة ١٠٦ من قانون رعاية الطفل في غربي استراليا التي تحظر وتقيد قيام الاطفال بممارسة الاتجار في الشوارع .

١٠١ - ويرد في التقرير المقدم بموجب المادة ١٩ من دستور منظمة العمل الدولية عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن الاتفاقية رقم ١٣٨ لمنظمة العمل الدولية : الحد الأدنى للسّن ، لعام ١٩٧٣ سرد لموقف استراليا فيما يتعلق بتشغيل الاطفال ، بالاضافة الى نسخ من التشريعات . ولم يطرأ أي تغيير جوهري على هذا الموقف منذ تقديم ذلك التقرير .

١٠٢ - ولا يوجد تشريع عام ينظم نوع العمل أو ساعات العمل لمغار السن الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٩ سنة . بيد أنه توجد بعض التدابير المحددة في تشريعات الولايات فيما يتعلق بالمنح الصناعية والتلمذة الصناعية . وعلى سبيل المثال ، فإن قانون المواد الخطرة في جنوب استراليا يقصر منح تراخيص صرف الغاز الطبيعي المسال على الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٨ سنة فأكثر ، كما أن قانون تنظيم المناجم في كوينزلاند لعام ١٩٦٤ يقيد التوظيف في المناجم .

١٠٣ - وترد في المنشورات الاحصائية الرسمية الاسترالية احصاءات القوى العاملة المتعلقة المتعلقة بمغار السن الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٩ سنة في استراليا . وتتوافر نسخ منها ، لأغراض الرجوع اليها ، في ملفات مركز حقوق الانسان التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة .

٤ - معايير السلامة

١٠٤ - يستهدف التشريع المتعلق بالمستهلكين في استراليا تحقيق جملة أمور منها حماية الرفاه المادي للأطفال . وبموجب قانون الممارسات التجارية ، يخول وزير الشؤون التجارية وشؤون المستهلكين سلطة اعلان معايير الزامية لسلامة المنتجات الاستهلاكية ومعلومات عنها ، وحظر السلع غير المأمونة .

١٠٥ - وينص قانون الممارسات التجارية على جملة أمور منها :

(أ) جواز اصدار معايير تتعلق بسلامة المنتجات الاستهلاكية ، وتكون ضرورية بصورة معقولة لمنع أو تقليل خطر الحاق ضرر بالأشخاص الذين يستعملون تلك المنتجات أو أي أشخاص آخرين ؛

(ب) جواز اصدار معايير للمعلومات المتعلقة بالمنتجات الاستهلاكية بحيث تكون ضرورية بصورة معقولة لاعطاء معلومات دقيقة عن كمية السلع ، أو نوعيتها ، أو طبيعتها أو قيمتها ؛

(ج) جواز النص على حظر السلع غير المأمونة في الحالات التي يبدو منها أن استخدام أدوات من نوع معين ستتسبب أو قد تتسبب في ضرر للأشخاص الذين يستعملون السلع أو لأي أشخاص آخرين .

١٠٦ - وحيثما أمكن ذلك ، تستخدم المعايير التي تضعها رابطة المعايير في استراليا كأساس للمعايير الالزامية المعلنة بموجب قانون الممارسات التجارية .

١٠٧ - وفي ميدان المنتجات المتصلة بالطفل ، أعلنت المعايير الالزامية للسلامة والمعلومات لتشمل ما يلي :

(أ) الاشتراطات المتعلقة بقبولية ملابس نوم الاطفال للاشتعال ؛
(أدخلت هذه المعايير لكي تسحب من السوق ملابس الاطفال التي تشكل ، بسبب السرعة المفرطة للاشتعال مادتها أو بسبب خصائص التصميم غير المأمونة ، خطرا غير معقول ولا داعي له للاصابة بضرر .)

(ب) أجهزة تقييد حركة الاطفال ، التي تستخدم في السيارات ؛ والدراجات ذات الدواسات والعاكسات التي تستخدم في الدراجات ذات الدواسات .

١٠٨ - وبالاقتران مع السنة الدولية للطفل ، اضطلعت الحكومة الاتحادية ببرنامج يهتم بالأخذ بمعايير الزامية للسلامة بالنسبة لمجموعة أوسع نطاقا من منتجات الاطفال . والمنتجات التي درست لوضع المعايير المناسبة بشأنها تشتمل على ما يلي : لعب الاطفال ، وعربات الاطفال والعربات الخفيفة لجلوس الاطفال ، وخوذات السلامة التي تستخدم في الاغراض الترويحية ، وأسرة الاطفال القابلة للطي والحمل ، وأسرة الاطفال النقالة وقواعدها وأحذية الاطفال والنظارات الشمسية ومعينات السباحة للاطفال ومعدات ملاعب الاطفال ومسككات الرضع (الدمى) .

٥ - التدابير الخاصة المتعلقة بالاطفال المحرومين

١٠٩ - ورد في التقرير الدوري الاولي لاستراليا بشأن المواد ١٠ الى ١٢ ، الصفحتين ١٢ و ١٣ ، موجز لمختلف الأساليب والنهج التي تتبعها الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات سعيا وراء تحقيق أقصى انجاز وايجاد مكان مفيد يحظى بالاحترام التام في المجتمع المحلي لجميع الاطفال المعوقين . كما أوجز التقرير (أنظر الصفحات ١٢ الى ١٥) البرنامج المدرسي للمحرومين التابع للجنة المدارس . والعنصر الخاص في البرنامج المتعلق بالمدارس في المناطق الريفية المحرومة والتدابير الأخرى الرامية الى مساعدة الاطفال في المناطق الريفية مثل مدارس التعليم بالمراسلة ، ومدارس الطيران ، ونتاج المواد التعليمية ذات الصلة ، وما شابه ذلك .

.../...

١١٠ - ويرد أدناه موجز للتدابير الخاصة المتعلقة برعاية الاطفال المحرومين والمعوقين وتعليمهم .

١١١ - وورد في التقرير الدوري الاولي (انظر الصفحة ٢٠) موجز للتدابير التي اتخذت للقضاء في البرامج الدراسية وممارسات التدريس على التعصب العلني أو الخفي للجنس . وورد في الصفحتين ٢٠ و ٢١ من التقرير ذاته وصف للسياسات والتدابير المتعلقة بالقصر الجانحين .

١١٢ - وقد سنت جميع الولايات الاسترالية والاقليم الشمالي تشريعات لازالة الاثار القانونية المترتبة على عدم الشرعية والتي اضررت في السابق بالاطفال المولودين خارج نطاق الزواج الشرعي . وقد تم اعداد مشروع قانون لاقليم العاصمة الاسترالية لازالة المعوقات القانونية الباقية والتي توقع العقاب بالاطفال غير الشرعيين .

١١٣ - يضاف الى هذا أن الحكومة الاتحادية وعددا من الولايات هي (نيوساوث ويلز ، وفكتوريا ، واستراليا الغربية ، واستراليا الجنوبية) قد سنت تشريعا يتعلق بالنسبة المئوية للاطفال المولودين نتيجة للتلقيح الاصطناعي من أحد المانحين أو نتيجة لاجراءات التخصيب في الانابيب . ويسري التشريع الاتحادي s.5A من قانون الاسرة لعام ١٩٧٥ في اطار هذا القانون فقط ، بالنسبة لحضانة الاطفال واعالتهم . أما التشريعات التي تصدرها الولاية فتؤثر بشكل عام حيث تتناول مسألة النسبة المئوية لكافة الاغراض . وبصفة عامة تعتبر تشريعات الولاية الزوج (أو القرين الفعلي) للمرأة التي أنجبت طفلا نتيجة لتلقيح اصطناعي من مانح ، أو من جراء التخصيب في الانابيب بمنسبي من مانح ، أبا لذلك الطفل فيما يخص جميع الاغراض ، شريطة أن يكون قد قبل اجراء عملية التخصيب . كما أن جميع التشريعات باستثناء قانون نيوساوث ويلز تتناول مسألة الامومة . وفي جنوب استراليا يفترض أن المرأة التي تنجب طفلا نتيجة لعملية تخصيب في الانابيب لبويضة من مانحة ، أما للطفل المولود ، بالنسبة لجميع الاغراض . أما في كل من فكتوريا واستراليا الغربية ، فينحصر هذا الافتراض في المرأة المتزوجة التي تقوم بهذا الامر بموافقة زوجها .

١١٤ - التشريعات ذات الصلة هي كما يلي :

(١) مرسوم بقانون الاسرة ، ١٩٧٥ ، (اتحادي) ، المعدل بمرسوم تعديل قانون الاسرة ، عام ١٩٨٢ .

.../...

(ب) قانون الحمل الاصطناعي ، ١٩٨٤ (نيوساوث ويلز) .

(ج) قانون مركز الاطفال ، ١٩٧٤ (فكتوريا) المعدل بقانون (تعديل) مركز
الاطفال ، ١٩٨٤ .

(د) قانون العلاقات الاسرية ، ١٩٧٥ (جنوب استراليا) المعدل بمرسوم
(تعديل) قانون العلاقات الاسرية ، ١٩٨٤ .

(هـ) قانون الحمل الاصطناعي ، ١٩٨٥ ، (استراليا الغربية) .

١١٥- وقد قام مؤخرا مجلس قانون الأسرة ، وهو هيئة تتولى اداء المشورة للمدعي العام الاتحادي فيما يتصل بقوانين الأسرة ، بتقديم تقرير رئيسي اليه عنوانه "خلق الاطفال : نهج موحد للقانون وممارسة التكنولوجيا فيما يتعلق بالتكاثر في استراليا" . وقد ادرج التقرير في جدول اعمال البرلمان وسيؤدي دون شك الى اسهام ملحوظ في تطوير سياسة الحكومة في هذا المجال .

١١٦- وتعتبر الحيلولة دون اساءة معاملة الاطفال ، والتدخل والوساطة في مثل هذه الحالات من مسؤولية الولايات في استراليا . لذلك فان دور مكتب رعاية الطفولة في ادارة الخدمات المجتمعية منحصر في تمويل مجموعة متنوعة من خدمات رعاية الاطفال تفرج عن الآباء وتريحهم .

١١٧- تم انشاء ملاجئ لايواء النساء تهيئ سبل العيش والراحة ذات الطبيعة المنزلية لاجل قصير لمن يواجهن ازمات من النساء واطفالهن نتيجة للعنف الذي يسود بيوتهن في الغالب ، والمرجح ان يكون الاطفال الذين يجري ايواؤهم مؤقتا في تلك الملاجئ في أي وقت أكثر عددا من النساء . وهم في الغالب يكونون قد تعرضوا لمعاملة بدنية أو عاطفية من جراء العنف السائد في أسرهم .

١١٨- وفي حزيران/يونيه ١٩٨٥ كان يجري تمويل ما يقرب من ١٧٠ من ملاجئ النساء بموجب برنامج مساعدة الايواء المدعوم . وتتوفر الاعتمادات اللازمة لكي يقوم باستخدامها العاملون في مجال رعاية الاطفال بملاجئ النساء . وشمة تفاصيل بشأن برنامج مساعدة الايواء المدعوم في الفرع المعنون "حق السكن" .

.../...

دال - المجموعات الخاصة

١- أمر السكان الأصليين والأسر الجزرية بمضيق توريس

١١٩- ان العوامل الاجتماعية التي تؤثر في تأسيس أسر السكان الأصليين تعتمد اعتمادا كبيرا في استراليا على الموقع الجغرافي وعلى مدى اتباع الاشخاص المعنيين لأصاليب الحياة والعادات التقليدية للسكان الأصليين . ويعيش الآن ٥٨ في المائة من السكان الأصليين وسكان جزيرة مضيق توريس بمناطق حضرية ، في جنوب شرق استراليا بصفة رئيسية . وتتعرض هذه الأسر الأصلية لعوامل اجتماعية مماثلة لما يتعرض له سائر الأسر الاسترالية التي تقطن المناطق الحضرية فيما يتعلق بالزواج ورعاية الأطفال وتعليمهم . وعلى حين أن جميع السكان الأصليين يخضعون لنفس القوانين ، فيما يتعلق بالزواج ورعاية الأطفال ، التي يخضع لها بقية الاستراليين ، فان الأسرة من السكان الأصليين التي تقيم في الأصقاع النائية من استراليا تنشأ بدرجة أكبر ضمن نظم النسب المعتادة التي ربما اشتملت على زيجات ترتب سلفا أو على تعدد للزوجات . وتكون حماية الأسرة وتعليم الأطفال ضمن هذا الإطار جزءا لا يتجزأ من ثقافة السكان الأصليين وقانونهم العرفي . ولا تتدخل الحكومة الاتحادية في ممارسة مثل هذه العادات حيثما كانت موجودة لدى السكان الأصليين ، وفقا لسياستها القائمة على منحهم ادارة ذاتية .

١٢٠- وتشجع الحكومة الاتحادية السكان الأصليين على الاحتفاظ بعاداتهم التقليدية . وفيما يتصل بالعلاقات بين النظم القانونية الاسترالية وبين القانون العرفي للسكان الأصليين فقد طلبت حكومة استراليا في عام ١٩٧٧ من لجنة الكومنولث لاصلاح القوانين تقديم تقرير لها عما " اذا كان من المستصوب تطبيق القانون العرفي للسكان الأصليين كاملا أو بشكل جزئي على هؤلاء السكان ... " . وقد نشرت اللجنة عددا من ورقات المناقشة تشتمل احداها على موضوع القانون العرفي للسكان الأصليين - الزواج ، والاولاد وتوزيع الممتلكات . ولم تقدم اللجنة تقريرها رسميا الى الحكومة بعد فيما يتعلق بهذه المسألة المعقدة .

١٢١- وتهتم الحكومة الاسترالية على وجه الخصوص بتوفير المساعدة للامهات من السكان الأصليين . ويتضح هذا من تخصيص موارد ضمن البرامج الصحية لأولئك السكان ، كما يشتمل هذا على ضرورة تحقق شرط عام في جميع العاملين بالتمريض ، وبمجال الصحة من السكان الأصليين المعينين بمناطق نائية ، وهو أن يكونوا قد تلقوا تدريباً للعمل كقابلات ، وعلى تشغيل المستوصفات الطبية المعتادة للنساء والأطفال ، وتنظيم البرامج التثقيفية والبرامج الترويجية . وكذلك ، ارسال النساء الحوامل الى المستشفيات لوضع أطفالهن هناك ، وفقا لتقدير الموظفين الطبيين .

١٢٢- ويتذكر كثير من السكان الاصليين بأسى ممارسات حكومات الولايات التي كانت تبعد الاطفال عمدا عن آبائهم ، كجزء من سياسة الاستيعاب ، ومن الناحية التاريخية فان عددا غير متناسب من اطفال السكان الاصليين أُدخلوا مؤسسات رعاية الطفولة التابعة للحكومة أو غير التابعة لها ، أو وُضعوا في رعاية أسر من غير السكان الاصليين تحت وصاية الولاية . وكثيرا ما بينت الممارسة السابقة افتراضا مؤداه ان الحاق طفل من السكان الاصليين ، بأباء بيض لتربيته أو تبنيّه يمكن أن يحقق مصلحة الطفل على الوجه الاكمل .

١٢٣- وتحاول جميع الولايات والاقاليم في السنوات الاخيرة معالجة هذا الوضع ، وتقبل معظم حكومات الولايات والاقاليم الان مبدأ تنسيب الاطفال من أبناء السكان الاصليين الذي ينص على تنسيب مثل أولئك الاطفال المحتاجين الى رعاية لدى أسر من السكان الاصليين بمسقط رأسهم أو وسط مجتمع ملائم آخر كلما أمكن ذلك . وقد أوصى فريق العمل المنبثق عن اللجنة الدائمة لمدراء الرعاية الاجتماعية في تقريره لعام ١٩٨٣ بتعديل معايير اختيار الآباء الذين يتولون تربية الاطفال من السكان الاصليين ، أو تبنيهم بحيث تعترف بهم تزوجوا وفقا للقانون العرفي للسكان الاصليين ، وبالقيم والعادات الاجتماعية السائدة لدى المجتمع الاصلي ذي الصلة ، مع النظر في مدى ملاءمة الاعتراف بزيجات الامر الواقع لانغراض تنشئة الاطفال . كما أوصى الفريق أيضا بتقديم الدعم للسكان الاصليين من أجل الاشتراك في أعمال الرعاية الاجتماعية مقابل أجر على أن تأخذ سياسة التوظيف في اعتبارها الخبرة بحياة مجتمع السكان الاصليين وأوصى بأن يشارك هؤلاء السكان في تخطيط برامج تدريب الموظفين وبرامج المناقشة وتنظيمها وتنفيذها .

١٢٤- وردت الاحكام التعليمية الخاصة المتعلقة بالسكان الاصليين لأبناء جزيرة مضيق توريس في الصفحات من ٢١ الى ٢٤ من التقرير الدوري الاول ، وهي تتضمن التسهيلات الرامية الى الحفاظ على الاحساس بالهوية الثقافية لدى الاطفال من أبناء السكان الاصليين مثل التعليم بلغتين ، واقامة مدارس ينشئها ويديرها الآباء الاصليون ونظام المركز الوطني للتعليم .

١٢٥- وتسلم الحكومة الاتحادية بأن الاختلافات الثقافية والمثالب الاجتماعية الاقتصادية قد أصفرت عن مواصلة عدد ضئيل جدا من السكان الاصليين ومن أبناء جزيرة مضيق توريس للتعليم فيما بعد فترة التعليم الالزامي . وردا على ذلك قدمت وزارة شؤون السكان الاصليين في عام ١٩٨٤ - ١٩٨٥ مبلغ ١٥,٤ مليون دولار استرالي لبرامج تعليم السكان الاصليين على كافة المستويات من مرحلة رياض الاطفال حتى مرحلة التعليم الثلاثة .

.../...

١٢٦- وبلغ مجموع المنح الحكومية والمنح المقدمة الى الاقليم الشمالي لبرامج تعليم السكان الاصليين ٩,٦٥ مليون دولار استرالي ، وهو ما يمثل حوالي ٦٣ في المائة من انفاق الوزارة على تعليم السكان الاصليين . ويلتحق غالبية الاطفال من أبناء السكان الاصليين بالمدارس الحكومية ويقدم دعم مالي الى حكومات الولايات من أجل استحداث وتنفيذ برامج ومناهج دراسية مناسبة ووضع منهجية ملائمة للطلاب من أبناء السكان الاصليين . كما تدعم الوزارة أيضا التدابير الرامية الى زيادة مشاركة السكان الاصليين في المدارس ، من ذلك على سبيل المثال ، استخدام معاوني تدريسي وزائرين للمدارس ومدرسين من بين السكان الاصليين .

١٢٧- ويتولى السكان الاصليون وضع وادارة الكثير من البرامج ، بما في ذلك المدارس المحلية المستقلة ، ورياض الاطفال المحلية ، ومراكز التعليم المحلية ومراكز أداء الواجبات المدرسية المنزلية للسكان الاصليين .

١٢٨- وأسهمت تلك البرامج في تحقيق تقدم كبير في مجال تعليم السكان الاصليين . اذ حدث نمو مستمر في معدلات استبقاء طلاب المرحلة الثانوية من أبناء السكان الاصليين حتى سن الثانية عشرة ، من ٧,٥ في المائة في عام ١٩٧٩ الى ٩,٩ في المائة في سنة ١٩٨٢ والى ١٣,١ في المائة في عام ١٩٨٤ ، على الرغم من أن معدلات الاستبقاء هذه لا تزال مخيبة للآمال اذا ما قورنت بمعدل الاستبقاء الذي وصل الى ٤٥ في المائة في عام ١٩٨٤ بالنسبة للطلاب بوجه عام .

٢- أسر المهاجرين والاسر الاثنية

١٢٩- في عام ١٩٨١ ، كان حوالي ١٢ في المائة من مجموع سكان استراليا يتكونون من أشخاص ولدوا في بلدان غير ناطقة بالانكليزية . كما ولد في استراليا نسبة ٨ في المائة أخرى ولكن من أب أو أبوين ولدا في بلد غير ناطق بالانكليزية .

١٣٠- وقد تضمن التقرير الدوري الاول موجزا في الصفحة ١٨ الى ٢٠ للدعم الخاص الذي قدم الى أبناء المهاجرين في النظم التعليمية الاسترالية والقوى التي أدت الى التحسينات التي تحققت في أواخر السبعينيات .

١٣١- وتحقق حافز أساسي لإحداث تحسينات في المستوى العام للخدمات المقدمة الى جماعات المهاجرين والجماعات الاثنية ، ومن بينها الخدمات التعليمية ، بقبول الحكومة الاسترالية للتقرير المتعلق باستعراض برامج وخدمات ما بعد الوصول (تقرير غالبا) بأكمله الذي نشر في نيسان/ابريل ١٩٧٨ بالانكليزية وبتسع لغات أخرى .

.../...

١٣٢- وكانت سبع من التوصيات الواردة في التقرير تتعلق في المقام الأول بالتعليم وتولت تنفيذها الوزارة الاتحادية للتعليم ولجنة المدارس ولجنة التعليم الثلاثي المراحل . وأجرى المعهد الاسترالي لشؤون الثقافات المتعددة في سنة ١٩٨٣ تقييماً لتدابير غالباي وأوصى باستمرار القوة الدافعة الرئيسية للبرامج والخدمات المقدمة للمهاجرين على أساس المبادئ التي وضعها غالباي .

١٣٣- وتتعاون سلطات الولايات والسلطات الاقليمية مع سلطات الحكومة الاتحادية في تنفيذ برامج وطنية لدعم جماعات المهاجرين والجماعات الإثنية . وعلاوة على ذلك ، وضع معظمها تقارير أو بيانات بسياساتها بشأن تعدد الثقافات ، كما أنها تبذل جهودا كبيرة لمساعدة جماعات المهاجرين والجماعات الإثنية داخل نظمها المدرسية الخاصة . وعلى الرغم من اختلاف المبادرات المتخذة فإنها تتضمن بمغمة عامة تطوير مواد المناهج الدراسية المتعددة الثقافات ، ودمج النهج المتعددة الثقافات في برامج المدارس ، والتوسع في عدد اللغات الإثنية وإتاحة تعلمها كمواد دراسية في المدارس وتقديم دعم إضافي الى المدارس الموجودة في مناطق ذات كثافة عالية من المهاجرين ، وإقامة امتحانات رسمية وغير رسمية أوثق بين المدارس والآباء من أصل عرقي والمجتمعات المحلية ، وتعيين مدرسين ومساعدين للمدرسين يجيدون لغتين في المدارس ووضع برامج بلغتين وإنشاء مراكز للتقوية في اللغة في بعض الولايات للطلبة اللاجئين ، ونشر معلومات تعليمية باللغات العرقية ، ووضع برامج للمدرسين أثناء الخدمة وبرامج خاصة للآباء ، وإعداد دراسات استقصائية وبحوث في مجال تكوين المجتمعات العرقية واحتياجاتها التعليمية واحتياجاتها الأخرى . وقد نشر في تلسمانيا دليل لموارد التعليم المتعدد الثقافات للمساعدة في تطوير البرامج المدرسية كما نشرت لجنة المدارس كتابا للموارد من أجل المدرسين .

١٣٤- ويجري اعداد قائمة بمواد المناهج الدراسية الخاصة بالسكان لمالبح وزارة شؤون الهجرة والشؤون العرقية . وتهدف هذه القائمة الى زيادة الوعي بقضايا السكان ، بمغمة عامة ، بين طلاب المدارس العليا . وستضع الوزارة الترتيبات الخاصة بتوزيع القائمة في جميع أنحاء استراليا .

٢- أسر المهاجرين

١٣٥- تقبلت استراليا تماما مسؤولياتها الانسانية لمساعدة اللاجئين والمشردين في كل أنحاء العالم . وفي ظل برامج اللاجئين والبرامج الانسانية الخاصة الحالية ، تقبل استراليا أشخاصا من كل قارة . ومن حيث عدد الأفراد ، نجد أن استراليا قبلت نسبة من لاجئي الهند الصينية لاعادة توطينهم أكبر مما قبلته من أي بلد آخر .

١٢٦- وادراكا من الحكومة للأعباء الملقة على عاتق النظم التعليمية في الولايات نتيجة لوصول أبناء اللاجئين ممن هم في حاجة الى مساعدة تعليمية خاصة ، وفرت الحكومة أموالا للولايات لتقديم خدمات انتقالية لمساعدة هؤلاء الاطفال على التكيف مع الحياة في المدارس الاسترالية . وخصمت الأموال لعدد من الاغراض ، من بينها مرتبات المدرسين المتخصصين في اللغات ومساعدتي المدرسين ، والمساعدة المتعلقة بمواد التدريس والتعليم وتجهيز الفصول الدراسية في حالات الطوارئ . وقد وفرت هذه الاموال بالاضافة الى الاموال المتاحة بالفعل عن طريق لجنة المدارس الخاصة بتعليم المهاجرين والتعليم المتعدد الثقافات .

المادة ١١ - حق كل انسان في مستوى معيشي كاف

الف - لمحة عامة

١٢٧- تعترف استراليا بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف ، بما في ذلك حقه في أن يوفر له كفايته من الغذاء والكساء والمأوى ، وفي التحسين المستمر في ظروفه المعيشية . وتتخذ استراليا حاليا الخطوات الكفيلة بتيسير أعمال هذا الحق ، وهي تعترف ، تحقيقا لهذه الغاية ، بأهمية التعاون الدولي القائم على أساس حرية الرضا .

١- توفير العمل

١٢٨- تتولى الادارة الاتحادية للتوظيف والعلاقات الصناعية تسيير مجموعة متنوعة من برامج القوى العاملة المخصصة لملتيمي الوظائف المحرومين مثل العاطلين لفترة طويلة والشباب والمعوقين والسكان الاصليين والمهاجرين والعمال المستغنى عنهم . كذلك تولي برامج القوى العاملة اهتماما لملتيمي الوظائف ذوي الاحتياجات الخاصة ، وذلك من خلال ايجاد فرص العمل المستهدفة ، وتقديم اعانات للأجر وتوفير برامج المساعدة الملائمة في مجالي التدريب واعادة التدريب .

١٢٩- وتشمل البرامج الخاصة ما يلي :

(أ) وضع برنامج تدريبي للسكان الاصليين يوفر مجموعة واسعة التنوع من المساعدات في مجالي التوظيف والتدريب ؛

(ب) تقديم الاعانات للأجر والمساعدة في التدريب للمعوقين من ملتيمي الوظائف ؛

.. / ..

(ج) تقديم الاعانات للأجر لملتيمي الوظائف ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يواجهون صعوبة في منافسة ملتيمي الوظائف الآخرين في سوق العمل المفتوحة ، وذلك بسبب عوامل اجتماعية وثقافية و/أو عوامل شخصية أخرى ؛

(د) تدبير وظائف مؤقتة في إطار برنامج التوظيف المجتمعي للعاطلين لمدد طويلة .

١٤٠ - وإدارة التوظيف والعلاقات الصناعية مسؤولة عن تشغيل دائرة الكمنولث للتوظيف على الصعيد الوطني . وتقدم دائرة الكمنولث لتوظيف المساعدة لملتيمي الوظائف فسي الحصول على عمل ملائم من خلال تقديم المعلومات المهنية ، وخدمات المشورة المتعلقة بالتوظيف وبرامج التوظيف المجتمعية الابتكارية التي تركز على الفئات المستهدفة المذكورة فيما سبق .

١٤١ - وفي حين تحاول إدارة التوظيف والعلاقات الصناعية تلبية احتياجات الأشخاص من مختلف الفئات ، فإن البرامج المتمثلة بسوق العمل تولي اهتماما خاصا لاحتياجات الشباب . ويتولد ذلك عن ظروف الشباب الخاصة الذين يعانون من البطالة بمعدل أعلى بكثير من غيرهم في الفئات العمرية الأخرى من القوى العاملة ؛ والذين قد يؤدي إخفاقهم في توطيد أوضاعهم إلى مشاكل جسيمة على المدى الطويل . وقد وضعت مختلف البرامج الموجهة نحو الشباب لإتاحة الفرصة لهم للدخول في المنافسة مع فئات المجتمع الأخرى على أساس أكثر انصافا .

١٤٢ - وتشير البيانات المتوفرة عن البرامج القائمة ، إلى أنها تخلف أثرا بالغا على فرص العمل المتاحة للشباب . وعلى سبيل المثال تم في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٤ توظيف ما يقارب ٥٠ في المائة من الذين اكتسبوا خبرة عملية معانة في إطار البرنامج التدريبي الخاص لتوظيف الشباب والبالغ عددهم ٣٧ ٠٠٠ ، وذلك بعد مضي ثلاثة شهور من اتمام تدريبهم وتبين من الاحصائيات كذلك أن متوسط الفترة التي عانى منها هؤلاء الأشخاص من البطالة قبل الحاقهم بالبرنامج التدريبي الخاص لتوظيف الشباب بلغ ٢٢ اسبوعا .

١٤٣ - وتتوفر بيانات أكثر محدودية عن مدى فعالية المدارس في برامج تغيير العمل مثل برنامج المشاركة والانصاف الرئيسي الذي لم يؤخذ به إلا في الآونة الأخيرة ، بحيث لم يُنجز أي تقييم له حتى الآن . وتدل البيانات المتوفرة عن الأشخاص المحرومين

.../...

الذين حضروا مجموعة من الدورات الدراسية من "النوع الخاص بتغيير العمل" ، بعد فترة ممتدة من البطالة في أحيان كثيرة ، على أن ٢٠ في المائة من هؤلاء الأشخاص يحصلون على عمل بعد مضي ثلاثة أشهر من الانتهاء من دوراتهم الدراسية . وهناك تغيير له دلالة أكبر ويمكن أن يعزى جزئياً على الأقل الى برامج مثل برنامج المشاركة والإنصاف ، هو الزيادة الأخيرة التي طرأت على المشاركة المدرسية . فقد ازدادت معدلات بقاء الطلاب في المدرسة نفسها من السنة الأولى الى السنة النهائية من ٢٦,٢ في المائة في سنة ١٩٨٢ الى ٤٥ في المائة في سنة ١٩٨٤ .

٢ - توفير الضمان الاجتماعي

١٤٤ - ويكفل ، عموماً ، للأشخاص من القوى العاملة ومعاليهم قدر ما من الحماية لمستوى معيشتهم وذلك من خلال التشريعات القائمة المتعلقة بالحد الأدنى للأجور وفيما يخص الأشخاص الذين لا يعملون فإن النظام الاتحادي للضمان الاجتماعي يمثل أحد الوسائل الرئيسية لكفالة توفر مستوى معيشي ملائم والحفاظ عليه .

١٤٥ - ونظام الضمان الاجتماعي ، ولئن كان يستند الى عدد من فئات الأهلية المتميزة ، فإن المقصود منه هو أن يكون شاملاً من حيث توفير الحماية للناس من الضائقة الاقتصادية الناتجة عن عدم تمكنهم من العمل بسبب نقص فرص التوظيف ، وبسبب السن ، أو العجز أو المرض أو التمرل أو وجود أحد الوالدين فقط . والواقع أن أحد الاهداف الرئيسية للنظام يكمن ، كما أعربت عنه الحكومة ، في توفير مستوى للضمان لا يمكن لأي فرد أن يحمل كرها على أقل منه .

١٤٦ - ويمكن الرجوع الى ملفات مركز حقوق الانسان التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة للاطلاع على سرد واف للمبالغ النقدية المتاحة في أيار/مايو ١٩٨٥ والتي تدفع للأشخاص ولمعاليهم . وفي المعتاد تزداد المعدلات الأساسية لجميع المعاشات التقاعدية ولامتحاقات الوالد المعيل والامتحاقات المرضية للأشخاص الذين يبلغون من العمر ١٨ سنة أو أكثر وامتحاقات البطالة المدفوعة للمتزوجين أو الذين يكون لديهم معالسون ويبلغون من العمر ١٨ سنة أو أكثر بزيادة حركة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين .

١٤٧ - وتقوم ادارة الضمان الاجتماعي بتعيين الأخصائيين الاجتماعيين وموظفي الرعاية الاجتماعية لضمان أن يكون ذوو الحاجة على معرفة ببرامج الادارة وأن تتوفر لهم فرص الوصول اليها . ويقدم الموظفون المساعدة الى العملاء في اثبات أهليتهم للحصول على مساعدة أو يقومون في الحالات التي يكون فيها العملاء غير مستوفين للشروط أو ليس لديهم حق ، بإحالة العملاء الى مصادر أخرى تقدم المساعدة .

.../...

١٤٨ - وإثر انشاء وحدة لخدمة المهاجرين داخل المكتب المركزي لإدارة الضمان الاجتماعي في سنة ١٩٧٨ ، انشئت وحدات لخدمات المهاجرين في جميع مزارع الدائرة بالولايات .

١٤٩ - وتتمثل المهام الرئيسية للقسم والوحدات فيما يلي :

(أ) ضمان اعتراف رسمي بسياسة الدائرة ومديريتها بأن الاعتبارات الإنسانية ليست أمراً ثانوياً بالنسبة لجميع مستويات الإدارة العامة بل هي جزء لا يتجزأ منها ؛

(ب) ضمان المواءمة على الوجه المناسب بين احتياجات ومشاكل المهاجرين /اللاجئين الخاصة لضمان وصولهم على قدم المساواة الى كامل نطاق خدمات وبرامج الإدارة .

١٥٠ - وتُنظَّم أيضاً برامج للتدريب والحلقات الدراسية على أساس متكرر لتوعيتة موظفي الاتصال بالجمهور وموظفي انجاز الخدمات الآخرين في الإدارة بالاحتياجات الخاصة لأفراد المجتمع غير الناطقين باللغة الانكليزية ولعمال ووكالات المجتمعات الإنسانية من أجل مساعدتهم في استخدام الخدمات والبرامج التي تقدمها إدارة الضمان الاجتماعي ، استخداماً أفضل .

باء - الحق في توفير ما يكفي من الغذاء

١ - القوانين والأنظمة الرئيسية

١٥١ - تجدر الإشارة الى التقرير الأولي المتعلق بالمواد ١٠ الى ١٣ (E/1980/6/Add.22) .

٢ - الاملاح الزراعي

١٥٢ - توملت استراليا ، بوصفها أحد البلدان المتقدمة النمو الى نظام زراعي يعمل بشكل مرض داخل إطارها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . إذ تترك أمر تنمية واستغلال الموارد الزراعية بكفاءة الى القوى السوقية ، وتتدخل الحكومة ، حسب الاقتضاء ، لتشجيع تعديل المؤسسات والنظم الزراعية واعادة تشكيل هيكلها .

.../...

١٥٣ - وكشال على تدخل الحكومة فيما يتعلق بالمساعدة المالية فإن قانون تقديم المساعدة الى الصناعة الريفية ، لسنة ١٩٧٧ (جنوب استراليا) ، يُوفر الدعم التأهيلي والاسري الى من يجبرون على ترك الزراعة . ويمكن أن تقدم منح التأهيل الى المزارعين للتخفيف من وطأة الضائقة الشخصية لدى اضطرارهم الى ترك الصناعة . كذلك يمكن تقديم الدعم العائلي لفترة تصل الى سنة واحدة الى المزارعين الذين لا تتوفر لهم أسباب الاستمرار ولا تكفي مواردهم لتغطية نفقات المعيشة ، ومن أجل تخفيف الضائقة في الوقت الذي يبحث فيه المزارع مسألة ما إذا كان سيكيف نفسه لترك الزراعة . ويترك لحمن التقدير النظر في تمديد تلك الفترة لتصل الى ثلاث سنوات وفي تحويل السلفة المقدمة في السنة الاولى الى منحة ، وذلك عند بذل جهد ملحوظ للتكيف من أجل ترك الزراعة .

٣ - البحوث المخطم بها لتحسين إنتاج الاغذية

١٥٤ - ترد في التقرير الاول المتعلق بالمواد ١٠ الى ١٢ تفاصيل البحوث المتمثلة بالصناعات الريفية الاسترالية . وبالإضافة الى تلك المعلومات ، من الجدير بالملاحظة أن الحكومة الاتحادية قد وضعت في سنة ١٩٨٣ البرنامج الوطني لحفظ التربة من أجل تشجيع حفظ التربة ، ووحدة جميع قطاعات المجتمع المحلي مع المشاركة في ادارة الأراضي . وقد انتهت في حزيران/يونيه ١٩٨١ منحة الكمنولك للخدمات الارشادية ، المشار اليها في التقرير ، والتي كانت تمول الخدمات الاستشارية للزراعة .

١٥٥ - ومنذ صدور التقرير الاول طرأت زيادة على عدد المؤسسات التعليمية المهمة بالزراعة . ويبلغ الآن عدد المرافق الجامعية في مجال العلوم الزراعية كما يلي : نيوساوث ويلز (ثلاثة مرافق) ، فيكتوريا (مرفقان) ، كوينزلاند وجنوب استراليا وتسمانيا وغرب استراليا . وهناك أيضا كليات للتعليم المتقدم في نيوساوث ويلز وكوينزلاند متخمة في الزراعة ، فضلا عن كليات الزراعة في فيكتوريا (ثلاث) ، ونيوساوث ويلز (أربع) وكوينزلاند (أربع) ، وفي جنوب استراليا . ويوفر الجدول التالي بيانات محددة عن النفقات على البحوث الزراعية وعدد الموظفين الذين يشتركون في تلك البحوث .

منظمة الكومنولث للبحوث العلمية والصناعيةالبحوث الزراعية - النفقات والقوى العاملة

١٩٨٢ - ١٩٨٤

الموظفون الفنيون
نسبة مئوية من
المجموع البالغ
(٢ ٥٠٠ شخص تقريبا)

الإنفاق على البحوث
نسبة مئوية من المجموع
البالغ (٢٥,٩) من المليون
من الدولارات الاسترالية

		<u>الزراعة - النبات</u>	
	٢,٩	٢,٢	تحسين النباتات
	٢,٠	٢,١	فسيولوجية النبات والكيمياء
	٢,٤	٢,٤	الحيوية النباتية
	٢,٧	٢,٨	أنواع التربة وتغذية النبات
	٠,٤	٠,٤	الآفات والأمراض التي تصيب
			المحاصيل والمراعي
			غير مخصصة على وجه التحديد
١٣,٤		١٣,٩	
		<u>الزراعة - الحيوانات</u>	
	٤,٢	٥,٢	الإنتاج الحيواني
	٢,٩	٥,٧	الصحة الحيوانية
	٢,٠	٢,٩	المنسوجات الصوفية
	٠,١	٠,١	غير مخصصة على وجه التحديد
١٠,٢		١٤,٠	
		<u>النظم الزراعية</u>	
	٢,٢	٢,٧	النظم الزراعية
٢,٢		٢,٧	
٢٤,٨		٢٩,٦	مجموع الزراعة

.../...

١٥٦ - (أعمال البحث والتطوير) من الصعب تقدير الإنفاق الحكومي في استراليا على أعمال البحث والتطوير في مجال الزراعة ، لان ذلك يعتمد على كيفية تعريف كلمة "زراعي" أو "ريفي" . وهناك تقدير للفترة ١٩٨٢/١٩٨١ يشمل الزراعة ومصائد الاسماك والحراجه ، ويبلغ ٢٢٠ مليوناً من الدولارات :

أعمال البحث والتطوير الحكومية في مجال الزراعة -
مصروفات الفترة ١٩٨٢/١٩٨١

(أحد توزيع للأرقام المتوفرة)

بملايين الدولارات الأسترالية

	<u>المنظمة</u>
١٢٥	الإدارات الحكومية
٤٠	مؤسسات التعليم العالي
	مدير التمويل الحكومي للكومنولث
١٠٠	(CSIRO و BAL الخ)
	اعتمادات بحوث الصناعات الريفية
	(نصفها من المنتجين ونصفها
٤٥	من حكومة الكومنولث)
٢٢٠	<u>المجموع</u>

١٥٧ - ولاتزال الاحكام الضريبية المتصلة بالقطاع الزراعي على النحو الذي اوضحت به في التقرير الدوري الاولي ، المفتحان ٢٠ و ٢١ ، بإستثناء أحكام علاوة الإستثمار ، التي أنهى العمل بها .

٤ - نشر الممارك - الخدمات الاستشارية الريفية

١٥٨ - وصف التقرير الاولي الخدمات المتوفرة في استراليا . ولا يزال هذا البيان صحيحاً .

٥ - توزيع الاغذية

١٥٩ - أوضح توزيع الاغذية في التقرير الاولي .

.../...

١٦٠ - وفيما يتعلق بالقمح ، تقع مسؤولية التسويق الداخلي للقمح لاغراض الإستهلاك البشري على مجلس القمح الأسترالي وحده . ويحدد سعر القمح فمليا وزير المناوعات الأولية وفقا للتشريعات . ويتوقف السعر على أسعار التصدير التي يحددها مجلس القمح الأسترالي الإضافي الى هامش لتغطية التكاليف الإضافية لخدمة الأسواق المحلية ، بالمقارنة بسوق التصدير ، ومبلغ لتغطية تكلفة شحن القمح الى تسمانيا .

٦ - تحسين مستويات الاستهلاك الغذائي ونوعية الاغذية والتغذية

١٦١ - أوضحت المجالات التي توجد فيها مشاكل في هذا الميدان والتدابير المتخذة للتغلب عليها في الصفحات من ٢٤ الى ٣٦ من التقرير الأولي .

١٦٢ - ويؤدي وضع معايير غذائية وتقييم المواد المضافة الى التغذية الى استحداث قوانين موحدة ومعايير جديدة في مجال التفتيش على اللحوم والتحسين العام لنوعية الاغذية . ومن أمثلة ذلك الاحكام الجديدة المتعلقة باغذية الحيوانات الاليفة في جنوب استراليا التي استحدثت في سنة ١٩٨٥ ، والتي تقضي بأن تصبغ جميع اللحوم المخصصة للحيوانات الاليفة (عدا المعلب منها) بلون أزرق مما يزيد من صعوبة تحويل هذه المنتجات الى سلسلة الاغذية البشرية .

٧ - التعاون الدولي

١٦٣ - تدعم استراليا مجموعة واسعة النطاق من برامج التعاون الدولي الرامية الى زيادة مستوى الانتاج الغذائي في البلدان التي تعاني من نقص الاغذية .

١٦٤ - وتدرك استراليا أنه يمكن للمعونة الغذائية ان تساعد على نحو فعال في تلبية الاحتياجات الملحة للبلدان النامية كما يمكنها ان تؤدي دورا هاما في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان المستفيدة .

١٦٥ - وكانت المعونة الغذائية دائما ، ولاتزال ، عنصرا هاما في برنامج المعونة الأسترالي . وفي أوائل الخمسينات بدأ تقديم هدايا القمح والدقيق بموجب خطة كولومبو .

١٦٦ - وكانت المعونة الغذائية تقدم ، حتى سنة ١٩٦٧ ، على اساس مخصص . ثم تفاوضت البلدان الرئيسية المصدرة والمستوردة للقمح ، بما فيها استراليا ، بشأن إبرام إتفاقية المعونة الغذائية كجزء من اتفاق القمح الدولي . ووضعت استراليا حدا ادنى لتعهداتها المتعلقة بالمعونة الغذائية على النحو التالي :

.../...

تم التعهد بتقديم ما لا يقل عن ٤٠٠ ٠٠٠ طن من القمح أو ما يعادله بموجب اتفاقية المعونة الغذائية الدولية ، يقدم منها ٥٠ في المائة على نحو سنائي و ٥٠ في المائة عن طريق برنامج الاغذية العالمي ؛

تخصيم خمسين ألف طن من الحبوب ، مع دفع تكاليف الشحن ، للإحتياطي الدولي للمعونة الغذائية الطارئة لتوزيعها على البلدان التي تواجه أزمات غذائية نتيجة لكوارث وطنية ؛

برنامج للمعونة الغذائية خلاف الحبوب تقدم بمقتضاه مواد غذائية مختلفة للمشاريع ذات الأثر التغذوي أو من أجل المساعدة الطارئة لأكثر الفئات الإجتماعية تأثرا في البلدان التي تعاني عجزا في الاغذية ؛

تقديم تبرع نقدي الى برنامج الاغذية العالمي ، دعما لبرنامجها ، بمبلغ ٢٤ مليون دولار استرالي لكل من السنتين التقويميتين ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ؛

١٦٧ - ويقدم خمسون في المائة من المعونة الغذائية الإسترالية من الحبوب بشكل سنائي أي من حكومة الى أخرى .

١٦٨ - وتقرر مخصصات المعونة الغذائية الإسترالية باستخدام البيانات الاجتماعية والاقتصادية التي تتعلق ، في جملة أمور ، بالوضع الغذائي للسكان ومستوى إنتاج الحبوب في البلد ، وقدرته على دفع ثمن الواردات التجارية والرخاء الاقتصادي العام في البلد . ويشمل النموذج المستخدم أيضا "دليل النوعية الفيزيائية للحياه" الذي يأخذ في الإعتبار من نسب الوفيات بين الأطفال ومستويات الأعمار المتوقعة . وكل منها يدل بدرجة كبيرة على مستويات التغذية في البلدان المستفيدة . وتعهد المخصصات لأسباب سوقية وجغرافية ولاغراض برمجة المعونة .

١٦٩ - وبالتالي ، فإن المستفيدين من المعونة الغذائية الإسترالية هم البلدان النامية التي تعاني من العجز الغذائي والتي لا تستطيع ان تستورد تجاريا الاغذية اللازمة بسبب ما تعانيه من مشاكل في ميزان المدفوعات . وقبل تلقي معونة غذائية من استراليا ، ويطلب من البلدان المستفيدة ابلاغ الحكومة الإسترالية بما اذا كانت المنحة ستوزع مجانا ومباشرة على المستفيدين المحتاجين أو ستستخدم فيما يسمى بالاغذية من أجل برامج العمل أو ستباع (سواء في السوق المفتوحة أو عن طريق نظم

.../...

الحصص الحكومية بأسعار مدعومة) مع استخدام صافي الحصيد لأغراض انمائية . وبذلك تكون المعونة الغذائية ، الى جانب تخفيضها من نقص الاغذية ، ايضا وسيلة للمحافظة على العملات الاجنبية النادرة وكثيرا ما تستخدم في تنفيذ برامج التنمية الريفيه وتوجيه الاموال التي من العملة المحلية الى التنمية .

١٧٠ - وتقوم استراليا ايضا بتنفيذ برنامج معونة غذائية خلاف الحبوب تقدم بمقتضاه المواد الغذائية (مثل مسحوق الحليب والبيض المجفف واللحوم المعلبة وأنواع البسكويت العالية البروتين التي يستخدم في صنعها الحليب والزيوت المألحة للأكل) الى المشاريع ذات الاثر التغذوي في البلدان النامية . وتهدف هذه المشاريع الى مساعدة الفئات الاكثر تضررا في المجتمع مثل الاطفال والامهات المرضعات والفئات الفقيرة .

١٧١ - وبالإضافة الى ما تقدمه استراليا من معونة غذائية بشكل سنائي ، فإنها تقدم ايضا ٥٠ في المائة من موارد معونتها الغذائية من الحبوب عن طريق برنامج الاغذية العالمي .

١٧٢ - وقد اسهمت استراليا ببرنامج الاغذية العالمي منذ انشائه بعقد تبرعات وتقديم حبوب غذائية عن طريق البرنامج . وفيما يتعلق بفترة السنتين التقويميتين ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، عقدت استراليا تبرعا بمبلغ ٢٠ مليوناً من الدولارات الاسترالية يقدم ثلثه نقدا والثلثان في شكل سلع أساسية . ويختار هذه السلع برنامج الاغذية العالمي من قائمة بالمنتجات الاسترالية تقدمها الحكومة .

١٧٣ - ويسمى برنامج الاغذية العالمي في تقديمه للمعونة الغذائية الى كفالة التنسيق الجيد للطلبات وجدوى المشاريع تقنيا واقتصاديا ، وعدم وجود اي خطر فني أن يكون لوصول الاغذية اثر اقليمي يضر بالإنتاج الغذائي المحلي أو بالتجارة الزراعية للبلد . وترصد استراليا كذلك ، عن طريق منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة والمنظمات غير الحكومية الاسترالية المناطق والبلدان التي يكون هناك ما يبرر تقديم المعونة الغذائية الطارئة اليها . وتقرر المخيمات لهذه الاغراض في إطار مساهمة استراليا في الاحتياطي الدولي للمعونة الغذائية الطارئة وعن طريق اعتمادات الإغاشة في حالات الطوارئ .

١٧٤ - وعلى الرغم من أن المعونة الغذائية هي ، أساساً ، إجراء مؤقت ، فإن
أستراليا تدرك أنه يمكنها أن تساعد على نحو فعال في تلبية الاحتياجات الملحة
للبلدان النامية ، كما يمكنها أن تؤدي دوراً هاماً في التنمية الاجتماعية -
الاقتصادية للبلدان المستفيدة .

.../...

مستندات العملية الانتخابية (تابع)

البلد	السلطة الانتخابية	(أطلسان متبرية) (بها في ذلك التمت)	إجمالي التعداد (المطبعة)	إجمالي التعداد (المطبعة)	إجمالي التعداد (المطبعة)	إجمالي التعداد (المطبعة)
مصر لانكا	البلد	٣٠٠٠	٥٧٠٠٠٠	١٧٨٥/١٩٨٤	١٩٨١/١٩٨٥	إجمالي التعداد (المطبعة)
السودان	البلد	١٠٠	١ ٢٩٦ ٥٦٨	١٧٨٥/١٩٨٤	١٩٨١/١٩٨٥	إجمالي التعداد (المطبعة)
مهايل	البلد	١٠٠٠	٤٥٤ ٩٩٩	١٧٨٥/١٩٨٤	١٩٨١/١٩٨٥	إجمالي التعداد (المطبعة)
البرونال	البلد	٣٠٠٠	١ ٤١٠ ٦٦٨	١٧٨٥/١٩٨٤	١٩٨١/١٩٨٥	إجمالي التعداد (المطبعة)
البرونال	البلد	٣٠٠٠	١ ٢٠٩ ١٩٤	١٧٨٥/١٩٨٤	١٩٨١/١٩٨٥	إجمالي التعداد (المطبعة)
البلطين	البلد	٤١٠	٢٨٢ ١٥٧	١٧٨٥/١٩٨٤	١٩٨١/١٩٨٥	إجمالي التعداد (المطبعة)
فيليب نام	البلد	١٠٠٠	٢٦٧ ٠٠٠	١٧٨٥/١٩٨٤	١٩٨١/١٩٨٥	إجمالي التعداد (المطبعة)
كموتشيا الديمقراطية	البلد	٣٠٠٠	٩٩١ ٥٥٦	١٧٨٥/١٩٨٤	١٩٨١/١٩٨٥	إجمالي التعداد (المطبعة)
كموتشيا الديمقراطية	البلد	١ ٦٨٠	٨٦٦ ٨٢٩	١٧٨٥/١٩٨٤	١٩٨١/١٩٨٥	إجمالي التعداد (المطبعة)
(مستندات غير حكومية)	البلد	٣٠٠٠	٤٢٣ ٠٠٠	١٧٨٥/١٩٨٤	١٩٨١/١٩٨٥	إجمالي التعداد (المطبعة)
كموتشيا الديمقراطية	البلد	٣٠٠٠	٤٠٩ ٣٠٠	١٧٨٥/١٩٨٤	١٩٨١/١٩٨٥	إجمالي التعداد (المطبعة)
كيبيا	البلد	٣٠٠٠	٤٠٩ ٣٠٠	١٧٨٥/١٩٨٤	١٩٨١/١٩٨٥	إجمالي التعداد (المطبعة)
لبنان (وكالة الامم المتحدة	البلد	٣٠٠٠	٤٠٩ ٣٠٠	١٧٨٥/١٩٨٤	١٩٨١/١٩٨٥	إجمالي التعداد (المطبعة)
إقامة وتقسيم اللاجئين الفلسطينيين)	البلد	٣٠٠٠	٤٠٩ ٣٠٠	١٧٨٥/١٩٨٤	١٩٨١/١٩٨٥	إجمالي التعداد (المطبعة)
مدينتي	البلد	٣٠٠٠	٧٠٥ ٥٨٠	١٧٨٥/١٩٨٤	١٩٨١/١٩٨٥	إجمالي التعداد (المطبعة)
مصر	البلد	٣٠٠٠	٧ ٤٠٠ ٤٠٠	١٧٨٥/١٩٨٤	١٩٨١/١٩٨٥	إجمالي التعداد (المطبعة)
ملايه	البلد	٦٠٠	٢٩٦ ٥٦٨	١٧٨٥/١٩٨٤	١٩٨١/١٩٨٥	إجمالي التعداد (المطبعة)
موريشوس	البلد	٣ ٩٣٠	١ ٢٤٨ ١٨٢	١٧٨٥/١٩٨٤	١٩٨١/١٩٨٥	إجمالي التعداد (المطبعة)
موزامبيق	البلد	٤ ١٣٨	١ ٨٨٦ ٩٤٥	١٧٨٥/١٩٨٤	١٩٨١/١٩٨٥	إجمالي التعداد (المطبعة)
موزامبيق	البلد	١٦٠ ٠٠٠	١٦٠ ٠٠٠	١٧٨٥/١٩٨٤	١٩٨١/١٩٨٥	إجمالي التعداد (المطبعة)
نيجال	البلد	١٦٠ ٠٠٠	١٦٠ ٠٠٠	١٧٨٥/١٩٨٤	١٩٨١/١٩٨٥	إجمالي التعداد (المطبعة)
مطبات غير حكومية في ايرلندا	البلد	٥ ٦٠٠	٥ ٦٠٠	١٧٨٥/١٩٨٤	١٩٨١/١٩٨٥	إجمالي التعداد (المطبعة)
مخزن الطوارئ (الشرق اسي)	البلد	١٠٠	١٠٠	١٧٨٥/١٩٨٤	١٩٨١/١٩٨٥	إجمالي التعداد (المطبعة)

١٠٠٠ من متري من الازر للتعبئة المطبوعة و ١٠٠٠ من متري من الازر لبرشامح الماتمين الشامح للموتبة الامم المتحدة لتوزن الماتمين .

(تابع)

مخصصات الميزانية المتداخلة (تابع)

إجمالي المخصصات (المبغوض)	١٩٨٦/١٩٨٥ بالاقطان	إجمالي المخصصات (المطليحة)	١٩٨٥/١٩٨٤ بالاقطان	البلد
٥٥٦ ٥٠٠	(أقطان متبرعة)	١٣٢ ٤٥١	(أقطان متبرعة)	مخازن الموارد، التاجرة لبرنامج الأندية العالمي المنظمة الأمريكية الإقليمية المنظمة الإقليمية لجسوب قرقي آسيا منظمة اليونسكو المتعددة الهيئة الهادئة مناطق التنمية أخرى
٧٦ ٠٠٠	(بها في ذلك المعلن)	٥٠٠ ٠٠٠	(أقطان متبرعة)	مساهمة برنامج الأندية العالمي فيها يتعلق بالبريقها
٣٢٨ ٠٠٠	(بالمولارات الاضرائية)	٢٩٥ ٤٣٦		مخازن المعلن البحري البريد والتطعيم
١٢٠ ٠٠٠		٥١ ٢٨٩		
١٠٠ ٠٠٠				
٥٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٢١٧ ٦٧٠	٥٨ ٧٨٦ ٧٠٤	٢١٨ ٩٥١	المجموع

1979			05 673 10
مجموع الحسابات			
1978/1979			01 737 31
الحسابات			
مجموع الحسابات			
1978	163 131	1.000	18 71 73
مجموع الحسابات			
مجموع الحسابات	110 1	-	0 78 88
الحسابات			
مجموع الحسابات	08	-	01 11
الحسابات			
مجموع الحسابات	00	-	11 30
الحسابات	878 1	-	07 18
الحسابات	811 1	-	1.01 97
مجموع الحسابات			
الحسابات	878 1	-	31 86 1
مجموع الحسابات			
مجموع الحسابات			
الحسابات	01 1	1 78	11 87
الحسابات	08 1	1 70	38 36
الحسابات	31 11	36 71	11 89 11
الحسابات	11 101	11 101	19 05 61
الحسابات			
الحسابات			
الحسابات			
الحسابات			

1978/1979 : مجموع الحسابات : 1 -

توزيع المعونة الغذائية حسب توصية البرنامج
للفترة ١٩٨٦/١٩٨٥

(دال) برنامج الاغذية العالمي

اعتمادات برنامج الاغذية العالمي للفترة
١٩٨٦/١٩٨٥ = ٦٣ ٧٨٠ ٠٠٠ دولار امترالي

<u>دولار امترالي</u>	<u>مخصصات نقدية</u>	- ١
٣٠ ٢٣٠ ٠٠٠	الحبوب	
١٠ ٥٦٠ ٠٠٠	السلع	
٢١ ٩٩٠ ٠٠٠	نقدية	
٦٣ ٧٨٠ ٠٠٠	مخصصات في الميزانية	
	<u>مزيج من الحبوب والسلع</u>	- ٢
<u>بالاطنـان</u>	<u>حبوب أو سلع</u>	
٩٥ ٦٥١	القمح	
٢٥ ٠٠٠	الارز	
٥ ٠٠٠	الدقيق	
١٠ ٠٠٠	الذرة الصفراء	
١٥ ٠٠٠	السرغوم الابيض	
٢٠٠	الفواكه المجففة	
١ ٠٠٠	البسكويت الفني بالبروتين	
٢ ٠٠٠	مسحوق الحليب المنزوع الدسم (فيتامين ٢)	
-	مسحوق الحليب الكامل الدسم	
-	زيت الزبدة	
٢ ٠٠٠	السكر	
٢ ٢٨٢	الزيت النباتي	
٢ ٠٠٠	البقول (ستبلغ أنواعها فيما بعد)	
-	اللحوم المعلبة	

.. / ..

جيم - الحق في الملبس اللائق

١٧٥ - يمكن الرجوع هنا الى المفتحتين ٤٠ و ٤١ من التقرير الدوري الاولي عن المواد من ١٠ الى ١٢ .

دال - الحق في المسكن

١٧٦ - ان حوالي ٧٠ في المائة من جميع المساكن في استراليا ملك لشاغليها ، وهي نسبة عالية بالمقاييس الدولية ، وترجع الى أمور منها سياسة الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات ، التي تشجع الاسر على تملك مساكنها . وهذه السياسات موجهة نحو تأمين مورد كاف من قروض المنازل تقدم عن طريق المصارف وجمعيات البناء ، ونحو تقديم اعانات لكل فرد يشتري منزله لمساعدته على اتخاذ الخطوة الاولي نحو امتلاك منزله .

١٧٧ - أما المساكن العامة المؤجرة ، التي تهنيها وتديرها سلطات اسكانية انشأتها الولايات ، كل على حدة ، فتمثل نحو ٧ في المائة من مجموع عدد المساكن . وهذه المساكن متاحة لذوي الدخل المنخفض والمتوسط بايجارات معانة من الدولة .

١٧٨ - أما الاسر المعيشية الباقية ، التي تناهز نسبتها ٢٠ في المائة من المجموع فتستأجر سكنها من المساكن المؤجرة ذات الملكية الخاصة التي يعرضها الافراد ومجموعات الملاك للتأجير الخاص في السوق .

١ - القوانين والنظم الرئيسية

١٧٩ - للدولة والحكومات المحلية مسؤوليات قانونية في مجالات العلاقات بين الملاك والمستأجرين . وقد وردت في الصفحات من ٤٧ الى ٤٩ من التقرير السابق معلومات عن الاحكام القانونية المتعلقة بذلك .

١٨٠ - ويستطلع حاليا وزراء الاسكان في الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات امكانيات وضع ترتيبات موحدة للبلد تتناول التشريعات المتعلقة بالملاك والمستأجرين .

١٨١ - ويقدم موظفو شؤون المستهلكين في حكومات الولايات المعلومات والمشورة عن حقوق كل من المستأجرين والملاك ، مثل شؤون الاملاحة ، ودفع الايجار مقدما ، والتأمين . كذلك توجد خدمات لتقديم المشورة الى المستأجرين في معظم المسكن الرئيسية لتقديم المعلومات بشأن مدى تيسر المساكن الخاصة المنخفضة الايجار .

.../...

١٨٢ - وتضمن الحكومة الاتحادية تطبيق الحق في المسكن في استراليا دون أي تمييز على أساس العرق أو اللون أو الأصل الوطني أو الاثنى ، ومنّت تشريعا لتحقيق ذلك . فالمادة ١٢ من قانون الكومنولث بشأن التمييز العنصرى لسنة ١٩٧٥ تحظر على أي شخص (سواء كان فاعلا أصليا أو وكيلًا عنه) أن يمارس التمييز في مجموعة واسعة مسن المعاملات المتعلقة بالاسكان أو أنواع الايواء الاخرى . وقد وردت في التقرير السابق تفاصيل هذا القانون الذي يطبق بوجه شامل في كل أنحاء ولايات استراليا وأقاليمها .

٢ - البرامج والمساعدات المتعلقة بالاسكان

(١) نظام تملك المنزل الاول

١٨٢ - استحدث هذا النظام في ١ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٢ وحل النظام السابق للمساعدة في دفع مقدم السكن الذي ظل ساريا من آذار/مارس ١٩٨٢ الى ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ . والهدف الرئيسي من النظام الجديد هو مساعدة ذوي الدخل المنخفض والمتوسط على شراء أول منزل لهم ، وانعاش صناعة البناء . وحدثت عقب استحداث هذا النظام زيادة كبيرة في معدل بناء المساكن الجديدة . فقد ارتفع عدد المساكن الجديدة التي بدئ في انشائها من ١٠٥ ٠٢٠ في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٢ الى ما يقدر بنحو ١٥١ ٠٠٠ في الفترة ١٩٨٥/١٩٨٤ .

١٨٤ - وادراكا لاختلاف الاحتياجات المالية لمن يشترون أول منزل لهم ، يتيح النظام لمن تقبل طلباتهم أن يختاروا بين ثلاثة أنواع من أشكال الدفع . إذ يمكن نيل الاستحقاقات إما كعانة شهرية موزعة على خمس سنوات ، أو بدفع مبلغ إجمالي يدفع في أول الامر أو كعانة شهرية مخفضة . وتتيح بدائل الدفع هذه مرونة في تلبية الحاجات الخاصة لمقدمي الطلبات ، وذلك بزيادة القدرة على الاقتراض أو بتقديم مبلغ إجمالي في أول الامر للمساعدة في التغلب على عقبة مقدم التملك ، وبالمساعدة في الصداد خلال السنوات الخمس الاولى من امتلاك المنزل . ويتحدد مقدار الاستحقاق على أساس الدخل ، ووضوح الأسرة ، وعدد الاولاد المعالين .

١٨٥ - وفي ١٩٨٥/١٩٨٤ أدخلت الحكومة تغييرات على معدلات الدخل والاستحقاق زادت من فعالية توجيه هذه المساعدة .

١٨٦ - وقد أعيد التفاوض خلال عام ١٩٨٤ على الاتفاق المبرم بين الكومنولث والولايات فيما يتعلق بالإسكان مع حكومات الولايات وحكومة الإقليم الشمالي من أجل تحسين اهراس أولويات الحكومة في الاسكان . وأصبح الاتفاق ساريا في ١ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، واكتملت الترتيبات الرسمية بتوقيع رئيس الوزراء على الاتفاق في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٥ .

.../...

١٨٧ - ويعتبر الاتفاق المبرم بين الكومنولث والولايات فيما يتعلق بالاسكان البرنامج الرئيسي للحكومة الاتحادية في مجال الاسكان . وظلت المساعدة المالية تقدم للولايات منذ عام ١٩٤٥ بمقتضى مجموعة من هذه الاتفاقات لتقديم مساعدة الى المحتاجين في مجال الاسكان .

١٨٨ - ومن السمات الرئيسية لاتفاق عام ١٩٨٤ ما يلي :

- ١١' زيادة كبيرة في الحد الأدنى المضمون للتمويل الاتحادي ؛
 - ١٢' توسيع نطاق معايير الأهلية لجعل هذه المساعدة في متناول جميع قطاعات المجتمع بغض النظر عن السن أو الجنس أو الحالة الاجتماعية أو العرق أو الدين أو المعز أو الوضع المعيشي ؛
 - ١٣' تحديد ايجار المساكن العامة على أساس تكاليف توفير المأوى ، مع تخفيف ايجار للعاجزين عن دفع هذا المبلغ .
- ١٨٩ - وتستخدم الولايات الأموال التي تتوفر لديها بموجب الاتفاق المقنود بين الكومنولث والولايات فيما يتعلق بالاسكان ، للمساعدة في تحقيق أهداف الاسكان الشعبي ، بطرق شتى ، منها :
- ١١' شراء الأراضي وتعميرها وتوفير الخدمات لها ؛
 - ١٢' بناء وشراء وتأجير المساكن ،
 - ١٣' تقديم الاعانات الى المنظمات الطوعية التي لا تستهدف الربح ، والتعاونيات الإسكانية الأيجارية ، والحكومات المحلية ، ورابطات الاسكان للمكان الأصليين ؛
 - ١٤' تقديم إعانات ايجارية لمساعدة المستأجرين من الأشخاص العاديين على البقاء في منازلهم ؛
 - ١٥' توفير الخدمات الاستشارية السكنية المتعلقة بالإسكان الشعبي ؛

.../...

١٦' توفير المرافق المجتمعية ووضع التصميمات المعمارية فيما يتصلق
بالإسكان الإيجاري ؛

١٧' الإضطلاع بأنشطة التجديد الحضرية المتعلقة بالإسكان الشعبي .

١٩٠ - وتقدم للولايات ، بموجب الاتفاق ، أموال مبنية كل على حدة ، من أجل توفير
المساكن لذوي المعاشات التقاعدية والسكان الأصليين المحرومين بمفء خاصة ، ذلك أنهم
لا يتقنون ، في المعتاد على تدبير سكن إيجاري خاص مرض . والهدف من هذه البرامج هو
مساعدة ذوي المعاشات التقاعدية والسكان الأصليين على الحصول على سكن إيجاري يناسب
احتياجاتهم وقدرتهم على الدفع .

١٩١ - وهناك أيضا ثلاثة برامج إضافية محددة توفر ، بموجب إتفاق عام ١٩٨٤ ،
المساعدة في أشكال أخرى غير الأشكال التقليدية ، وتسمى الى تشجيع الأشكال البديلة
لحيازة المساكن الشعبية واشراك الحكومات المحلية والتنظيمات المجتمعية . ويسرد
وصف لذلك فيما يلي مباشرة .

(ب) خطة للأعضاء من القروض العقارية والإيجار

١٩٢ - توفر هذه الخطة مساعدة مالية قصيرة الأجل في مجال الإسكان لدافعي الإيجارات
وأقساط القروض العقارية في السوق الخاصة ، ممن يواجهون صعوبات حقيقية فسي
المدفوعات المتعلقة بسكنهم . والقصد من هذه الخطة هو إتاحة "فرصة لالتقاط الانفاس"
الى أن تنتهي الأزمة . ويطلب الى حكومات الولايات والأقاليم تقديم ما يوازي نفقات
الحكومة الاتحادية دولارا بدولار .

١٩٣ - وتستخدم الولايات الاموال المقدمة في إطار هذه الخطة لتوفير الدعم الإيجاري
النقدي والمساعدة فيما يتعلق بالضمان والنقل ، وتقديم القروض لمشتري المنازل ذوي
الدخل المنخفض الذين يواجهون صعوبات . ويجوز للولايات أيضا استخدام جزء من هذه
الاموال لتوفير سكن إيجاري لفترة قصيرة .

١٩٤ - وهناك أيضا خطة للمساعدة في دفع الإيجار - وان كانت لا تدخل في نطاق
الاتفاق - وهي عبارة عن علاوة معفاة من الضرائب تدفعها الحكومة الاتحادية لبعض الذين
يتقاضون استحقاقات الضمان الاجتماعي . وتتاح هذه المساعدة التي تصل الى ١٥ دولارا
استراليا في الاسبوع الى ذوي المعاشات التقاعدية والمنتفعين من الآباء المعيلين

الذين لهم دخل ضئيل أو ليس لهم دخل بجانب المعاش التقاعدي أو الاستحقاق ، شريطة أن يكونوا ممن يدفعون ما يزيد على ١٠ دولارات استرالية في الاسبوع نظير الايجار ، أو السكنى أو الطعام والسكنى معا أو إيجار موقع (لمقطورة سكنية مثلا) . كما يحق للمنتفعين من الاستحقاقات المرضية الحصول على مساعدة في دفع الايجار بعد انقضاء ستة اسابيع من حصولهم على الاستحقاقات . ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في موجز المدفوعات النقدية الذي أحالته حكومة استراليا الى مركز حقوق الانسان التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة .

١٩٥ - بيد أن من الجدير بالملاحظة ان المساعدة الايجارية التي تمل السى ١٠ دولارات استرالية متاح ابتداء من أيار/مايو ١٩٨٦ ، للمرة الاولى للأشخاص الذين يتقاضون استحقاقات البطالة لمدة ستة أشهر أو أكثر ، ويستأجرون مساكن خاصة وبلغوا من العمر ٢٥ سنة فأكثر وكانوا متزوجين أو لديهم أطفال معالون ؛ أو اذا كان عمرهم يتراوح بين ١٨ و ٢٤ سنة ولا يعيشون مع آبائهم أو مع الأوصياء عليهم .

(ج) برنامج الإسكان للحكومات المحلية والمجتمعات المحلية

١٩٦ - أخذت الحكومة الاتحادية بهذا البرنامج في ١ تموز/يوليه ١٩٨٤ . وهو يهدف الى اشراك الحكومات المحلية والتنظيمات المحلية في توفير الاسكان الاقتصادي الايجاري ، وتشجيع المستأجرين على زيادة مشاركتهم في إدارة هذه المساكن . وتدير هذا البرنامج سلطات الاسكان في الولايات .

١٩٧ - وتقدم المساعدة المالية في شكل قروض أو منح لشراء المساكن المخصصة للاسكان الاقتصادي الايجاري وتشييدها وتأجيرها والارتقاء بمستواها . كما يمكن استخدام الأموال في إعانة القروض الخاصة وفي اغراض أخرى متفق عليها مثل استخدام موظفين للموارد السكنية .

١٩٨ - وينتظر من حكومات الولايات والحكومات المحلية والتنظيمات المحلية أن تقدم المساهمات ، حيثما أمكن ذلك ، في شكل أموال ومساكن وأراض وخبرة فنية ومعرفة .

(د) برنامج توفير السكن في حالات الازمات

١٩٩ - يقدم هذا البرنامج ، الذي أخذ به في ١ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، التمويل الرأسمالي لتوفير السكن لأجل قصير في حالات الطوارئ . وهو يرتبط ارتباطا وثيقا ببرنامج تقديم المساعدة فيما يتعلق بالسكن المدعوم والذي تتولى تسييره إدارة الخدمات المجتمعية .

.../...

٢٠٠ - وتقدم الاموال عن طريق حكومات الولايات وقد تستخدمها تلك الحكومات في شراء المساكن أو تشييدها أو تجديدها أو تاجيرها ، أو في تحويل المساكن الايجارية العامة القائمة لاستخدامها كاماكن للسكنى في حالات الازمات - ويوفر البرنامج السكن القصير الاجل أو المتوسط الاجل للأمر التي لا تستطيع العيش في منازلها المعتادة . كما انه يعتبر إضافة إلى رصيد المأوى المخمصة للشباب والنساء ويوفر أماكن لسكنى معتمادي التشرد .

(هـ) برنامج تقديم المساعدة فيما يتعلق بالسكن المدعوم

٢٠١ - من الخطط الأخرى ، التي وضعت مؤخرًا لمتابعة تنفيذ التزام الحكومة بتأمين السكن الملائم للجميع برنامج تقديم المساعدة فيما يتعلق بالسكن المدعوم ، وهو برنامج تموله الحكومة الاتحادية والولايات وتديره الولايات ، بهدف توفير مجموعة من أماكن السكنى المدعومة وخدمات الدعم ذات الصلة لمساعدة الرجال والنساء والشباب معاليهم ، الذين أصبحوا بلا مأوى بصورة دائمة أو مؤقتة بسبب أزمة ما ، والذين يكونون في حاجة إلى هذه المساعدة كي ينتقلوا إلى معيشة مستقلة ، حيث كان ذلك ممكنًا ومناسبًا ، وقد دخل البرنامج طور التشغيل في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ .

٢٠٢ - ويمكن توفير هذه الخدمات في المأوى والنزل والدور الانتقالية والمراكز النهارية وما إلى ذلك كما يمكن تقديم المساعدة لأجال قصيرة أو متوسطة أو أطول . وقد ينصب التخصص في هذه الخدمات على مساعدة الفئات ذات الاحتياجات المعينة ، غير انه لا يسمح لها بالتمييز على نحو غير لائق ضد العملاء والمقيمين .

٢٠٣ - وفي الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ قدمت الحكومة الاتحادية في إطار برنامج تقديم المساعدة فيما يتعلق بالسكن المدعوم ، مبلغ ١٨,٢٥١ من ملايين الدولارات الأسترالية للسكن المدعوم وخدمات الدعم ذات الصلة به ، وستقدم في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٦ مبلغ ٢٢,١٤٢ من ملايين الدولارات الأسترالية . وتوفر حكومات الولايات والاقاليم ما يعادل النفقات التي يقدمها الكمنولث .

٢٠٤ - وهناك برنامج يكمل لبرنامج تقديم المساعدة فيما يتعلق بالسكن المدعوم ، هو برنامج توفير السكن في حالات الازمات (ورد ذكره أعلاه في إطار اتفاق الاسكان المعقود بين الحكومة الاتحادية والولايات) ، يوفر التمويل الرأسمالي للمساكن المخمصة لتقديم الخدمات الموافق عليها في إطار برنامج تقديم المساعدة فيما يتعلق بالسكن المدعوم .

.../...

٢٠٥ - وبالإضافة الى ذلك ، فإن برنامج تقديم المساعدة الى المرشدين ، وخطه المنح التكميلية للمرشدين - وهما برنامجان تمولهما الحكومة الاتحادية - يوفران الاموال الى عدد مغير من الخدمات تماثل الخدمات الخاصة ببرنامج تقديم المساعدة فيما يتعلق بالسكن المدعوم . وقد قدمت الحكومة مبلغ ٩,٦٦٨ من ملايين الدولارات الاسترالية في الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ الى هذه الخدمات وستقدم مبلغ ٨,٠٧٣ من ملايين الدولارات الاسترالية في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٦ .

٢٠٦ - وقام مجلس بحوث الاسكان الاسترالي ، الذي يتألف من وزراء الاسكان في الدولة الاتحادية والولايات والاقاليم ، بتميز رعايته للدراسات التي تتناول المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في مجال الاسكان . وقد اجريت دراسات تتناول مشاكل الاسكان الخاصة بالمعوقين والشباب والاباء غير المتزوجين وبعض الفئات الاخرى .

٢٠٧ - وفي هذا العام ، ستصدر الحكومة الاتحادية تقريراً عن التشرد وعدم كفاية المساكن في استراليا . وسيوزع التقرير ، الذي يشمل جميع المعلومات المتوفرة عن الموضوع ، توزيعاً عاماً على نطاق واسع .

٢٠٨ - كما انشأت الحكومة الاتحادية مجلساً استرالياً للإسكان تشترك في عضويته مجموعة واسعة النطاق من المنظمات الحكومية والصناعية والمجتمعية . وقد عقد أول اجتماع للمجلس في نيسان/ابريل ١٩٨٥ . ومن المقرر أن يعقد اجتماعين كل سنة . وتتلقى مهام المجلس في اصدار النصح إلى الحكومة الاتحادية بشأن سياسات الاسكان ، والعمل كمحفل للمناقشة والتشاور فيما يخص مسائل الاسكان .

٢٠٩ - وفي عام ١٩٨٤ ، وضعت إدارة العمل في جنوب استراليا خطة للمساعدة المنزلية تهدف الى توفير الوظائف للعاطلين والخدمات المختلفة ، منها المساعدة المنزلية وصيانة المنزل ، والقيام بزيارات ودية للأسر المحرومة والافراد المحرومين .

(و) الإسكان والمسكرويون القدامى والمسكرويون

٢١٠ - ينص قانون توفير المساكن للعاملين في قوات الدفاع على اعطاء قروض بنسب فائدة متدنية للمسكرويين القدامى من أجل بناء مساكن أو شرائها بهدف امتلاكها . وتؤمن مساكن بايجارات منخفضة لعدد كبير من عناصر القوات المسلحة للتمويغ عن التغير المتكرر لمكان الإقامة الذي يفرضه عملهم .

(ز) امكان المهاجرين

٢١١ - تقدم أموال من الحكومة الاتحادية لتغطية مصاريف بناء النزل والشقق وتشغيلها كي يفيد منها اللاجئين الجدد والمهاجرون الآخرون إلى استراليا والذين يعتبرون في حالة عوز . وتم عملية الاسكان بتأمين مساكن مؤقتة بإيجار منخفض لمدة ٦ أشهر بعد وصول الأشخاص الجدد وتساعدهم حتى حصولهم على مسكن ملائم إما في السوق الخاصة أو عبر البرنامج الحكومي للمساعدة في مجال الاسكان .

٢١٢ - وفي سنة ١٩٨٤ اجريت دراسة عن أماكن الإقامة في مركز المهاجرين وقدمت اقتراحات تحدد الاتجاه الواجب اتباعه في المستقبل والمعايير المتعلقة بالاماكن التي تؤمن للمهاجرين لدى وصولهم .

(ح) امكان المسنين والمعوقين

٢١٣ - تتولى إدارة خدمات المجتمعات المحلية ادارة عدة برامج للإعانة التي تساعد في ايجاد المساكن للمسنين والمعوقين وتستكمل هذه البرامج المعاشات التي تدفعها ادارة الضمان الاجتماعي والبرامج التي تتعلق بالاسكان والتي تؤمنها ادارات اخرى تابعة للحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والحكومات المحلية . وتنص البرامج التي يديرها ادارة خدمات المجتمعات المحلية على ما يلي :

١١' تقديم مِتَح بموجب القانون المتعلق بمساكن المسنين والمعوقين وبموجب قانون النزل للمسنين كمساهمة في التكاليف الرأسمالية للأسرة التي تخص للأشخاص المؤهلين في النزل المكتفية ذاتيا وفي مراكز الرعاية النهارية .

١٣' تقديم إعانة في مجال رعاية النزل لمساعدتها في تغطية تكاليف استخدام الموظفين الذين يقدمون الخدمات الأساسية في النزل كتوفير وجبات الطعام والغسيل والمساعدة في تنظيف الغرف والنشاطات الاجتماعية وتواجد موظف على مدار ٢٤ ساعة . وستُدفع الإعانة اعتبارا من الاول من كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ بمعدل ٥٠,٤٠ دولارا استراليا لكل ٢٨ يوما لأي مقيم يحتاج إلى هذه الخدمات .

١٣١ تقديم إعانة إضافية لتلك النزل لمساعدتها في تغطية المصاريف وتقديم خدمات رعاية شخصية كالمساعدة خلال الاستحمام وارتداء الملابس واستخدام أدوات الزينة والاكل والعلاج وتناول الدواء عند الاقتضاء . وتدفع الاعانة للرعاية الشخصية بمعدل ٢٢٠ دولارا استراليا لكل ٢٨ يوما لأي مقيم يكون بحاجة الى رعاية شخصية والى خدمات رعاية في المنزل ويتلقى مثل هذه الرعاية .

١٤١ تقديم إعانات ، بموجب قانون مساعدة المعوقين ، للوكالات الطوعية والهيئات الحكومية المحلية والتي لا تهدف الى الربح كمساهمة في عدد من الامور من بينها تغطية التكاليف الرأسمالية وتكاليف الصيانة في الاماكن السكنية أو تغطية تكاليف الايجار عندما تستأجر المنظمة أماكن ملائمة تؤمن الخدمات للمعوقين .

(ط) الخدمات المنزلية والمجتمعية للمسنين

٢١٤ - يتولى إدارة خدمات المجتمعات المحلية إدارة عدد من برامج الإعانة التي تؤمن المسكن والخدمات الخاصة بالمجتمعات المحلية للمسنين والمعوقين والقائمين على رعايتهم . وأعلن في ميزانية ١٩٨٥/٨٤ عن برنامج جديد سيدخل حيز التنفيذ في تموز/يوليه ١٩٨٥ وهو برنامج الرعاية المنزلية والمجتمعية . ويشمل هذا البرنامج الذي ستوافق عليه حكومات الولايات والمقاطعات بعض البرامج التشريعية القائمة قانون (منح الولايات (لرعاية المنزلية) لعام ١٩٦٩ وقانون منح الولايات (للخدمات شبه الطبية) لعام ١٩٦٩ وقانون الإعانة المالية للوجبات التي تسلم في المنازل لعام ١٩٧٠ وقانون إعانة خدمات التمريض المنزلي لعام ١٩٥٧) ويفتح هذا البرنامج المجال للقيام بمبادرات إضافية لتأمين مجموعة شاملة من الخدمات في مجال الرعاية المجتمعية المتكاملة .

٢١٥ - وبموجب برنامج الرعاية المنزلية المجتمعية سوف تقدم الإعانات لمساعدة الحكومات المحلية وحكومات الولايات والوكالات الطوعية لتأمين مجموعة من الخدمات المجتمعية للمسنين والمعوقين الذين يحتاجون الى بعض الخدمات في مجال الدعم والصيانة تسمح لهم بالبقاء في المنزل وتجنب العناية غير الضرورية التي تقدم في المؤسسات . وتتضمن هذه الخدمات : المساعدة في المنزل وصيانة المنزل وتكييفه وخدمات تتعلق بالطعام والعناية أثناء أوقات الراحة وخدمات نقل وخدمات مجتمعية شبه طبية وخدمات مجتمعية في مجال التمريض وخدمات تدريبية .

.../...

٢١٦ - وتوجه الإعانات أيضا الى بناء مراكز للخدمات في المجتمع لتصبح جهات تنسيق تنطلق منها مختلف انواع الخدمات التي تتم الموافقة عليها .

(٥) الاسكان في المناطق الريفية

٢١٧ - ان التعليقات التي يتضمنها التقرير الاولي حول هذا الموضوع (E/1980/6/Add.22 صفحة ٤٦ و ٤٧) لا تزال سارية نظرا للمعايير المعتمدة في الاسكان الريفي ولان نوعية الخدمات المقدمة في هذا المجال تشبه الى حد كبير تلك التي يتمتع بها سكان المدن .

٢١٨ - وظهر تطور واحد مثير للاهتمام منذ اصدار التقرير الاولي يتمثل في السياسة التي تتبعها ولاية استراليا الغربية والمتعلقة "بتطبيع" المدن التي تملكها الشركات في منطقة بيلبارا وهي منطقة تعدين رئيسية . فبموجب هذه السياسة تنتقل صلاحية تقديم الاراضي والخدمات المجتمعية الاخرى في شركات التعدين الى حكومة الولاية وذلك مع وصول هذه المجتمعات المحلية الى مرحلة النضج .

٢- معلومات احصائية

٢١٩ - يتمتع اهالي استراليا بالنسبة للمعايير العالمية بمستوى اسكان مرتفع وقد ظهر ذلك في التقرير الاولي عن طريق مجموعة من البيانات الاحصائية المتعلقة بشروط السكن في استراليا وترد أدناه بيانات احدث عن بعض هذه الجوانب من الاسكان :

(أ) نوع المسكن

دل التعداد الذي اجري سنة ١٩٨١ على انه لم يحدث أي تغيير منذ التقرير السابق وأن ٩٨ في المائة من السكان يعيشون في مساكن مستقلة .

(ب) حجم المساكن

كما في التقرير السابق .

(ج) شغل المساكن

دلّ تعداد سنة ١٩٨١ على ان معدل الاشخاص الذين يشغلون مسكنا ما هو ٣,٢ وقد انخفض هذا الرقم بشكل مطرد بالمقارنة بالرقم الذي سُجل في تعداد سنة ١٩٨٥ وهو ٣,٨ فخما وارتفعت نسبة المساكن غير المشغولة الى المساكن المشغولة من ٤,٧ في المائة في سنة ١٩٥٤ الى ٩,١ في المائة في سنة ١٩٨١ ، وكانت اغلبية هذه المساكن إما لقضاء الاجازات أو في طور التصليح أو معروضة للإيجار أو البيع .

.../...

(د) ملكية المساكن

١٩٨٤	١٩٧٨ (نسبة مئوية)	١٩٧٦	
٧١,٠	٧٣,٤	٦٨,٤	المالك/المشتري
٥,٩	٤,٤	٥,١	المستأجر العام
١٩,٨	١٩,٧	٣٠,٨	المستأجر الخاص
٣,٣	٣,٥	٥,٧	آخرون
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

(هـ) تكاليف المساكن

قام مكتب الاحصاءات الاسترالي بحساب نفقات السكن والنفقات المنزلية الاخرى في دراسته الاستقصائية لسنة ١٩٨٤/٨٣ المتعلقة بالنفقات المنزلية . ودلت البيانات على ان نفقات السكن الحالية تشكل في المعدل ١٣,٨ في المائة من مجموع النفقات المنزلية .

برامج خاصة لاهالي استراليا الاصليين

٢٣٠ - اظهر تعداد سنة ١٩٨١ ان متوسط الدخل العائلي لسكان استراليا الاصليين وسكان جزر مضيق توريس يزيد بقليل عن نصف المعدل الوطني (٥٤,٤ في المائة) ويتأثر مستوى معيشة العائلات الاسترالية الاصلية بصورة ملبية بنسبة البطالة العالية بين السكان الاصليين ويظهر ذلك في انخفاض مستويات الصحة والاسكان والتعليم ، وارتفاع مستويات الاعتماد على استحقاقات الرعاية الاجتماعية .

٢٣١ - تعترف حكومة استراليا بأن توفير فرص العمل من العوامل الهامة التي تقرر مستوى المعيشة . وتوجد في هذا المجال أحكام خاصة لسكان البلاد الاصليين ، وفقا لاستراتيجية التوظيف القومية للسكان الاصليين . وبرنامج تدريب السكان الاصليين هو البرنامج الرئيسي ، الذي يهدف الى تسهيل بدء استقرار السكان الاصليين في القوى العاملة من خلال حصولهم على مهارات مناسبة . وقد انشئت اللجنة القومية لتنمية توظيف السكان الاصليين لتعزيز توظيف السكان الاصليين في كل من القطاعين العام والخاص بواسطة التقدم مباشرة الى مجموعات أرباب العمل الكبرى .

.../...

٢٢٢ - قامت الحكومة بتوسيع نطاق برنامجها التدريبي لتوظيف السكان الاصليين ، وتمّ في سنة ١٩٨٥/١٩٨٤ رصد ما يقارب ٨٧,٨ مليون دولار استرالي لتمويل هذه البرامج . ويمكن رؤية الفارق بين الحاضر والماضي بمقارنة ذلك بما أنفق خلال فترة سنتي ١٩٨٢/١٩٨٤ و ١٩٨٢/١٩٨٣ ، وهو البالغ ٦٩,٨ مليون دولار استرالي و٤٦,٣ مليون دولار استرالي على التوالي . كما يشارك السكان الاصليون في برامج التوظيف والتدريب المتوفرة للمجتمع الاكبر .

٢٢٣ - وتقوم إدارة شؤون السكان الاصليين ، في سعيها لمواجهة الاثار الضارة لمعدلات البطالة المرتفعة في المجتمعات المحلية للسكان الاصليين الناشئة ، بتوفير اعتمادات مالية لمشروعات التوظيف لتنمية المجتمعات المحلية . والنفقات المصروفة على هذا البرنامج ليست مشمولة في الأرقام المذكورة اعلاه . وبموجب مشروع التوظيف لتنمية المجتمعات المحلية يمكن للمجتمعات المحلية أن تستفيد لاغراض التنمية من الأموال التي تشكل بديلا عن دفع إعانات البطالة لأفرادها . ولا يقدم مشروع من هذا القبيل إلا للمجتمعات المحلية التي تختار أن تشارك فيه بعد أن تشبث المشاورات أن المجتمع المحلي يفهم المشروع تماما ويفضله على إعانات البطالة .

٢٢٤ - ويشمل إجمالي أموال مشروعات التوظيف لتنمية المجتمعات المحلية المخصص لفائدة مجتمع محلي ما :

(أ) القيمة الإسمية الإجمالية لإعانات البطالة التي يستحقها أعضاء المجتمع المحلي من السكان الاصليين ؛

(ب) نفقات الإدارة (بما في ذلك الأجور والتكاليف) ، المواد والادوات (بما في ذلك نفقات التأسيس الضرورية لانشطة العمل المضطلع بها المتخذة في إطار مشروع التوظيف) على ألا تزيد عن ٢٠ في المائة من المبلغ المرصود بموجب الفقرة (أ) .

٢٢٥ - وكان هناك في المجتمعات المحلية للسكان الاصليين في سنة ١٩٨٥/١٩٨٤ ٢٣ مشروعا فعّالا من مشاريع التوظيف لتنمية المجتمعان المحلية ، وذلك بتكلفة إجمالية قدرها ٢٣,٦ مليون دولار استرالي .

٢٢٦ - وتقدم لجنة تطوير السكان الاصليين منحا وقروضا بموجب الفصل ٢٤ من قانون لجنة تطوير السكان الاصليين لعام ١٩٨٠ ، لتمكين هؤلاء السكان من الاشتراك في

.../...

المشاريع التجارية مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اوساطهم .
وتقدم المنح والقروض أو كلاهما للمجتمعات المحلية والمنظمات المندمجة ، ولكن
الافراد والشركاء لهم الحق في القروض فقط .

٢٢٧ - بلغت الاموال المقدمة بموجب برنامج منح المشروعات التابع للجنة تطوير
السكان الاصليين ، ٦,٧ ملايين دولار استرالي في سنة ١٩٨٤/١٩٨٣ و٩,٤ ملايين دولار
استرالي في سنة ١٩٨٥/١٩٨٤ . وقد تمّ منح أكثر من ٥,١ ملايين دولار استرالي
للمجتمعات المحلية للسكان الاصليين التي تدير مشروعات ريفية ، و٣,٢٥ ملايين دولار
استرالي لبرامج المشروعات التجارية ، و١,٠٥ مليون دولار استرالي للمشروعات
الاجتماعية .

٢٢٨ - وقد بلغ الحجم الإجمالي لبرنامج قروض المشروعات ٥١٠ ١٢٣ ٢ دولارات استرالية
في سنة ١٩٨٤/١٩٨٣ وقدم أكثر من نصف تلك الاموال بقليل للمشروعات الزراعية
والرعوية . وكانت أنماط المشروعات التي مولت كما يلي : البساتين التجارية ،
وبساتين اللوز والحمضيات ، ومحطات الماشية ، ومزارع طائر الامو ، ومزارع إربيان
الماء العذب ، ومزارع الحبوب والمزارع المختلطة ، وتجهيز الاسماك .

٢٢٩ - وتقر الحكومة بأن توفير المساكن للسكان الاصليين وتطوير تلك المساكن هي
مسألة تتمتع بأولوية قصوى . وقد أوضحت دراسة استقصائية أجريت عام ١٩٨٤ أن هناك
حاجة الى ١٤ ٧٣٨ بيتا ، و٥٧٥ ا شقة ، و٢٦٠ وحدة لسكان المتقاعدين ، و٦٢٢ مساوى ،
و١٦ مجمعا لعربات الإقامة في المدن ، و٢٢٠ نزلا ، بتكلفة تقديرية قدرها ١٠١٥ مليون
دولار استرالي .

٢٣٠ - ويمكن تلخيص البرنامج الخاص لتوفير السكن والإقامة للسكان الاصليين ، بما في
ذلك الاستئجار والشراء من قبل السكان الاصليين ، كما يلي :

(١) قدمت لجنة تطوير السكان الاصليين منحاً لجمعيات إسكان السكان
الاصليين لتخطيط ، وبناء ، وشراء وإدارة المساكن للسكان الاصليين . وقد أنفقت
اللجنة المذكورة نحو ٢٢,٥ مليون دولار استرالي على هذا البرنامج من خلال الجمعيات في
سنة ١٩٨٥/١٩٨٤ وستنفق ٣٦,١ مليون دولار استرالي في سنة ١٩٨٦/١٩٨٥ .

.../...

(ب) بفضل اتفاق السكان المبرم بين الكومنولث والولايات تم تقديم مبلغ ٥٤,٣ مليون دولار استرالي الى الولايات والى الإقليم الشمالي في شكل منح يتم تحديدها أو أفرادها بصورة منفصلة لمساعدات الإسكان المستأجر في سنة ١٩٨٦/١٩٨٥ . وقد استعملت هذه المنح عموما لتوفير السكن للسكان الاصليين في المناطق الحضرية والمدن الريفية بالرغم من أن عددا متزايدا من أماكن الإقامة قد تم توفيره في المناطق النائية وفي أراضي السكان الاصليين . وقد تولت سلطات الإسكان بالولايات والإقليم الشمالي مهمة إدارة هذه المنح .

(ج) قدمت لجنة تطوير السكان الاصليين ، بموجب مشروع قروض الإسكان مبلغ ١٣,٥ مليون دولار استرالي الى السكان الاصليين وأزواجهم في سنة ١٩٨٤/١٩٨٣ ، ومبلغ ١٦,٥٧ مليون دولار استرالي في سنة ١٩٨٥/١٩٨٤ في شكل قروض لتمكينهم من شراء منازل عندما عجزوا عن الحصول على قروض من المصادر الخاصة .

(د) تسلمت المؤسسة المحدودة لنزل السكان الاصليين مبلغ ١٣,٧ مليون دولار استرالي ، عن طريق إدارة شؤون السكان الاصليين ، في سنة ١٩٨٤/١٩٨٣ ، ومبلغ ١٦,٢ مليون دولار استرالي لسنة ١٩٨٥/١٩٨٤ . وتقوم المؤسسة المحدودة لنزل السكان الاصليين بإدارة وتمويل النزل والملاجئ في جميع أنحاء استراليا ، وهي توفر إقامة في النزل بأسعار مدعومة للسكان الاصليين ، وملاجئ لمجموعات العاهلين الذين يفضلون بيئة أكثر تحمرا .

٢٢١ - وقدم في ١ آذار/مارس ١٩٨٤ جواب الحكومة على التقرير المتعلق بالاستراتيجيات الرامية الى المساعدة على قهر مشاكل معسكرات المدن المخصصة للسكان الاصليين والمقدم من اللجنة الدائمة المعنية بشؤون السكان الاصليين التابعة لمجلس النواب . وقد أبرز وزير شؤون السكان الاصليين ، في تقديمه للجواب ، الضرر البالغ الذي يعانيه سكان معسكرات المدن (أي المقيمون الهامشيون) وصرح بأن الحكومة مصممة على مساعدة السكان الاصليين المقيمين في معسكرات المدن حتى يضمنوا لانفسهم مستقبلا أفضل .

٢٢٢ - ووصلا الى هذا الهدف ، أنشأت إدارة شؤون السكان الاصليين ، بالاقتران مع الوكالات الوزارية الاخرى المعنية بشؤون السكان الاصليين ، برنامج مساعدة المقيمين فيمعسكرات المدن . وأهم عناصر البرنامج هي : ملكية مضمونة للأرض ، تحسين الاحوال المعيشية بتوفير الخدمات الاساسية ، مساكن وملاجئ مناسبة ، توفير التوظيف

.../...

والتدريب ، الى جانب حملة توعية عامة للتشجيع على تهيئة مناخ من التفهم لمشاكل معسكرات المدن وحالة السكان الاصليين كما هي اليوم .

٢٣٣ - وفي سنة ١٩٨٦/١٩٨٥ خصص لبرنامج مساعدة المقيمين في معسكرات المدن نحو ٦ ملايين دولار استرالي تقوم بإدارتها الوكالات الوزارية لشؤون السكان الاصليين ، كما يلي :

دولار استرالي

٥٠٠ ٠٠٠	إدارة شؤون السكان الاصليين
٥ ٠٠٠ ٠٠٠	لجنة تطوير السكان الاصليين
٥٠٠ ٠٠٠	المؤسسة المحدودة لنزل السكان الاصليين
<hr/>	
٦ ٠٠٠ ٠٠٠	
<hr/>	

٢٣٤ - وهناك أكثر من ١٠٠ مجموعة تقيم في معسكرات المدن وتتمتع بحق مضمون في ملكية الاراض ، وأكثر من ٧٣ مجموعة تقيم على أرض غير مضمونة الملكية .

٢٣٥ - وفي سنة ١٩٨٥/١٩٨٤ كانت المساعدة التي يقدمها برنامج مساعدة المقيمين في معسكرات المدن موجهة أساسا لتلبية حاجة سكان معسكرات المدن العاجلة الى المأوى ، والكهرباء ، والماء ، والمجاري . وقد وافقت إدارة التوظيف والعلاقات الصناعية ، استكمالاً للإنفاق من خلال برنامج مساعدة المقيمين في معسكرات المدن ، على أن تعطي في برامجها درجة عالية من الأولوية لتوظيف سكان معسكرات المدن وتدريبهم .

٢٣٦ - وتتعترف الحكومة بالحاجة الى توفير مناطق سكنية ملائمة للمجتمعات المحلية مع ضمان حق الملكية للسكان الاصليين المقيمين في الممتلكات الرعوية أو الراغبين في العودة للإقامة فيها ، كما منحت أولوية لتلك الحاجة . وفي عام ١٩٨٤ طلب الس ٢٨ راعيا في الإقليم الشمالي أن يوافقوا على طلبات لإخلائهم من ممتلكاتهم بغية توفير مناطق سكنية ملائمة لمجتمعات السكان الاصليين المحلية وجماعاتهم . وقد تمّ تلقي ردود إيجابية من ٢٧ راعيا . وفي سنة ١٩٨٤/١٩٨٣ تمّ انجاز ثلاث من هذه المناطق . وصدرت بشأنها عقود إيجار لأغراض خاصة . كما تمت الموافقة مبدئيا على عدد آخر من حالات الإخلاء المماثلة .

.. / ..

٢٣٧ - وفي جميع الانحاء الشمالية والوسطى لآستراليا تفرق السكان الاصليون ، لا سيما منذ السبعينات ، الى محطات قصية في المناطق النائية . وتضم هذه المجتمعات المحلية عادة مجموعات مؤلفة من ١٠ افراد الى ٥٠ فردا اختاروا العيش على الطريقتة التقليدية ، وتبعاً لذلك تقتصر الإعانة الحكومية على أمور رئيسية مثل توفير المياه والملاجئ الأساسية ، والنقل والمواصلات . وفي عام ١٩٨٣ كان هناك نحو ١٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في ٣٦٠ موطناً ومحطة نائية ومنطقة رعوية . وفي الفترة ١٩٨٣/١٩٨٤ قدمت لجنة تطوير السكان الاصليين مبلغ ١ ٠٦٩ ٠٠٠ دولار استرالي للمواطن الكائنة في غرب استراليا والإقليم الشمالي من خلال برنامج منح الإسكان . كما تقدم الإدارة مساعدات للمحطات النائية بواسطة مراكز الموارد وغيرها من منظمات السكان الاصليين تتجاوز اعتماداتها ٤,٦ ملايين دولار استرالي .

المادة ١٣ - الحق في الصحة البدنية والعقلية

مقدمة

٢٣٨ - ان استراليا بوصفها عضواً في منظمة الصحة العالمية تؤيد تماماً المبدأ الوارد في ديباجة دستور هذه المنظمة وهو : "التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية" .

٢٣٩ - كما ان استراليا بوصفها في منظمة العمل الدولية ، تتعاون تعاوناً وثيقاً معها في مساعيها ، في مجالات السلامة والصحة المهنيين ، من خلال وضع المعايير والبحث والمساعدة التقنية .

١ - القوانين والأنظمة الرئيسية

٢٤٠ - وتشمل القوانين الاتحادية الهادفة الى تعزيز حق كل فرد في الصحة :

قانون الصحة الوطني لعام ١٩٥٣

الانظمة القومية للصحة

قانون التأمين الصحي لعام ١٩٧٣

.../...

انظمة التأمين الصحي

قانون لجنة التأمين الصحي لعام ١٩٧٣

قانون مساعدة بيوت المعجزة لعام ١٩٧٤

انظمة مساعدة بيوت المعجزة

قانون الولايات (تقاسم الضرائب والتمتع الصحية) لعام ١٩٨١ .

٢٤١ - غير انه يجدر بالملاحظة ان المسؤولية الاولى في المسائل الصحية تقع على عاتق حكومات الولايات .

٢٤٢ - ويقوم حاليا عدد من الولايات بمراجعة قوانينها المتعلقة بالصحة العقلية لضمان عدم حرمان أي فرد من حريته دون سبب ووجود ضمانات لنوعية الرعاية وإعادة الحرية في أقرب وقت ممكن ، عندما يحتاج الأشخاص لأسباب صحية طبية . وكان هناك علس وجه الخصوم اهتمام بشأن الجراحة النفسية وأصاليب العلاج "الجديدة" الأخرى في الطب النفسي بهدف تنظيم هذه الأصاليب دون حرمان المرضى من المنافع الممكنة . وقد أجرى عدد من الولايات تحقيقات حول حق المعوقين ذهنيا في الموافقة على العلاج الطبي أو رفضه وشجعت على إدخال قوانين موحدة في جميع الولايات والأقاليم .

٢٤٢ - وتشمل آخر التطورات على مستوى الولايات قانون الصحة العقلية في ولاية كوينزلاند وقانون تمثيل قانون الصحة والقانون الجنائي لعام ١٩٨٤ الذي أنشأ محكمة للصحة العقلية لها صلاحيات واسعة للبت في ملامة عقل أحد الأفراد ولها كذلك صلاحية توجيه الشخص لدى مفادته المستشفى في ظروف مناسبة . وفي ولاية فيكتوريا ، يجري إدخال قوانين جديدة في مشروع قانون الصحة العقلية . ومشروع قانون توفير الخدمات للأشخاص المعوقين ذهنيا ومشروع قانون مجلس الوصاية والإدارة . وتقوم مشاريع القوانين هذه على أساس مبدأ "أقل الخيارات تقييدا" . وتهدف حكومة ولاي فيكتوريا الى وضع الأشخاص المعوقين ذهنيا في أماكن لا علاقة لها بالمصحات من خلال التطوير المستمر لبرنامج السكن الجماعي .

٢٤٤ - أما الاعفاءات بموجب قانون الضرائب على المبيعات (الإعفاءات والتمنيط) لعام ١٩٣٥ ، والتي تهدف الى تعزيز الحق في المحة الجسدية والعقلية فقد أوجزت في التقرير الاولي الذي تناول المواد من ١٠ الى ١٢ ، (E/1980/6/Add.22) ص ٥٢ .

٢ - المواليد الموتى عند الولادة ووفيات الرضع

٢٤٥ - أظهرت معدلات وفيات المواليد المماحة للولادة انخفاضا مطردا حتى عام ١٩٨١ ، وارتفاعا طفيفا في عام ١٩٨٢ .

٢٤٦ - وقد انخفضت وفيات المواليد الجدد بدرجة أسرع من وفيات الاجنة ، مما يعكس تحسنا في أساليب التوليد وفي العناية بالرضع حديثي الولادة على السواء . كما كان للعوامل الديمغرافية دور في ذلك ، مع انخفاض نسبة المواليد لدى المراهقات والنساء اللاتي يتجاوز عمرهن من الاربعين . وفي سنة ١٩٨٢ ، كانت ٦٦ في المائة من المواليد من أمهات تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٣٠ سنة .

٢٤٧ - ومع ذلك ، فإن نسبة وفيات المواليد المماحة للولادة بين النساء اللاتي تقل أعمارهن عن ٢٠ سنة لا تزال فوق المتوسط ولذلك فهي تشكل فئة أكثر تعرضا للخطر .

٢٤٨ - وتظهر نسبة وفيات الرضع أيضا انخفاضا منتظما من ١٤,٢ لكل ١٠٠٠ حالة ولادة حية في عام ١٩٧٥ الى ٩,٦ لكل ١٠٠٠ حالة ولادة حية في عام ١٩٨٥ .

٢٤٩ - ولا توجد حاليا إحصاءات عن معدلات وفيات الرضع لدى السكان الاصليين (الوفيات دون من سنة) إلا بالنسبة لولاية كوينزلاند (١٤ مجتمع محلي في الأماكن الخمسة للسكان الاصليين) ، و استراليا الجنوبية (٥ مجتمعات محلية من السكان الاصليين في الأماكن النائية) و استراليا الغربية والإقليم الشمالي . ولا تميّز سلطات الولاية المعنية بالمحة في الولايات الأخرى وفي إقليم العاصمة الاسترالية بين مختلف السكان الاصليين ، إلا أن المعلومات المتاحة ، من عدد محدود من المجتمعات المحلية النائية ، تظهر أن نسبة وفيات الرضع لدى السكان الاصليين قد انخفضت خلال السنوات العشر الأخيرة . وفي الإقليم الشمالي انخفضت هذه النسبة من ١٤٢,٩ وفاة لكل ١٠٠٠ حالة ولادة حية عام ١٩٧١ (ثمانية أمثال نسبة وفيات جميع الاستراليين تقريبا) الى ٢٨,٢ في عام ١٩٨٢ (ثلاثة أمثال نسبة وفيات جميع الاستراليين تقريبا) . وقد حدث انخفاض مماثل في ولاية كوينزلاند و استراليا الغربية .

.../...

٢٥٠ - ويقدم الجدول التالي تفاصيل عن النسب المئوية لنسبة الوفيات لعام ١٩٨٢ :

* <u>جميع الأستراليين</u> <u>السكان الأصليين</u>		
١٥,٨	٣٦,٠	معدل المواليد التقريبي
٧,٦	١٠,٣	معدل الوفيات التقريبي
٦,٧	١٣,٦	معدل وفيات المواليد الجدد
١٠,٣	٣٠,٠	معدل وفيات الرضع

* في مراكز ريغية منتقاة فقط . إحصاءات الصحة للسكان الأصليين ليست شاملة .

٢٥١ - وفي عام ١٩٧٩ ، أنشأت الحكومة وحدة وطنية لإحصاءات حالات وفيات المواليد المماثلة للولادة في المعهد الأسترالي للصحة وذلك لرصد وتحليل أسباب وفاة المواليد عند الولادة ووفيات المواليد الجدد .

٢٥٢ - وتنسق الوحدة كذلك الإحصاءات المتعلقة بالولادات الناتجة عن الإخصاب الذي يتم خارج الجسم .

٢ - النماء الصحي للأطفال

٢٥٢ - أوجزت القوانين والشرطيات الإدارية المتعلقة بالنماء الصحي للأطفال في التقرير الدوري الأولي المتعلق بالمواد من ١٠ الى ١٣ ، المفتحان ٥٢ - ٥٤ .

٢٥٤ - وقد أيدت أستراليا توصيات الاجتماع المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة الذي تناول موضوع تغذية الرضع والأطفال والذي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ وصوت لصالح اعتماد المدونة الدولية لتسويق بدائل لبن الأم ، في جمعية الصحة العالمية الرابعة والثلاثين المنعقدة في أيار/مايو ١٩٨١ . وينعكس موقف أستراليا بشأن المسألة الهامة المتعلقة بتغذية الرضع والأطفال فيما يلي :

.../...

(أ) اعتماد الحكومة لمدونة قواعد الممارسة في الصناعة لتسويق الوصفات الخاصة بتغذية الرضع ؛

(ب) وضع مبادئ توجيهية لقطاع الرعاية الصحية وصحة العمال لتنفيذ هدف ومبادئ مدونة منظمة الصحة العالمية وتشجيع الرضاعة الطبيعية ؛

(ج) وضع معايير لاغذية الرضع وصغار الاطفال ؛

(د) إقرار سياسات في جميع الولايات والاقاليم لتشجيع الرضاعة الطبيعية ووضع برامج تربية تتعلق بتغذية الرضع في المستوصفات الصحية المعنية بالاحوال الصحية للأم في فترة ما قبل الولادة وبعدها وصحة الرضع .

٤ - الصحة البيئية

٢٥٥ - لحكومة استراليا ، بمقتضى الدستور ملطات محدودة فيما يتعلق بحماية البيئة . غير أن بإمكانها تنفيذ العديد من سياساتها عن طريق ما يلي :

(أ) تقديم منح لحكومات الولايات والحكومات المحلية ؛

(ب) اعتماد قوانين لضمان حماية البيئة أينما تكون الحكومة الاتحادية المعنية بذلك بصورة مباشرة ؛

(ج) المشاركة في محافل واتفاقات دولية لها علاقة بحماية البيئة .

٢٥٦ - وقد قدمت منح للولايات منذ عام ١٩٧٦ بموجب القوانين التالية :

(أ) قانون حفظ التربة (المساعدة المالية) لعام ١٩٨٥

ينص هذا القانون على تقديم مساعدة مالية في إطار البرنامج القومي لحفظ التربة ، للمشاريع المتعلقة بحفظ التربة التي تقوم بتنفيذها الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات أو الافراد والمنظمات غير الحكومية ؛

(ب) قانون الموارد المائية الوطنية (المساعدة المالية) ١٩٧٨ :

يقدم هذا القانون المنح الى الولايات في اطار برنامج الموارد المائية الوطنية للمشاريع التي تهدف الى تنمية وادارة موارد استراليا المائية بما في ذلك نوعية المياه . وتدعم الحكومة الاتحادية أيضا برنامج تحسين إمداد مدن البلد بالمياه ؛

(ج) قانون اتفاق الكابتن فلات (مكافحة التلوث) ١٩٧٥ :

قدمت منح الى حكومة ولاية نيوساوث ويلز لوقاية نهر مونونغلو من التلوث من أعمال التعدين التي يقوم بها كابتن فلات .

٢٥٧- وعلاوة على ذلك قدمت المنح في اطار البرامج التالية :

(١) البرنامج الوطني للمنح القطرية : قدمت المنح الى الولايات من أجل المشاريع التي تهدف الى حماية تراث استراليا ؛

(ب) البرنامج الوطني للشجرة : قدمت المنح الى الولايات والاقاليم لتشجيع زرع الأشجار والحفاظ عليها ؛

(ج) تم تطوير سياسة اتحادية للحفاظ على غابات المطر .

٢٥٨- وتنص القوانين التالية على حماية البيئة حيث تشارك الحكومة الاتحادية بطريقة مباشرة .

(١) قانون لجنة التراث الاسترالي ١٩٧٥ :

ينص هذا القانون على حماية تلك الاجزاء من استراليا والتراث الثقافي المملوك لاستراليا . (توجد بعض التشريعات بالولايات أيضا في هذا الميدان وعلى سبيل المثال فيكتوريا "قانون حفظ الاثار التاريخية والمتعلقة بأهل البلد الاصليين ١٩٧٢-١٩٨٤" ؛

(ب) قانون حفظ ممتلكات التراث العالمي ١٩٨٢

ينص هذا القانون على حماية وحفظ تلك الاماكن في استراليا أو في الاقاليم التي تشرف عليها استراليا وهي الاماكن ذات القيمة العالمية الممتازة والتي يعترف بأنها جزء من التراث الثقافي أو الطبيعي للعالم ؛

.../...

(ج) قانون حماية البيئة (منطقة أنهار الليفيطور) ١٩٧٨ : قانون حماية البيئة (القوانين النووية) ١٩٧٨ :

يعتبر هذان القانونان بالاضافة الى اربعة قوانين اخرى ذات صلة بتنفيذ الالتزام الحكومي بحماية البيئة الاجتماعية والحضرية لمنطقة أنهار الليفيطور خلال تعدين اليورانيوم . وعلاوة على ذلك تقدم الحكومة المال الى حكومة الاقليم الشمالي من أجل الخدمات البيئية التنظيمية المتصلة بتعدين اليورانيوم ؛

(د) قانون حماية البيئة (تأثير المقترحات) ١٩٧٤ :

يتم بموجب هذا القانون النظر في التأثير البيئي لمقترحات الحكومة الاتحادية أو المقترحات التي قد تشمل الكمنولك بطريقة ما والتي قد يكون لها تأثير كبير على البيئة . وقد أجريت محادثات مع حكومات الولايات لترشيد وتنسيق اجراءات التقييم البيئي حيث شاركت فيها الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات ؛

(هـ) قانون الحديقة البحرية بمنطقة الجيد البحري العظيم ١٩٧٥ :

إن الهدف من القانون هو النم على انشاء ومراقبة ورعاية وتطوير حديقة بحرية في منطقة الجيد البحري العظيم . وأعلنت مساحة تبلغ نحو ٤٤ ٠٠٠ كيلومتر مربع - ٩٨,٥ في المائة من مساحة المنطقة كحديقة بحرية . وقد أدرجت الحديقة في قائمة التراث العالمي ؛

(و) قانون حماية البيئة (القاء النفايات في البحر) ١٩٨١ :

ينص القانون على مراقبة التلوث البحري من خلال القاء النفايات في البحر واحراق القمامة . ويطبق اتفاقية الوقاية من التلوث البحري عن طريق القاء الفضلات في البحر ومسائل أخرى .

٢٥٩- وتسمى الحكومة الاتحادية أيضا الى تنفيذ سياساتها البيئية عن طريق القيام بدور التنسيق والاتصال مع حكومات الولايات والحكومات المحلية والمؤسسات والمنظمات الاخرى .

٢٦٠- وتتبع المجلس الوطني للصحة والبحوث الطبية لجان عديدة توصي بمبادئ توجيهية أو معايير في هذا الميدان لكي تقوم بتطبيقها السلطات المختصة . وتمت توصية

الولايات والاقاليم بالاخذ بهذه المعايير وذلك في محاولة لتحقيق الاتساق في جميع أنحاء استراليا .

٢٦١- ومن بين التطورات الاخيرة على مستوى الولاية قانون حماية البيئة بولاية فيكتوريا (استعراض) ١٩٨٤ الذي يجعل الاجراءات القائمة ذات فعالية أكبر ويعزز ملاحيات الإنفاذ ويعطي هبة حماية البيئة المزيد من المدخلات في مرحلة التخطيط وحشد الموارد في المصادر الرئيسية . ويمد القانون بين أشياء أخرى نطاق نظام الابلاغ عن خفض التلوث ليشمل الأرض والمياه وكذلك الجو وادخال نظام للتصريح بنقل الفضلات .

٢٦٢- وقامت الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات منذ عام ١٩٧٩ بمد نطاق البرامج القديمة للوقاية من تلوث الهواء والأرض والمياه والتغلب على الاثار العكسية للتطور الحضري والتصنيع .

٢٦٣- وأولي اهتمام متزايد الى ادارة الفضلات التي تنطوي على خطورة بنهج منسق على النطاق القومي والذي اتخذ بواسطة وكالة مجلس البيئة الاسترالي ومجلس الكمنولث ووزراء الدولة ذوي المسؤوليات المتعلقة بالبيئة . وأنشأ هذا المجلس في عام ١٩٨١ مشروعاً طوعياً للابلاغ المؤقت عن الكيماويات الصناعية الجديدة . وفي اطار المشروع يتم تقييم الكيماويات الصناعية الجديدة بالنسبة للمخاطر المحتملة على صحة الانسان والبيئة . وأعلن الكمنولث في عام ١٩٨٤ أنه سيتقدم بتشريع لتنفيذ مشروع الزامى للابلاغ من الكيماويات الجديدة والكيماويات القائمة ذات الاولوية وتقييمها . وسيتم إكمال التشريع الاتحادي بتشريعات للولايات وسيتم توفير إطار قانوني وطني للابلاغ عن الكيماويات وتقييمها ومراقبتها ، وكجزء من هذا الاطار يقدم القانون الصادر في نيو ساوث ويلز المتعلق بالكيماويات التي تنطوي على مخاطر بالنسبة للبيئة لعام ١٩٨٥ ملاحيات من أجل مراقبة الكيماويات والفضلات الكيماوية في هذه الولاية .

٢٦٤- وفي السنوات الاخيرة قررت حكومة استراليا المزيد من التدابير لخفض تلوث الهواء من مصادر المركبات الخابئة . وابتداء من عام ١٩٨٦ ستطلب المادة رقم ٢٧ من قانون التصميم الاسترالي من كل سيارات الركاب الجديدة أن تستوفي حدوداً دقيقة لانطلاقها وأن يتم تسييرها بنفط غير معالج بالرماس .

٢٦٥- وفي عام ١٩٨٤ بدأت الحكومة الاتحادية في برنامج مدته ثلاث سنوات لمساعدة سلطات الولايات بهدف زيادة مرافقها الخاصة بمراقبة نوعية الهواء .

.../...

٢٦٦- وترى استراليا أن خفض الضوضاء البيئية هما من العناصر الهامة لتحسين نوعية الحياة الحضرية ، ومنذ عام ١٩٧٩ تم اعتماد قانون استرالي جديد للتصميم ويتطلب مستويات منخفضة من الضوضاء الناتجة عن الانطلاق بالنسبة لسيارات الركاب والدراجات البخارية .

٢٦٧- وشملت المبادرات الحديثة للولايات في مجال حماية الاشخاص والبيئة من الاثار العكسية للاشعاع قانون الأنشطة النووية (المحظورات) لعام ١٩٨٢ بولاية فيكتوريا والذي يحظر في هذه الولاية استكشاف وتعدين اليورانيوم والثوريوم واقامة أو تشغيل مرافق معينة وحياسة مواد نووية . وينص قانون حماية ومراقبة الاشعاع بولاية ساوث استراليا لعام ١٩٨٢ على مراقبة الأنشطة المتصلة بالمواد النشطة اشعاعيا والاجهزة المشعة والحماية من آثار الاشعاع الضارة . وينص قانون الاشعاع لعام ١٩٨٢ على استخدام الامن والنقل والتخزين وتنظيم استعمال المواد المشعة والاجهزة المشعة .

٢٦٨- وفي عام ١٩٨٤ اقرت الحكومة الاتحادية استراتيجية وطنية لحفظ الطبيعة في استراليا . ووضعت الاستراتيجية بمشاركة شعبية ضخمة وفقا للاستراتيجية العالمية لحفظ الطبيعة (اعدها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية بمساعدة برنامج الامم المتحدة للبيئة و WWF وبالتعاون مع الفاو واليونسكو) وقبلتها الحكومة في عام ١٩٨٠ .

٢٦٩- وموضوع الاستراتيجية هو "حفظ الموارد الحيّة من أجل التنمية المنظمة" .وهي توجز أربعة أهداف تتعلق بإدارة الموارد الحيّة كما يلي :

"... حفظ العمليات الايكولوجية الأساسية ونظام دعم الحياة ..."

"... الحفاظ على التنوع الوراثي ..."

"... ضمان الاستخدام المتمثل للأنواع والأنظمة الايكولوجية ..."

"... حفظ وتعزيز الصفات البيئية ..."

٢٧٠- وتحدد الاستراتيجية المبادئ التي يتعين اتباعها في تناول المشاكل البيئية الرئيسية الرئيسية مثل تآكل التربة وتوفير المياه ونوعية المياه وفقدان النباتات الطبيعية

.../...

وأنواع النباتات والحيوانات الأصلية المهددة بالخطر وانخفاض احتياطي الأسماك وتلوث مصبات الأنهار والمياه الساحلية . وتتعترف الاستراتيجية بأن الكثير قد تحقق فسي استراليا وتقترح ما يحتاج الى عمل الآن .

٢٧١- وقد أيدت رسميا معظم حكومات الولايات ومختلف المنظمات غير الحكومية الاستراتيجية . وقبل آخرون مبادئها الاستراتيجية العريضة .

٢٧٢- ويعتبر التشقيف البيئي ميدانا للسياسة الفعالة للحكومة وله أولوية هامة في استراتيجية حفظ الطبيعة في استراليا . والهدف الرئيسي للحكومة هو تسهيل المشاركة والوعي العام بالحاجة الى حفظ البيئة من أجل التنمية المستمرة عن طريق تمويل وتوسيع برامج التشقيف البيئي . وتركزت أنشطة الحكومة الاتحادية على ادارة الغنسون والتراث والبيئة التي أنشأت قسما للتشقيف البيئي ، وفي عام ١٩٨٢ أصبح للعديد من الوكالات التشقيفية والبيئية بالولايات والاقاليم برامج تشقيفية بيئية . وفي الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨١ نشر مركز تطوير المناهج ، اعترافا منه بأن التشقيف البيئي مجال ذو أولوية ، مجموعة كبيرة من مواد وبرامج المناهج الدراسية .

٢٧٣- وتشجع الرابطة الاسترالية للتشقيف البيئي ، وهي منظمة وطنية غير حكومية قوية تطوير التشقيف البيئي .

٥- الوقاية من الامراض

(١) التحصين

٢٧٤- حققت برامج التحصين الموجهة نحو مكافحة الامراض المعدية الرئيسية مثل الدفتريا والسعال الديكي والتيتانوس وشلل الاطفال والحصبة نجاحا ملحوظا مع تغطية تتراوح نسبتها من ٨٥ الى ١٠٠ في المائة في بعض المجتمعات . ويعطى اللقاح المضاد للسل أيضا الى جميع الاطفال من سن صفر - ٥ سنوات في جميع المناطق التي يعتبر فيها مرض الجدام وبائيا والى جميع المخالطين للمصابين بالسل .

٢٧٥- ويعطى لقاح الانفلونزا في المجتمعات المعرضة لمخاطرة نتيجة للنسبة العالية لتكرار الاصابة بالمرض وبأمراض الجهاز التنفسي فيما بين السكان .

٢٧٦- ويوصى بالتطعيم ضد الحصبة الالمانية بالنسبة لجميع النسوة ، وقد بُسِّدئ ببرنامج التحصين ضد الحصبة الالمانية في المدارس في عام ١٩٧٠-١٩٧١ . وقد أظهرت

.../...

دراسة استقصائية قام بها مكتب الاحصاء الاسترالي في عام ١٩٨٢ أن ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من النساء الاستراليات اللواتي تتراوح اعمارهن بين ١٥ و ٢٤ سنة قد تسم تحمينهن ضد الحصبة الالمانية ، كما بيّنت أن المعدلات بين النساء اللاتي ولدن في استراليا كانت أعلى منها بين النساء اللاتي ولدن فيما وراء البحار .

٢٧٧- كما أن نسبة الاطفال الذين ينحدرون من أبوين مهاجرين كانت أكثر مما ينبغي بين الاطفال غير المحصنين أو المحصنين بشكل غير كامل ، ولاسيما بالنسبة لشلل الاطفال والخُثاق (الدفتريا) .

(ب) التدابير الأخرى المتخذة للحد من انتشار الأمراض المعدية

٢٧٨- تتعاون الحكومتان الاتحادية والمحلية عن طريق البرنامج الوطني لمكافحة الأمراض في اتخاذ تدابير لاستئصال الحشرات الحاملة للأمراض ، وبشكل رئيسي البعوض .

٢٧٩- كما اتخذت الحكومة الترتيبات لغرض كل فصائل الدم المتبرع به بحشا عن فيروسات مرض "الإيدز" ، مما يضمن سلامة كل فصائل الدم ومنتجاته . وهناك حملة توعية للجمهور جارية الآن تهدف الى التحكم في انتقال مرض "الإيدز" من داخل المجتمع .

٢٨٠- ويجرى الآن الاضطلاع ببرامج لمكافحة الأمراض التناسلية في المجتمعات التي يلاحظ فيها زيادة مفاجئة وكبيرة في حوادث الأمراض التي تنتقل جنسيا .

٢٨١- وفي المناطق التي تشكل فيها اصابة أحشاء الانسان بالطفيليات مرضا مستوطنا ، يجرى العمل ببرامج مكافحة التي تأخذ شكل المعالجة المنتظمة وبذل المحاولات لتحسين البيئة والتربية الصحية .

(ج) العقاقير والكحول والتبغ

٢٨٢- على ضوء قلق الحكومة والمجتمع بشأن مدى اساءة استعمال العقاقير وتكالييفها داخل المجتمع ، من حيث الوفاة والمرض وهدر الامكانيات البشرية وجرائم العنف وجرائم السطو على الممتلكات ، اجتمع قادة الحكومات الاتحادية وحكومات الولايات والاقاليم في مؤتمر خاص للحكام عقد في ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٥ وأعلنوا تعهد حكوماتهم . بالقيام بكل ما هو ممكن للقضاء على المشاكل المتزايدة من جرّاء اساءة استعمال العقاقير والارتهان بها في استراليا . واتفقوا على شن الحملة الوطنية ضد اساءة استعمال العقاقير التي تتعاون فيها جميع الحكومات وتلتزم أيضا المشاركة والدعم الكاملين من المجتمع ككل .

٢٨٢- وتشدد الحملة بشكل كبير على تخفيض الطلب على المخدرات ، وذلك عن طريق البرامج التثقيفية والمعالجة وإعادة التأهيل التي ستوجه بشكل خاص الى الشباب والى مشكلة المخدرات "الشديدة" المفعول .

٢٨٤- وقد حدد المؤتمر الخاص للحكام عددا من المجموعات "المعرّضة للخطر" ضمن المجتمع ، التي تعتبر ذات حاجات محددة والتي يجب أن تولى الاولوية في مجال استحداث استراتيجيات للوقاية من اساءة استعمال العقاقير وخيارات فعالة للمعالجة . وتضم هذه المجموعات الاطفال ، والكبار الذين في مطلع العمر ، والنساء الحوامل ، وأمهات الاطفال المفقار ، والسكان الاصليين ، والمهاجرين ، والمومسات .

٢٨٥- وتعهدت الحكومة الاتحادية ببرنامج مساعدة طويل الاجل ، ووافقت على تقديم اموال اضافية من أجل جوانب الحملة المتعلقة بالتثقيف والمعالجة وإعادة التأهيل والابحاث . كما ستنفق الحكومة مبالغ متزايدة بشكل كبير على تعزيز تنفيذ القوانين . وبالإضافة الى ذلك ، ستقوم حكومة الكمنولث بتقديم اموال كبيرة للقيام بمشاريع وطنية ، كما سيوضع تحت تصرف الولايات والاقاليم اموال اضافية لموازنة المصروفات المتزايدة التي تفضلع بها .

٢٨٦- وقد أنشأت الحكومة "لجنة الصحة الافضل" التي تقوم بتحديد الاستراتيجيات المحية الوقائية وتشجيعها في جميع أرجاء استراليا . وتعالج هذه اللجنة الاخطار المحية المماحبة للتدخين واسباب استعمال الكحول ، مع التركيز على فئات مستهدفة محددة ، بما فيها الشباب .

٢٨٧- ووافق وزراء الصحة في استراليا على ادخال أربعة تحذيرات صحية ، بالتناوب ، تتعلق بمنتجات التبغ واعلانات التبغ .

٢٨٨- وكتدبير خاص بالصحة العامة ، تنشر وزارة الصحة جدولا يبيّن ناتج دخان السجائر المحلية والمستوردة من القطران والنيكوتين . وفي عام ١٩٨٤ ، تضمن الجدول لأول مرة مخلفات أول أكسيد الكربون .

٢٨٩- وتشعر الحكومة بالقلق ازاء ارتفاع عدد الشابات المدخنات . اذ أن معدلات الإصابة بسرطان الرئة أخذت في الارتفاع بالنسبة للرجال والنساء على حد سواء ، ولكن المعدل أسرع نسبيا بين النساء .

.../...

٢٩٠- وقد اقترح مجلس الاذاعة الاسترالي معايير جديدة للاعلان عن المشروبات الكحولية في التليفزيون من شأنها أن تحد بشدة من الزمن المسموح به لهذه الاعلانات .

٢٩١- واحتلت البيرة المنخفضة الكحول مكانا مرموقا في السوق .

(د) الصحة والسلامة المهنية

٢٩٢- تتحمل حكومات الولايات والاقاليم في استراليا المسؤولية التشريعية الاولى عن الصحة والسلامة المهنية . ولذلك فان قوانين الولايات تنظم الى حد كبير الصحة والسلامة المهنية باستثناء مجالات من اختصاص الكمنولث (العمال الذين يستخدمهم الكمنولث ، أو الأشخاص الذين يعيشون في اقليم العاصمة الاسترالية أو الاقاليم الخارجية) . ومنذ صدور التقرير الاول ، سنت حكومة فيكتوريا "قانون السلامة والصحة والرفاه في المجال المناهي لعام ١٩٨١" ، وتقترح تشريعات جديدة بشأن الصحة والسلامة المهنية لزيادة حماية المستخدمين .

٢٩٣- وتؤمن الحكومة الاتحادية بأن لكل شخص الحق في بيئة عمل صحية وآمنة ، كما تعتقد أن أنسب طريقة لحماية هذا الحق هي تنفيذ استراتيجيات وطنية للصحة والسلامة المهنية ، مما يضمن استحداث تشريعات ومعايير وطنية متسقة ثلاثية الاطراف .

٢٩٤- واستجابة لتقرير وتوصيات اللجنة الوطنية المؤقتة للصحة والسلامة المهنية ، أنشأت الحكومة الاتحادية اللجنة الوطنية للصحة والسلامة المهنية ، المسؤولة عما يلي : تطوير المعايير الوطنية وتنسيقها ؛ اجراءات الاخطار باعتلال الصحة والامراض المهنية ؛ جمع المعلومات ؛ خزن المعلومات ونشرها ؛ البحث والتطوير ؛ التدريب وتنفيذ استراتيجيات وطنية للصحة والسلامة المهنية .

٢٩٥- وتقوم اللجنة أيضا بوضع مقترحات من أجل تشريعات ومعايير مناسبة ضمن الاختصاصات الاتحادية والتشجيع على اعتمادها في جميع أرجاء الولايات والاقاليم . وعلى الصعيد الاتحادي ، يتحمل وزير العمل والعلاقات الصناعية مسؤوليات جميع أمور الصحة والسلامة المهنية .

٢٩٦- وقد وافق البرلمان في أيار/مايو ١٩٨٥ على القانون الذي يقضي بإنشاء اللجنة الوطنية كسلطة قانونية .

٢٩٧- وتتناول الآن سلسلة من اللجان الثلاثية التي أنشأتها اللجنة الوطنية مجالات الاهتمام ذات الأولوية في الصحة والسلامة المهنية . فعلى سبيل المثال ، تقوم اللجنة الدائمة لتطوير المعايير بالنظر في معايير الصحة والسلامة المهنية الموجودة حاليا ، مقدمة المشورة الى اللجنة بشأن ايجاد برنامج لتطوير المعايير وبشأن اولوياته ، ومضطلع بتطوير المعايير من أجل لجنة أخرى . وقد وضعت "لجنة الصحة والسلامة المهنية في مجال العمل الحكومي الاسترالي" تحت رعاية "اللجنة الوطنية" كي تعمل بصفة استشارية .

٢٩٨- وقامت اللجنة أيضا بمبادرات هامة فيما يتعلق بالعوامل التي تضر بالصحة في مكان العمل . وتشمل هذه المبادرات تحقيقا وطنيا في مجال تكرار الاصابة بالتوتر ووضع خطة الرامية للاخطار والتقييم فيما يتعلق بالمواد الكيميائية الصناعية .

٢٩٩- وقد وُجِدَتْ أنشطة عدد من الوكالات الاتحادية ضمن اللجنة الوطنية بغية تقديم قاعدة تشغيلية لعملياتها . فعلى سبيل المثال ، أصبح الآن موظفو وموارد معهد الكمنولث للصحة ، الذين تشملهم أبحاث الصحة والسلامة المهنية والوظائف التدريبية والتعليمية ، ضمن موظفي اللجنة وسيصبحون جزءا من المعهد الوطني المقترح للصحة والسلامة المهنية .

٣٠٠- ويجرى الآن ، تحت رعاية اللجنة الوطنية ، الاضطلاع بالوظائف التي كانت سابقا من مسؤوليات لجنة الصحة المهنية (الدائمة) ولجنتها الفرعية (المرجعية) للصحة المهنية التابعة للمجلس الوطني للصحة والأبحاث الطبية .

٣٠١- وفيما يلي قائمة بقوانين الولايات ذات الصلة بالصحة والسلامة المهنية ، وذلك على صعيد الولايات والاقاليم :

- | | | |
|------------------|---|---|
| جنوب استراليا | - | قانون السلامة والصحة والرفاه في المجال الصناعي ، ١٩٧٢ |
| نيو ساوث ويلز | - | قانون الصحة والسلامة المهنية ، ١٩٨٢ |
| استراليا الغربية | - | قانون الصحة والسلامة والرفاه المهني ، ١٩٨٤ |
| | - | قانون السلامة في مجال البناء ١٩٧٢ |
| | - | قانون الممانع والحوانيت ١٩٦٢ |

.../..

- تاسمانيا - قانون السلامة والصحة والرفاه في المجال الصناعي ، ١٩٧٧
- كوينزلاند - قانون الممانع والحوانيت ، ١٩٦٠-١٩٧٥
- قانون السلامة في مجال البناء ، ١٩٧١
- فيكتوريا - قانون الصحة والسلامة المهنية ، ١٩٨٥
- الاقليم الشمالي - قانون السلامة في مجال البناء ، ١٩٧٥

(هـ) الحجر الصحي

٣٠٢- قُدم في التقرير الدوري الاول المتعلق بالمواد من ١٠ الى ١٢ ، صفحة ٥٨ و ٥٩ ، وصف للترتيبات المتعلقة بالحجر الصحي وخاصة بمعاملة ناقلي الحمى الصفراء المحتملين الوافدين الى استراليا .

٣٠٣- ويجرى الآن في استراليا العمل ببرنامج لمراقبة البضائع المستوردة . وقد نشأ هذا البرنامج عن خطة رائدة كانت قد أدخلت في سيدني . ورهنا بتوفر الموارد من موظفي الحجر الصحي ومن مختبرات التحليل التابعة للحكومة الاسترالية ، التي تقدم التسهيلات المختبرية ، تؤخذ عينة من المواد ذات الاولوية في جميع الموانئ الرئيسية كما يجري القيام بمزيد من أعمال التفتيش لضمان عدم جلب البضائع المستوردة ، وخاصة الاغذية ، أمراضا تصيب الانسان .

(و) الخدمات الصحية

٣٠٤- تقع المسؤولية الاولى عن توفير الخدمات الصحية ، بما في ذلك الخدمات فسي المناطق الريفية ، على عاتق سلطات حكومة الولاية والحكومة المحلية . بيد أن الحكومة الاتحادية ما برحت تقدم منذ عام ١٩٥٢ مساعدة خاصة من أجل مجموعة واسعة من الخدمات الطبية والصحية . وتقدم هذه المساعدة عادة على أساس تقاسم الولايات فسي التكاليف

٣٠٥- وفي عام ١٩٧٢ ، أنشأت الحكومة الاتحادية برنامج الصحة للمجتمع المحلي لمساعدة الولايات على ايجاد شبكات متكاملة ومتناسقة وشاملة من الخدمات الصحية غير المؤسسية للمجتمع .

.../...

- ٣٠٦- ولهذا البرنامج هدفان رئيسيان هما :
- ١١' توفير خدمات صحية مجتمعية أفضل للأشخاص القاطنين في مناطق في حاجة كبيرة الى الخدمات الصحية ؛
- ١٢' تعزيز جوانب الرعاية الصحية والوقاية والمحافظة على الصحة واعادة التأهيل التي اهملت في الماضي .
- ٣٠٧- ويشمل البرنامج مجموعة متنوعة من الخدمات لا تمثل المراكز الصحية المجتمعية المشيدة لغرض معين سوى جزء صغير منها وتشمل هذه الخدمات :
- خدمات صحية مجتمعية شاملة ؛
- خدمات مجتمعية تتعلق بالصحة العقلية ؛
- خدمات مجتمعية لمعالجة مدمني الكحول والمخدرات واعادة تأهيلهم ؛
- التربية الصحية
- خدمات مجتمعية خاصة بالمسنين ؛
- خدمات مجتمعية لاعادة التأهيل ؛
- خدمات اعادة التأهيل في المنزل ؛
- برامج لتدريب الموظفين ؛
- خدمات صحية خاصة بالنساء ؛
- خدمات خاصة بالشباب والمراهقين .
- ٣٠٨- وخصت ايضا في اطار هذا البرنامج اعتمادات لتمويل المشاريع المتعلقة بتلبية الاحتياجات الصحية الخاصة للمجتمعات الريفية والنائية والمهاجرين وأهل البلد الامليين ، وبعض وسائل نقل المرضى ، وخدمات تنظيم الأسرة ، والرعاية المحيطة المهنية .
- ٣٠٩- وفي عام ١٩٨١ نقلت الحكومة الاتحادية كامل المسؤولية عن البرنامج الى حكومات الولايات ، غير أنها تواصل تقديم المساعدة للخدمات الصحية المجتمعية من خلال ترتيبات تقاسم الضرائب مع الولايات واحتفظت الولايات ببرامجها الخاصة المتعلقة بالخدمات الصحية المجتمعية وتعمل على انماؤها ، بما في ذلك الخدمات التي كانت تمول اصلا في إطار البرنامج الصحي المجتمعي .

٣١٠- واخذت الحكومة الاتحادية في الآونة الأخيرة تقدم من جديد منحاً إضافية خاصة إلى الولايات مباشرة لتشجيعها على استحداث خدمات صحية مجتمعية جديدة أو توسيع الخدمات القائمة .

٣١١- واستمرت الخدمات الصحية والطبية المخصصة لأهل البلد الأصليين والخاضعة لمراقبة المجتمعات المحلية تلبي الحاجات الصحية لعدد من أهل البلد الأصليين ، بما في ذلك تقديم خدمات الممارسين العاميين والأطباء الاختصاصيين وأطباء الأسنان والممرضات وخدمات الإحالة والخدمة الاجتماعية وتقديم المشورة في مجال التغذية . وخصت إدارة شؤون السكان الأصليين اعتمادات لتمويل ٤٥ من الخدمات الطبية ووحدات الرعاية الصحية المخصصة للسكان الأصليين خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ .

٣١٢- ويجري تنفيذ عدد من المشاريع لتأمين توفير الرعاية الطبية الكافية في المناطق الريفية . وقد تم تفصيل هذه المشاريع في تقرير استراليا الأولي عن المواد ١٠ إلى ١٢ ، وهي تشمل : (أ) مشروعاً لتقديم المساعدة للمرضى الموجودين في أماكن منعزلة بتوفير وسائل النقل وتأمين المبيت والطعام لهم ، (ب) الخدمات الصحية الجوية ، (ج) الدائرة الطبية الجوية للاقليم الشمالي ، (د) الدائرة الملكية للأطباء المتنقلين جوا .

٣١٣- وتشمل الدائرة الملكية للأطباء المتنقلين جوا ستة أقسام مستقلة (لها ١٤ قاعدة في القارة) ويضم المجلس الاتحادي أعضاء من كل قسم من هذه الأقسام .

٣١٤- وتقوم الحكومة الاتحادية في إطار خطة الاستحقاقات الصيدلانية بدفع تكاليف العقاقير والمستحضرات الطبية بما في ذلك مجموعات لوازم طبية يوزعها الأطباء المتنقلون جوا مجاناً على القاطنين في المناطق النائية والذين لا تتوفر لديهم خدمات طبية أو صيدلانية ولكنهم يستطيعون الاتصال لاسلكياً بالدائرة الملكية للأطباء المتنقلين جوا .

٣١٥- وظلت الحكومة منذ عام ١٩٧٣ تخصص اعتمادات لتنظيم الأسرة على المستويين الوطني والدولي ، وانشأت في عام ١٩٧٤ برنامج تنظيم الأسرة التابع لوزارة الصحة وتقدم الأموال ، في إطار هذا البرنامج ، لجمعيات غير حكومية معنية بتنظيم الأسرة على صعيد الولايات والأقاليم ولمنظمات معنية بتنظيم الأسرة الطبيعية لتستخدم في مجال البرامج التعليمية والإعلامية والتدريبية على مستوى المجتمع المحلي والمستوى

..//..

المهني . وتغطي مستحقات التأمين الصحي جميع الخدمات الطبية المتعلقة بتنظيم الأسرة . ويهدف نظام "ميديكير" ، وهو نظام تقدم في إطاره منح للبرنامج الصحي ، الى توفير الخدمات الطبية مجانا في المستوصفات . وتغطي الاستحقاقات الصيدلانية موانع الحمل التي تؤخذ عن طريق الفم أما الانواع الاخرى من موانع الحمل فهي معفاة من ضريبة المبيعات .

٣١٦- وتمثل أهداف هذا البرنامج في النهوض بمحة النساء والاطفال وتمكين الزوجين من تحديد عدد اطفالهما ومباعدة الولادات . وفي استراليا لا يشكل الحد من النمو السكاني مشكلة .

٣١٧- وتوفر اموال ايضا لبرامج تعليمية لصالح الموظفين الفنيين المحيين في الميدان ولبرنامج بحوث يجري تنفيذه .

٣١٨- وتم التشديد في الحلقة الدراسية بشأن الاتجاهات المستقبلية في مجال تنظيم الأسرة التي عقدت في عام ١٩٨٥ ، على أن من المتوقع أن يشمل تنظيم الأسرة بصورة متزايدة جميع جوانب الرعاية الصحية التناسلية ، وهذا أمر يتطلب اتباع نهج متعدد الاختصاصات .

٣١٩- وموانع الحمل التي تؤخذ عن طريق الفم هي من اكثر موانع الحمل شيوعا ، وتستعملها حاليا ٤٠ في المائة من النساء اللواتي يتراوح عمرهن بين ٢٥ و ٢٩ سنة . أما بعد سن الخامسة والثلاثين ، فالتعقيم للذكر أو الأنثى هو الطريقة التي يستخدمها ٥٠ في المائة من الأزواج تقريبا .

٣٢٠- ومنذ عام ١٩٧١ انخفض معدل المواليد عند المراهقين بنسبة تتجاوز ٥٠ في المائة ، ويرجع ثلثا هذا الانخفاض الى الاستخدام الافضل لموانع الحمل والثلث الاخر الى ارتفاع معدلات الاجهاض وهذا الانخفاض ملحوظ بمفة خاصة عند النساء المتزوجات ولاسيما اللواتي تزوجن بسبب الحمل ، مما أدى الى زيادة في الولادات التي تحدث خارج نطاق الزواج .

٣٢١- وتبين التقديرات أن معدل الاجهاض ظل يرتفع حتى عام ١٩٨٠ وخاصة بين النساء من الفئات العمرية دون الخامسة والعشرين . ويبدو أن هذا المعدل قد استقر منذ ١٩٨٠ ، وهو أخذ في الانخفاض الآن حتى بين المراهقين .

.../...

٢٢٢- وتختلف التشريعات المتعلقة بالاجهاف من ولاية الى اخرى ومنذ عام ١٩٦٩ حسدت التغييرات التي ادخلت على القانون واحكام القانون العام في عدة ولايات الشروط التي لا يكون فيها الاجهاف غير مشروع . ويُعترف بالاجهاف كخدمة طبية مشروعة لاغراض التأمين الصحي ، الا أن الاطباء الذين يقومون بعمليات الاجهاف ملزمون بالعمل في إطار قوانين الولايات .

٦- توفير الرعاية الصحية وتمويلها

٢٢٣- يشمل نظام الرعاية الصحية في استراليا - وهو نظام متعدد - ثلاثة مستويات حكومية - المستوى الاتحادي ومستوى الولاية والمستوى المحلي وكذلك جهات ومؤسسات مقدمة للخدمات تنتمي الى القطاع العام أو الخاص . وتتولى الولايات والاقاليم المسؤولية الرئيسية عن توفير الخدمات الصحية العامة ، بما في ذلك شبكات المستشفيات العامة وخدمات الصحة العقلية والصحة العامة والتراخيص لممارسة المهنة الطبية .

٢٢٤- ومن أجل التنسيق بين المستوى الاتحادي ومستوى الولايات يعقد وزراء الصحة في الكومنولث والولايات اجتماعات سنوية لمناقشة المشاكل المشتركة والمسائل الصحية ذات الهمية الوطنية . وتسدى المشورة الى مؤتمر وزراء الصحة الاستراليين بشأن المسائل المتعلقة بخدمات المستشفيات والخدمات المتمثلة بذلك من خلال المجلس الاسترالي للخدمات الصحية واللجان الصحية المشتركة بين الكومنولث والولايات والتي انشئت بموجب اتفاقات ميديكير .

٢٢٥- وعلى الرغم من أن القطاع العام يتولى تمويل جزء متزايد من الخدمات الصحية في استراليا ، فإن الجانب الاكبر من الخدمات الطبية وخدمات طب الاسنان يقدمه ممارسون عامون من القطاع الخاص يتقاضون اجورا مقابل خدماتهم . وبلغت نفقات الرعاية الصحية في استراليا في الفترة ١٩٨٢-١٩٨١ ما قيمته ١٩٧ ٤ مليون دولار ، أي ٧,٦ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . وفي الفترة ١٩٨٢-١٩٨١ ، دفعت الحكومة الاتحادية ٢٥,٧ في المائة من مجموع نفقات الرعاية الصحية بينما دفعت ٣٦,٥ في المائة منها حكومات الولايات ، ودفعت ٣٧,٨ في المائة مصادر خاصة اخرى .

٢٢٦- وفيما يتعلق بالمؤسسات الصحية ، كان هناك في عام ١٩٨٤ ، ١٠٨٦ مستشفى من بينها ٧٤٨ تنتمي الى القطاع العام و٢٣٨ الى القطاع الخاص ، وتحتوى على ٧١ ٠٥٤ و٢٠ ٦٠٠ سرير على التوالي . وكان هناك ٤٤٩ ١ مستوصفا يبلغ مجموع اسررتها ٧٤ ٥٨٢

.../...

سريرا . ووفقا لارقام القوى العاملة الطبية لعام ١٩٨١ ، كان العدد الاجمالي للممارسين ٦٥٠ ٢٨ ، أي بنسبة طبيب واحد لكل ٥٢١ شخصا . وحصل ٣٠٠ طالب على شهادات بكالوريوس في العلوم او بكالوريوس في الطب من عشرة مدارس طبية في عام ١٩٨٢ .

(١) نظام الرعاية الطبية "سيدكير" - نظام التأمين الصحي الاسترالي
٢٢٧- وضع نظام "سيدكير" لتوفير التغطية الصحية الاساسية لجميع الاستراليين على اساس مبادئ المحاواة والجماعة والعمومية والكفاءة وتتم هذه التغطية في شكل :

(أ) الامتيازات الطبية لنظام "سيدكير" ؛

(ب) التغطية في المستشفيات العامة ؛

(ج) الدعم للمستشفيات العامة ؛

(د) امتيازات الكومنولث لدور التمريض ؛

(هـ) ترتيبات تمويل العجز في دور التمريض ؛

(و) امتيازات الكومنولث للرعاية التمريضية المنزلية .

٢٢٨- تتوفر تغطية اضافية من منظمات الامتيازات الصحية الخاصة المجتدة .

٢٢٩- تدار مختلف قطاعات النظام الصحي ويرخص لها بموجب القوانين التالية لحكومة استراليا :

(أ) قانون المحة الوطنية لعام ١٩٥٢ (والانظمة) ؛

(ب) قانون التأمين الصحي لعام ١٩٧٢ (والانظمة) ؛

(ج) قانون مساعدة دور التمريض لعام ١٩٧٤ (والانظمة) ؛

(د) قانون الولايات (المشاركة في الضرائب والمنح الصحية) لعام ١٩٨١ .

.../..

٣٣٠- يتمتع المقيمون في استراليا باستحقاقات نظام "ميديكير" التي تنطبق على نحو متساو على جميع المقيمين سواء كانوا من أرباب المعاشات أو لم يكونوا كذلك .

٣٣١- ومن بين المشمولين باستحقاقات نظام "ميديكير" الفئات التالية :

(أ) جميع المقيمين بصفة دائمة من الاستراليين (بمن في ذلك المستفيدون من حق العودة للوطن وأفراد قوة الدفاع) ؛

(ب) الأشخاص الزائرون لاستراليا الذين يحملون على إذن بالاقامة لمدة تزيد على ٦ شهور ويبدأ استحقاقهم من يوم الوصول الى استراليا ؛

(ج) الأشخاص الزائرون لاستراليا الذين حصلوا في البداية على - إذن بالاقامة لمدة أقل من ٦ شهور ولكنهم مُنحوا تمديدا يجعل مدة إقامتهم الكلية تزيد على ٦ شهور - ويبدأ استحقاقهم من يوم منحهم التمديد ؛

(د) الطلبة الاجانب الذين يتلقون دورات في استراليا لمدة ٦ أشهر أو أقل ؛

(هـ) الأشخاص الزائرون لاستراليا من المقيمين في بلدان أخرى أبرمت استراليا معها اتفاقا للمعاملة بالمثل في مجال الرعاية الصحية ؛

(و) المقيمون في استراليا الذين يتلقون خدمات طبية أثناء سفرهم فسي الخارج .

٣٣٢- زوار استراليا لفترات قصيرة (٦ أشهر أو أقل) مسؤولون عن التكاليف الكاملة لعلاجهم الطبي أو لعلاجهم في المستشفيات .

(ب) الاستحقاقات الطبية بموجب نظام "ميديكير"

٣٣٣- ينص قانون التأمين الصحي على نظام للاستحقاقات الطبية يشمل جميع الخدمات الطبية والرسوم المحددة (القياسية) التي يمكن تطبيقها في كل ولاية فيما يتعلق بكل خدمة طبية ، ويشمل النظام جميع الخدمات التي يقدمها الممارسون الطبيون المؤهلون قانونا وبعض الخدمات الطبية الموصوفة التي يقدمها أطباء أسنان معتمدون في غرفات

العمليات في مستشفيات معتمدة ، والاستشارات الخاصة بقياسات البصر التي يقدمها اخصائون بصريون مشاركون ، وتقوم محكمة مستقلة تعينها الحكومة بتحديد الرسوم المقررة بموجب النظام وتجديدها ، وتنطبق الرسوم التي يتم تحديدها على هذا النحو على أغراض الاستحقاقات الطبية فقط .

٢٢٤- عندما تقدم خدمة طبية بواسطة ممارس طبي خاص على أساس الرسوم مقابل الخدمة ، يعيد نظام "ميديكير" ٨٥ في المائة من التكاليف المحددة في جدول الاستحقاقات الطبية والتكاليف المحددة في الجدول ناقصا ١٠ دولارات استرالية أيهما أكبر وليس من الممكن التأمين لدى منظمات التأمين الصحي الخاصة لتغطية "فجوة" الـ ١٥ في المائة ، إلا أنه إذا تراكم لاحد الافراد مدفوعات في نطاق هذه الفجوة تبلغ ١٥٠ دولارا استراليا في السنة ، يقوم نظام "ميديكير" بدفع استحقاقات بنسبة مائة في المائة من رسوم الجدول لكل خدمة عن باقي السنة المالية ، ويتعين على المريض أن يدفع أي مبلغ يزيد عن الرسوم المحددة .

٢٢٥- تقوم لجنة التأمين الصحي بإدارة الاستحقاقات الطبية لنظام "ميديكير" .

٢٢٦- لا يتم طلب الاستحقاقات الطبية لنظام "ميديكير" إلا بعد التسجيل في هذا النظام ثم تقديم الطلب الخاص بالاستحقاقات محوبا بالحسابات والايصالات ذات الصلة ، الخ . ويمكن التقدم بطلب بالاستحقاقات إما قبل دفع مصاريف الطبيب حيث تستخدم الاستحقاقات في هذه الحالة في دفع أتعاب الطبيب أو أن يقدم الطلب الخاص بالاستحقاقات بعد تسوية حساب الطبيب .

٢٢٧- يمكن للأطباء أن يرسلوا فواتيرهم بالجملة الى نظام "ميديكير" لتسد من استحقاقات النظام الطبي مباشرة والتي يجب على الاطباء قبولها بوصفها مدفوعات كاملة لهم .

(ج) الرعاية في المستشفيات

٢٢٨- منذ ١ شباط/فبراير ١٩٨٤ توفر العلاج بالعيادة الخارجية للمستشفيات العامة وعلاج نزلاء المستشفيات واقامتهم في اجنحة مشتركة وبواسطة أطباء من العاملين في المستشفى دون مصاريف مباشرة ، ولا يشمل النظام مصاريف المستشفى الناشئة عن علاج مريض خاص في مستشفى عام (أي عندما يختار المرضى أن يقوم طبيبيهم الخاص بعلاجهم) كما لا يشمل أيضا مصاريف المرضى في المستشفيات .

.../...

٣٣٩- إلا أنه يمكن للأفراد التأمين لدى الصناديق الصحية الخاصة لتغطية هذه الحالات .

(د) نزلاء المستشفيات من المقيمين لفترات طويلة من فئة دور التمريض

٣٤٠- المرضى الذين يقيمون في مستشفيات العناية المركزة (العامة والخاصة) لمدة تزيد على ٣٥ يوماً متصلة (بما في ذلك فترات انقطاع لا تزيد على ٧ أيام) يتم تصنيفهم تلقائياً بوصفهم مرضى من فئة دور التمريض مالم يقرر طبيهم طبقاً للباب ٣ بآء من قانون التأمين الصحي بأن هؤلاء المرضى يحتاجون لعناية مركزة .

٣٤١- يتلقى المرضى من فئة دور التمريض من نزلاء المستشفيات العامة والمؤمن عليهم لدى صناديق الاستحقاقات الصحية ، استحقاقات تأمين صحي أساسية مخفضة تتساوى مع تلك التي يتلقاها المرضى المقيمون في دور التمريض . ويطلب منهم دفع حد أدنى من المساهمة القانونية التي يدفعها المريض (غير مشمولة بالتأمين) مثل المرضى المقيمين في دور التمريض ، أما بالنسبة للمرضى من فئة مرضى دور التمريض المقيمين في مستشفيات خاصة ، فإن المستوى الأساسي لاستحقاقات التأمين يخفض إلى مبلغ محدد ويطلب منهم دفع مساهمة غير مشمولة بالتأمين . ويطلب عادة من المرضى من نوع مرضى دور التمريض غير المؤمن عليهم بدفع القيمة القانونية الدنيا لمساهمة المرضى .

٣٤٢- وتم اقرار عملية للاستعراض في شكل لجان استشارية بشأن الرعاية في الحالات المرضية الحادة من أجل منع اساءة الاستعمال فيما يتعلق بإصدار الشهادات طبقاً للباب ٣ بآء من قانون التأمين الصحي . وتفصل هذه اللجان في المنازعات المتعلقة بملاحية شهادة الرعاية في الحالات المرضية الحادة وتوصي بما إذا كان ينبغي تغيير الشهادات الصادرة أو الغاؤها .

(هـ) تصنيف المستشفيات الخاصة

٣٤٣- منذ ١ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، بدأ دفع دعم الكومنولث اليومي للسريير والاستحقاق الأساسي في صندوق التأمين في المستشفيات عن الإقامة في المستشفيات الخاصة طبقاً لنظام للتصنيف يتألف من ثلاث فئات :

(٢) الفئة الأولى تشمل المستشفيات التي تتلقى ١٣٠ دولاراً استرالياً للاستحقاق الأساسي في صندوق التأمين في المستشفيات و٤٠ دولاراً استرالياً لدعم الكومنولث اليومي للسريير ؛

.../...

(ب) الفئة الثانية تشمل المستشفيات التي تتلقى ١٠٠ دولار استرالي للاستحقاق الاساسي لمندوق التأمين في المستشفيات و٢٠ دولارا استراليا لدعم الكومنولث اليومي للحرير .

(ج) الفئة الثالثة تشمل المستشفيات التي تتلقى ٨٠ دولارا استراليا للاستحقاق الاساسي لمندوق التأمين في المستشفيات و٢٠ دولارا استراليا لدعم الكومنولث اليومي للحرير .

٣٤٤- تصنف المستشفيات الخاصة تحت الفئات الثلاث طبقا للخدمات والتسهيلات التي تقدمها .

٣٤٥- تحمل المستشفيات ذات الخدمات والتسهيلات الاكثر تطورا على مستوى أعلى من الاستحقاقات الاساسية لمندوق التأمين في المستشفيات والدعم الفيدرالي اليومي للحرير .

٣٤٦- وفي يوم ١ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، زينت الاستحقاقات الاساسية السابقة الذكر لمندوق التأمين في المستشفيات من ١٣٠ و١٠٠ و٨٠ دولارا استراليا الس ١٣٥ و١١٥ و٩٥ دولارا استراليا على التوالي ، وبقيت اعانات الكومنولث اليومية للحرير دون تغيير اي ٤٠ و٢٠ و٢٠ دولارا استراليا .

(و) التأمين الخاص

٣٤٧- تغطي الصناديق المحية الخاصة المسجلة طبقا لقانون المحة الوطنية معالجة المرضى الخاصين في المستشفيات العامة والاقامة في المستشفيات الخاصة والخدمات المحية الفرعية .

٣٤٨- تغطي الاستحقاقات الاساسية لمندوق التأمين في المستشفيات والتي تقدمها الصناديق المحية المسجلة ، مارييف الاقامة التي تتراوح بين ٨٤ و٩٥ دولارا استراليا في اليوم للعلاج الخاص في المستشفى العام وتتشكل على ثلاثة مستويات متميزة لتغطي التصنيفات المحددة آنفا للمستشفيات الخاصة .

٣٤٩- ابتداء من ١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ تضمنت جداول المستشفيات الاساسية استحقاقات تغطي الفرق بين استحقاقات نظام "ميديكير" والرسوم المحددة فيما يتعلق بخدمات المستشفى المهنية والاستحقاقات الخاصة بجراحات الاطراف الصناعية .

..//..

٣٥٠- تقدم الصناديق الصحية المسجلة استحقاقات اضافية فيما يتعلق برسوم الاقامة في غرفة منفصلة في المستشفيات العامة وللإقامة عالية التكلفة في المستشفيات الخاصة لتكملة الاستحقاقات الاساسية للصندوق الخاص .

٣٥١- تغطي الاستحقاقات الفرعية التي تقدمها الصناديق الصحية خدمات تشمل مصاريف غرفة العمليات ومصاريف عنبر الولادة ، وطب الاسنان ، والعلاج الطبيعي ، والتمريض المنزلي ، وتقويم العمود الفقري ، ومعالجة القدم وتكاليف بعض المعينات والاجهزة .

٣٥٢- يمكن للصناديق الصحية المسجلة ان تقدم أيضا استحقاقات طبية واستحقاقات للمستشفيات لتغطية زوّار استراليا لمدد قصيرة ممن لا يشملهم نظام "ميديكير" .

٣٥٣- تقدم جميع الصناديق الصحية المسجلة طبقا لقانون الصحة الوطنية تأميننا طبقا لمبدأ المساواة المجتمعية أي أن يدفع كل فرد نفس المساهمة بصرف النظر عن عمره أو جنسه أو حجم عائلته أو ظروفه الطبية ويدفع غير المتزوج نصف مساهمة العائلة . والصناديق الصحية المسجلة لا تهدف للربح .

٣٥٤- لا يجوز للمنظمات أن ترفض قبول أعضاء في الجدول الاساسي على أساس الحالة الصحية كما لا يجوز لها أن ترفض دفع الاستحقاقات الاساسية على أساس المرض السابق أو المرض المزمن أو أن تحدد الاستحقاقات بحد أقصى من الخدمات .

(ز) التمويل

٣٥٥- يتم تمويل نظام "ميديكير" جزئيا بواسطة الضرائب وتقدم الحكومة الفيدرالية التمويل التكميلي .

٣٥٦- وتقدم الحكومة الى الولايات والاقليم الشمالي منحا صحية محددة غير مشروطة في اطار منح الايرادات العامة ، وذلك اسهاما منها في تكلفة المشاريع الصحية . والهدف من هذه الترتيبات التي يأذن بها قانون الولايات (لتقاسم الضرائب والمنح الصحية) لعام ١٩٨١ ، هو أن تحل محل المدفوعات الصحية السابقة المحددة الغرض . لتغطية نفقات تشغيل المستشفيات العامة (بموجب الاتفاقات التي انقضت أجلها بشأن تقاسم تكاليف المستشفيات) وبرنامج الصحة المجتمعية والبرنامج المدرسي لخدمات طب الاسنان ، وتسري هذه الترتيبات بالكامل على جميع الولايات .

.../...

٢٥٧ - ويقضي برنامج الرعاية الطبية بتعويض جميع الولايات والاقليم الشمالي واطليم العاصمة الاسترالية ، عن طريق منح الرعاية الطبية خارج نطاق المنح الصحية المحددة ، وترتيبات تقام الضرائب ، وذلك عما يلي :

(١) الخسائر في الايرادات والتكاليف الطبية الاضافية التي تُعزى مباشرة الى توفير الاقامة والعلاج بالمجان في المستشفيات العامة ؛

(ب) تخفيض الرسم الذي يتم تقاضيه من الاشخاص الذين يلتمسون استشارة "الطبيب الذي يقع عليه اختيارهم" في أحد المستشفيات العامة .

٢٥٨ - كذلك تشمل منح الرعاية الطبية المقدمة الى الولايات والاقليم الشمالي عنصرا محيا مجتمعا اضافيا لاستعادة مستوى المنح الصحية المجتمعية الى المستويات التي كانت عليها في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٦ بالقيمة الحقيقية .

(ج) الصندوق الاستثماري لاعادة التأمين على الاستحقاقات الصحية

٢٥٩ - كانت الحكومة تساهم بمبلغ ٢٠ مليون دولار استرالي في السنة في الصندوق الاستثماري حتى ١ تموز/يوليه ١٩٨٥ عندما خفضت المساهمة الى ٥ ملايين دولار استرالي .

٢٦٠ - ويعمل الصندوق الاستثماري ، الذي يقتصر على المعاملات الخاصة بجدول الاستحقاقات الاساسية المتعلقة بالمستشفيات على النحو التالي :

(١) يجوز للمؤسسات التي توفر الاستحقاقات الخاصة بالمستشفيات أن تقيّد الاستحقاقات الاساسية المشمولة في الجدول فيما يتعلق بالمستشفيات ، خصما من حساب اعادة التأمين في الحالات التي يقضي فيها العضو ما يزيد على ٢٥ يوما بالمستشفى للعلاج وتُدفع عنها الاستحقاقات أو تكون واجبة الدفع في غضون ١٢ شهرا . ولا يقيد خصما من حساب إعادة التأمين سوى الايام الزائدة .

(ب) في نهاية كل ربع سنة ، تقدم تلك المؤسسات تقارير الى وزارة الصحة توضح فيها ما يلي :

١١ إجمالي الاستحقاقات المدفوعة من حساب إعادة التأمين ؛

١٢ إجمالي عضوية المؤسسة .

.../...

(ج) بعد حساب إجمالي العضوية على المستوى الوطني يقسم مقدار المساعدة المقدمة من الحكومة الاتحادية بين الولايات بما يتناسب مع نصيب كل ولاية من متوسط إجمالي عدد المشتركين ؛

(د) يتم خصم المساهمة الاتحادية من مجموع العجز الكلي في حسابات إعادة التأمين بكل ولاية للخروج بمافي العجز الذي يقسم عندئذ حسب إجمالي العضوية في الولاية لاستخلاص متوسط نصيب كل عضو ؛

(هـ) تتلقى المؤسسات التي تكون فيها المطالبات أعلى من المتوسط مبلغاً يدفع اليها من الصندوق الاستئماني في حين تُلزم المؤسسات التي تكون فيها المطالبات دون المتوسط بدفع مبلغ في الصندوق الاستئماني .

٣٦١ - ويتمثل أثر الصندوق الاستئماني في قيام الحكومة وجميع مؤسسات توفير الاستحقاقات الخاصة بالمستشفيات بتقاسم المسؤولية المالية بمزيد من الانصاف فيما يتعلق بالمرضى الملازمين للمستشفيات لفترات طويلة ، والمرضى الذين يجري علاجهم في دور التمريض .

(ط) خطة الاستحقاقات الصيدلانية

٣٦٢ - تقدم المساعدة ، في اطار خطة الاستحقاقات الصيدلانية ، الى الافخاص الذين يتلقون العلاج على يد طبيب ممارس لسداد تكلفة مجموعة شاملة من العقاقير والادوية . ومن اول نيسان/ابريل ١٩٧٩ تم توسيع نطاق الخطة بما يسمح لاطباء الاسنان ، المعتمدين ان يكونوا كاطباء اسنان ممارسين مشاركين ؛ بوصف مجموعة محدودة من العقاقير لمعالجة اسنان مرضاهم . ويقدم صيدلي معتمد العقاقير والادوية عند تقديم الوصفة الطبية من الطبيب أو طبيب الاسنان الممارس ، أو تقدم من مستشفى معتمد الى المرضى الذين يعالجون به .

٣٦٣ - ومن اول تموز/يوليه ١٩٨٥ تبلغ مساهمة المرضى ، كما يلي :

(١) بالمجان - يوامل ذوو المعاشات التقاعدية الذين يحملون بطاقات الاستحقاقات المحية لذوي المعاشات التقاعدية ومن يعولونهم الحصول بالمجان على البنود المشمولة بتلك الاستحقاقات ؛

.../...

(ب) دولاران استراليان لكل بند مشمول بالاستحقاقات - يواصل الاشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يحملون بطاقات الرعاية الصحية ومعالوهم ، وأصحاب المعاشات التقاعدية المشمولون بالضمان الاجتماعي ، وأصحاب المعاشات التقاعدية من المحاربين القدماء الذين لا يحملون بطاقات الاستحقاقات الصحية لذوي المعاشات التقاعدية ومعالوهم ، دفع مساهمة مخفظة قدرها دولاران استراليان لكل بند من البنود المشمولة بالاستحقاقات ؛

(ج) ٥ دولارات استرالية لكل بند مشمول بالاستحقاقات - يدفع جميع الاشخاص الآخرين مساهمة أكبر قدرها ٥ دولارات لكل بند من البنود المشمولة بالاستحقاقات .

(ي) الاستحقاقات المتعلقة بدور التمريض الحكومية
٣٦٤ - تلخص معايير الأهلية للتمتع بنوعي الاستحقاقات فيما يلي :

(١) الاستحقاقات الاساسية لدور التمريض ؛

(ب) استحقاقات الكمنولث للرعاية الموسعة على النحو الموجز في التقرير الدوري الأولي .

٣٦٥ - واعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ بلغ الحد الاقصى للاستحقاقات الاساسية لدور التمريض الواجب دفعه عن كل يوم في كل ولاية ما يلي : نيو ساوث ويلز ٢٢,٢٥ من الدولارات الاسترالية وفيكتوريا ٤٨,٥٨ من الدولارات الاسترالية وكوينزلاند ٢٨,١٠ من الدولارات الاسترالية وجنوب استراليا ٣٩,٠٥ من الدولارات الاسترالية ، وغرب استراليا ٣١,٥٥ من الدولارات الاسترالية وتسمانيا ٢٧,٨٠ من الدولارات الاسترالية .

٣٦٦ - وعموما يعاد النظر في الاستحقاق سنويا بما يسمح بمراعاة أثر التسوية التي تصري اعتبارا من أول يوم يستحق فيه المعاش التقاعدي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر والتي مازالت واجبة الدفع على أساس ٦ دولارات استرالية عن كل يوم بالاضافة السس استحقاقات الكمنولث الاساسية . وفي ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٠ بلغ الحد الأدنى الواجب دفعه كمساهمة من المرضى الملازمين لدور التمريض والمعتمد بموجب قانون الصحة الوطني مبلغ ١٣,٦٥ من الدولارات الاسترالية عن كل يوم .

.../...

٣٦٧ - وللإطلاع على تفاصيل ترتيبات تمويل العجز واستحقاق الرعاية التمريضية يرجع إلى التقرير الدوري الأولي ، الصفحة ٦٩ .

٣٦٨ - وشمة تشريع قائم أيضا يسمح للحكومة الاتحادية بالدخول في اتفاقات مع حكومة أي بلد آخر بهدف تأمين المعاملة بالمثل لمن يزورون أستراليا وللاستراليين بالخارج . ويجري التفاوض في الوقت الحالي مع عدد من البلدان بشأن تلك الاتفاقات .

(ك) موجز التطورات المتمثلة بترتيبات التأمين الصحي

٣٦٩ - ورد في التقرير الدوري الأولي ، الصفحات ٦٩ إلى ٧٢ وصف للتطورات الحاصلة في الفترة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨١ .

٣٧٠ - أما التطورات التي يرجع تاريخها إلى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ، فيرد وصفها أدناه :

(أ) تقتصر الاستحقاقات الطبية الاتحادية على الأشخاص المشمولين بتأمين يتمل على الأقل بالاستحقاقات الطبية الأساسية ، لدى المؤسسات المسجلة للاستحقاقات الطبية ، وعلى ذوي المعاشات التقاعدية والمعالين المتوفين للشروط وذوي "الاحتياجات الخاصة" . وتبلغ استحقاقات الكمنوك الطبية ٢٠ في المائة من الرسم المقرر لكل خدمة طبية . إِمَّا بحيث يقترن التأمين الطبي الأساسي الخاص بذلك لـيـاوي ٨٥ في المائة من الرسم المقرر أو الرسم المقرر مخموما منه ١٠ في المائة ، أيهما أكبر ويسمح بتأمين لسد "الفجوة" (أي الاستحقاقات التي تصل إلى ١٠٠ في المائة من الرسم المقرر) ؛

(ب) تتاح الإقامة والملاج بالمستشفيات العامة المجانية لذوي المعاشات التقاعدية وذوي الاحتياجات الخاصة ؛

(ج) تدفع الحكومة الاتحادية جميع الاستحقاقات المتعلقة بدور التمريض ؛

(د) تدفع لمرضى العمليات الجراحية إعانة إضافية يومية نظير الإقامة بالمستشفيات الخاصة مقدارها ٢٨ دولارا أستراليا .

٣٧١ - وفيما يتصل بالتطورات التي يرجع تاريخها الى ١ شباط/فبراير ١٩٨٤ فهي كما يلي :

- (أ) الاخذ بمشروع صحي شامل يسمى الرعاية الطبية ؛
- (ب) يكون لجميع المقيمين الاستراليين الحق في الحصول على ٨٥ في المائة من الرسم المقرر أو الرسم المقرر مخصوماً منه ١٠ في المائة أيهما أكبر . وعندما تتجاوز "الفجوات" المدفوعة ١٥٠ دولاراً استرالياً في السنة ، يقوم مشروع الرعاية الطبية برد ١٠٠ في المائة من الرسم المقرر ؛
- (ج) الاقامة بالمستشفيات العامة وتلقي العلاج على أيدي أطبائها بالمجان ؛
- (د) توفير تأمين صحي خاص فيما يتعلق "بالطبيب الذي يقع عليه الاختيار" بالمستشفى العام والاقامة الخاصة ؛
- (هـ) فرض ١ في المائة لمشروع الرعاية الطبية تدفع من الدخول الخاضعة للضرائب ، مع إعفاء ذوي الدخول المنخفضة ووضع حد أقصى لتلك الضريبة ؛
- (و) تقسيم المستشفيات الخاصة الى فئات ، ودفع الاستحقاقات وفقاً لذلك .

.../...

المستشفيات والاسرة المعتمدة بموجب قانون التأمين الصحي :من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٤

(العدد في ٣٠ حزيران/يونيه)

١٩٨٤	(١) ١٩٨٣	(١) ١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
<u>المستشفيات المعتمدة :</u>					
٧٤٨	٧٧١	٧٦٨	٧٩٢	٧٩١ (ب) عامة / معترف بها
٢٢٨	٢٤١	٢٤١	٢٤٠	٢٢٩ (ب) خاصة
-	-	-	١٠	١٠ (ج) مستشفيات أخرى
١٠٨٦	١١١٢	١١٠٩	١١٤٢	١١٤٠ المجموع
<u>عدد الاسرة في :</u>					
٧١ ٠٥٤	٧٤ ٢٢٩	٧٤ ١٥٧	٧١ ٦٥٢	٧١ ٦٦٨	(ب) المستشفيات العامة/المعترف بها
٢٠ ٦٠٠	٢٠ ١٢٢	١٩ ٩٨٠	١٩ ٩٥٦	١٩ ٥٣٥ (ب) المستشفيات الخاصة
-	-	-	٣ ٢٢٢	٣ ٤٦٩ (ج) المستشفيات الاخرى
٩١ ٦٥٤	٩٤ ٣٦١	٩٤ ١٣٧	٩٤ ٩٣١	٩٤ ٦٧٢ المجموع
٥,٩	٦,٢	٦,٢	٦,٤	٦,٥ عدد الاسرة لكل ١٠٠٠ نسمة

- (١) بعض المؤسسات التي يجري تمويلها بموجب ترتيبات تقاسم تكلفة المستشفيات (مثل وظائف الممرضين) لم يكن معترفاً بها كمستشفيات في الفترة من ١ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ الى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ .
- (ب) منذ البدء في مشروع الرعاية الطبية ، لم يعد الامر يتطلب الحصول على موافقة الكمنولث بموجب قانون التأمين الصحي على المششفيات العامة / المعترف بها . كذلك يقضي مشروع الرعاية الطبية بتجميع المستشفيات الخاصة في ثلاث فئات حسب الخدمات والتسهيلات التي تقدمها تلك المستشفيات .
- (ج) مستشفيات شؤون المحاربين القداماء ومستشفى الكمنولث ، ومستشفى وورمز ، جنوب استراليا ، مصنفة منذ ١ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ كمستشفيات عامة/معترف بها .

..//..

دور التمريض والاسرة المعتمدة في الفترة

من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٤

(العدد في ٣٠ حزيران/يونيه)

١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
					<u>دور التمريض المعتمدة :</u>
٢٩٢	٢٨٧	٢٦٨	٢٤٠	٢٢٢	دور تمريض يجري تمويلها لسد العجز (أ)
١٦٧	١٦٠	١٥٢	١٤٨	١٤٢	دور التمريض الحكومية (ب) ..
٨٨٩	٨٧٦	٨٦٨	٨٥٦	٨٢٥	دور تمريض أخرى (ج)
١ ٤٤٩	١ ٤٢٣	١ ٢٨٨	١ ٢٤٤	١ ٢٩٩	المجموع
					<u>الاسرة في:</u>
١٨ ٠٨٨	١٧ ٥١٤	١٦ ٧٢١	١٥ ٤١٤	١٤ ٦٤٩	دور التمريض التي يجري تمويلها لسد العجز
١٥ ٢١٨	١٤ ٧٩٥	١٤ ٩٨٨	١٤ ٧٥٨	١٤ ٧٩٠	دور التمريض الحكومية
٤١ ٢٧٧	٣٩ ٩٩٨	٣٨ ٨٦٥	٣٧ ٧٤٠	٣٥ ٨٥٠	دور التمريض الاخرى
٧٤ ٥٨٢	٧٢ ٢٠٧	٧٠ ٥٧٤	٦٧ ٩١٢	٦٥ ٢٨٩	المجموع
٤,٨	٤,٧	٤,٧	٤,٦	٤,٥	عدد الاسرة لكل ١٠٠٠ نسمة

.../...

حواشي الجدول

(أ) دور التمريض المعتمدة التي يجري تمويلها لسد حالات العجز بها بموجب قانون تقديم المساعدة الى دور التمريض لتشديد حالات العجز الموافق عليها في نفقات التشغيل . وبمقتضى هذا القانون تقوم حكومة الكمنولث بتغطية حالات العجز الموافق عليها في نفقات التشغيل لبعض دور التمريض التطوعية التي لا تستهدف الربح والتي تدخل في اتفاق مع الحكومة لهذا الغرض . وقد كانت الاستحقاقات المشمولة بتأمين خاص فيما يتعلق بدور التمريض واجبة الدفع فيما يتصل بالمرضى الملازمين لتلك الدور فسي الفترة من ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧ لغاية ٣١ آب/أغسطس ١٩٨١ . ومنذ ١ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ لم يعد الأمر يستلزم أن تدفع مؤسسات التأمين الصحي المسجلة الاستحقاقات المشمولة بالتأمين الخاص فيما يتعلق بدور التمريض وذلك عن الإقامة بها سواء في هذا التاريخ أو بعده .

(ب) دور التمريض الحكومية المعتمدة بموجب قانون الصحة الوطني لدفع الاستحقاقات المتعلقة بدور التمريض .

(ج) دور التمريض الخاصة التي تستهدف الربح ودور التمريض الطوعية التي لا تستهدف الربح ، المعتمدة بموجب قانون الصحة الوطني لدفع الاستحقاقات المتعلقة بدور التمريض .

صحة السكان الاصليين

٣٧٢ - وفقا للترتيبات الموضوعة في عام ١٩٨٤ ، تمر جميع الاموال الموجهة لبرامج صحة السكان الاصليين عن طريق وزارة شؤون السكان الاصليين . ويوجد فريق عامل مشترك بين الوزارات يعنى بصحة السكان الاصليين ويجمع بين ممثلين عن وزارات شؤون السكان الاصليين ، والصحة ، والمالية ، ومكتب رئيس الوزراء ، ومجلس الوزراء ، وبين ممثلين عن المنظمة القومية لصحة السكان الاصليين وسكان الجزر . وقد تلقت هذه المنظمة في عامي ١٩٨٥ - ١٩٨٦ مبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار استرالي من الاموال لتقدم الى الحكومة والى وزارة شؤون السكان الاصليين المشورة بشأن مسائل تتعلق بصحة السكان الاصليين ومكان الجزر ولتساعد المجتمعات المحلية ولتساهم في تطوير وتنفيذ برامج صحة قومية للسكان الاصليين ولسكان الجزر .

٣٧٣ - وقد بلغ مجموع ما أنفقته وزارة شؤون السكان الاصليين من أموال الحكومة الاتحادية على البرامج الصحية للسكان الاصليين في السنة المالية ١٩٨٤/١٩٨٥ أكثر من ٣٧,٣ مليون دولار من مبلغ يقدر ب ٣٨,١ مليون دولار في ميزانية ١٩٨٥/١٩٨٦ .

٣٧٤ - وتعتقد الحكومة الاتحادية بأن الخدمات الصحية التي يديرها السكان الاصليون قد نجحت بشكل خاص في تشجيع السكان الاصليين على إيلاء مزيد من الاهتمام لصحتهم وعلى تولي الادارة الفعلية للخدمات المتاحة لمجتمعاتهم المحلية . وتقدم الحكومة الدعم المالي الى ٤٥ من مراكز الخدمات الطبية في الضواحي والارياف يديرها السكان الاصليون لتوفير خدمات بديلة عن تلك التي يقدمها اطباء العامون والوكالات الاخرى .

٣٧٥ - وتقوم الحكومة الاتحادية بتمويل المنظمة الصحية للسكان الاصليين في جنوب استراليا التي تكونت كهيئة عامة مستقلة في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨١ تحت اشراف مجلس ادارة معظم أعضائه من السكان الاصليون (وقد كانت لحد ذلك التاريخ وحدة صحية تابعة للجنة الصحية لجنوب استراليا) . وفي اطار منظمة الصحة للسكان الاصليين يجري تقديم رعاية صحية محسنة بزيادة عدد وظائف العمال الصحيين في جميع أنحاء الولاية ، وبتشجيع اسهام المجتمع المحلي ومشاركته في اختيار الموظفين وفي تطوير البرامج . وهناك اعتراف متزايد بالدور الذي يقوم به العمال الصحيون من السكان الاصليين وقد جرى استحداث برنامج تدريب مكثف لهم . ويشمل هذا البرنامج أيضا تدريب العمال من السكان الاصليين المختصين في إعادة تأهيل المدمنين على الكحول .

.../...

٢٧٦ - وفي أواخر عام ١٩٨٢ صدر تكليف باستعراض الخدمات الصحية المقدمة للسكان الأصليين في جنوب استراليا . وقد قدمت لجنة الاستعراض توصيات تؤدي الى القيام باعادة تنظيم ذي شأن للمرافق والخدمات والمسؤوليات فيما يتعلق بتوفير الخدمات الصحية لمجتمعات السكان الأصليين وتمويلها . ويجري إتخاذ ترتيبات لاقامة المجلس الصحي للسكان الأصليين الذي سيحل محل المنظمة الصحية للسكان الأصليين . وقد بدأت عملية إعادة توجيه التمويلات التي يقدمها الكمنولث (الحكومة الاتحادية) في شكل منح الى الدوريات ، الى المنظمات التي تديرها المجتمعات المحلية للسكان الأصليين ، وسوف تتخذ حكومة جنوب استراليا خطوات لتضمن زيادة مشاركة السكان الأصليين في النظام الصحي الحالي . وتأمل الحكومة في أن تفضي إعادة التنظيم هذه ليس فقط الى تحسين مستوى الخدمات ونطاقها وإنما أيضا الى جعل هذه الخدمات تستجيب تماما لاحتياجات السكان الأصليين . وقد أيدت مبدئيا تقرير لجنة الاستعراض .

٢٧٧ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ تم الانتهاء من إعداد تقرير مماثل عن البرامج الصحية في نيو ساوث ويلز ويتوقع تنفيذها خلال الفترة ١٩٨٥/١٩٨٦ .

٢٧٨ - وقد اعترف منذ زمن طويل بأن الاحصاءات بشأن صحة المواطنين الأصليين غير كافية . وسيشرف المعهد الاسترالي للصحة على تطوير وتنفيذ نظام قومي للاحصاءات الصحية للسكان الأصليين يعتمد على بيانات تقدم كنتاج فرعي للعمليات الادارية في الولاية/الاقليم فيما يتعلق بحالات الولادة والوفاة ونسبة الوفيات في المستشفيات .

٢٧٩ - وللسكان الأصليين وسكان الجزر نفس حقوق الاستراليين الآخرين في الحصول على التأمين الصحي القومي . وتدير الحكومة أيضا خطة قائمة بذاتها لمساعدة المرضى على السفر والاقامة ، وقد وسعت هذه الخطة في السنة المالية ١٩٨٤/١٩٨٥ لتشمل السكان المقيمين في جزر مضيق توريس بغف النظر عن مسافة السفر .

٢٨٠ - وتواصل السلطات الصحية في الولاية تقديم الخدمات الصحية للسكان الأصليين وسكان الجزر ، لاسيما في المناطق الريفية والمناطق النائية ، مع إيلاء الاولوية لخدمات الامتال والاحالة وللخدمات الصحية الوقائية والخدمات الصحية الموجهة لسلام وللرضع . وتتلقى هذه السلطات ، باستثناء سلطات الاقليم الشمالي وفيكتوريا ، تمويلاتها من الحكومة الاتحادية .

٢٨١ - ويجري تنفيذ مشاريع تعليم العمال المحيين من السكان الاصليين في بيرث ، وبروم ، وملبورن ، وسيدني .

٢٨٢ - وسعيا الى تحسين المستوى الصحي لمجتمعات السكان الاصليين ، أنشأت حكومة الاقليم الشمالي هيكلا يجري في اطاره تدريب السكان الاصليين على الاستجابة مباشرة للاحتياجات الصحية لمجتمعاتهم . ويقدم لهم دعم مهني ، وينصب التركيز على الطلب الوقائي والتفذية . وقد جرى حتى الآن توظيف ٢٨٠ عاملا صحيا من السكان الاصليين فسي جميع أنحاء الاقليم كما يجري توظيف السكان الاصليين في جميع مستويات ادارة النظام .

٢٨٣ - وفي عام ١٩٨١ أقامت حكومة الكمنولث برنامج تحسين الصحة العامة للسكان الاصليين . وهو برنامج يهدف الى أن يوفر لمجتمعات السكان الاصليين المحرومة من المنشآت الرئيسية التي تحتاج اليها لتخفيف حدة سوء الصحة الملحوظ المتأتي من بيئة مادية دون المستوى . وقد بدأ البرنامج في ١٩٨٢/١٩٨١ بتخصيص مبلغ ٨ ملايين دولار . والمجالات الرئيسية ذات الاولوية هي توفير الامدادات بالماء وشبكات تصريف الفضلات بشكل مضمون وآمن وملائم . ويلزم بوجه عام توفر ملكية مضمونة للأرض لتصبح الهياكل الاساسية ملكا لمجتمع السكان الاصليين ، غير أنه يجري عادة استثناء هذا الشرط اذا ما وافقت حكومة الولاية على دفع التكاليف الجارية لصيانة المنشآت المقامة على أرض الولاية .

٢٨٤ - وينتظر من مجتمعات السكان الاصليين التي تملك أراضي أن تدفع جميع تكاليف التشغيل والاصلاح والصيانة . غير أنه لم يحدث أن استبعد مجتمع للسكان الاصليين من برنامج تحسين الصحة العامة للسكان الاصليين لانه عجز عن دفع هذه التكاليف .

٢٨٥ - ومنذ انشاء برنامج تحسين الصحة العامة للسكان الاصليين في ١٩٨١ - ١٩٨٣ حصل البرنامج على ٢٥,٥ مليون دولار استرالي مما سمح بالاضطلاع بحوالي ١٨٠ مشروعا فسي ١٣٦ مجتمعا محليا . وقد مكن تخصيص سبعة ملايين دولار استرالي في ١٩٨٣ - ١٩٨٤ من المشروع في مشاريع جديدة في ٢٧ مجتمعا محليا ومواصلة مشاريع جارية . وإثر استعراض تشريين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، شدد برنامج تحسين الصحة العامة للسكان الاصليين على برامج تحسين المياه بغية تحسين الصحة بالتشجيع على استعمال المياه المأمونة وبتحسين المياه المتوفرة كما وكيفا . فمحطة ازالة ملوحة الماء الجديدة التي انتهى انجازها لمجتمع أومونا في كوبر بيدي في جنوب استراليا خلال السنة المالية ١٩٨٥/١٩٨٤ تقوم بشكل ملائم بامداد مجتمع السكان الاصليين هناك بمياه الشرب . وفي ويلكانيا فسي

نيو ساوث ويلز سيحد انشاء منشآت جديدة للامداد بمياه صالحة للشرب من الاخطار الناتجة عن استعمال مياه النهر غير المعالجة على الصحة العامة .

٢٨٦ - ان مشاريع برنامج تحسين الصحة العامة للسكان الاصليين مكملة للمساعدة التي تقدمها الوزارة لادارة المجتمعات المحلية وخدماتها وهي في معظم الاحيان متكاملة مع الاسكان وتوصيلات المياه الى المساكن وتركيبات المياه المنزلية وأماكن الغسيل التي توفر بمنح تقدمها الحكومة الى وكالات الولايات وتوفرها كذلك لجنة تنمية السكان المحليين . وبرنامج تحسين الصحة العامة للسكان الاصليين هو أساسا جزء من نهج شامل لتحسين صحة السكان الاصليين . وفي السنة المالية ١٩٨٤/١٩٨٥ بلغ ما خصص لتمويل برنامج تحسين الصحة العامة للسكان الاصليين ٠٧٩ ٠٣٠ ٦ دولارا استراليا .

٢٨٧ - ويستفيد السكان الاصليون من البرامج المجتمعية العامة للتلقيح والتطعيم . وقد وضعت بالاضافة الى ذلك برامج خاصة مثل البرنامج القومي للتراخوما وصحة العيون لمعالجة ومكافحة الامراض المنتشرة بصورة رئيسية بين السكان الاصليين .

٢٨٨ - وتولي جميع البرامج الصحية أولوية لمشكلة التهاب الاذن الوسطى المزمن ولما ينتج عنه من مشاكل سمعية عند أطفال السكان الاصليين ، غير أن ذلك المرض مازال يشكل مشكلة خطيرة على الرغم من التدابير الوقائية والعلاجية الكثيفة .

٢٨٩ - ويجري أيضا ايلاء أولوية عالية لطب الاسنان الوقائي وتصليح الاسنان غير انه مازالت هناك حالات كثيرة من الاسنان غير السليمة بحاجة الى معالجة .

٢٩٠ - ومايزال الجذام متفشياً في الجزء الشمالي من القارة ، غير أن البحث النشط عن الحالات الذي يستعمل تقنية متطورة ودقيقة للمراقبة جعل من التشخيص والعلاج المبكرين شيئا ممكنا ، وحد من انتشار هذا المرض بين السكان الاصليين وسمح بالوقاية من التشويه بعلاجه مبكرا . وقد مكن هذا بالاضافة الى اكتشاف السلفوناميدات وغيرها من المواد المضادة للجذام في ثلاثينات هذا القرن من معالجة المرضى المصابين بجذام غير معد في عيادات خارجية ، ومن تقصير المدة الطويلة التي يقضيها المصابون بجذام معد في مستشفيات الجذام ، كما ساهم كثيرا في تغيير المواقف التي كان السكان الاصليون يتخذونها من قبل والمتمثلة في محاولة اخفاء المرض وتجنب العلاج .

.. / ..

٣٩١ - والاشعارات بإصابات السل بين السكان الاصليين في انخفاض نتيجة على ما يبسودو للقيام مبكرا باكتشاف المرض وعلاجه وتعقبه والتطعيم بلقاح بي سي جي .

٣٩٢ - ويشعر العديد من السكان الاصليين بالقلق ازاء مستوى استهلاك الكحول وشم البنزين والمخ في مجتمعاتهم . ويوجد في المناطق الحضرية قلق ازاء ازدياد استعمال العقاقير بما فيها القنب والهيروين . ويعتقد بأن الاسباب الاساسية لهذه المشاكل ترجع الى ظروف الكساد الاجتماعي - الاقتصادي والى التمزق الثقافي الذي تعانيه المجتمعات التقليدية . وهناك رأي سائد يقول بأن شم البنزين في المجتمعات التقليدية قد يعود الى تفكك هيكل السلطة الابوية وسلطة المجتمع المحلي .

٣٩٣ - وقد كَوّن الوزراء الاتحاديون ووزراء الولايات المسؤولين عن شؤون السكان الاصليين المجتمعون في بيرث في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، فريقا عاملا من الموظفين للنظر في المسألة وتقديم توصية بشأنها .

٣٩٤ - وتقدم وزارة شؤون السكان الاصليين الدعم لـ ٥١ مشروعا مممما لمعالجة مشاكل اساءة استعمال العقاقير وذلك اصاسا عن طريق زيادة الدعم المقدم لمبادرات المجتمعات المحلية للسكان الاصليين .

٣٩٥ - وقد قدمت الوزارة في السنة المالية ١٩٨٥/١٩٨٤ مبلغ ٢,٥ مليون دولار استرالي لبرنامج اعادة تاهيل المدمنين على الكحول . وقد قبلت شركة بيوت الشباب للسكان الاصليين المحدودة في العام الماضي مسؤولية تحمّل التكاليف الرأسمالية والتشغيلية لمنصر الإيواء لـ ٤٩ مشروعا يديرها السكان الاصليون .

٣٩٦ - وتشعر الحكومة بالقلق لان معظم الخدمات تشدد على العلاج أو إعادة التاهيل لا على التدابير الوقائية ، وسوف تراقب عن كثب نتائج النهج القائم على أساس المجتمع الذي تتبعه مؤسسة الكحول والعقاقير (استراليا) ازاء مشاريع منع اساءة استعمال العقاقير .

٣٩٧ - وقد انشئت أيضا لجنة مختارة من مجلس الشيوخ المعنية بأبخرة المواد السريعة التبخر للتحقيق في مشاكل اساءة استعمال هذه المواد بما في ذلك مشاكل شم البنزين .

مرفق

قائمة المواد المرجعية (١)

- ١- قانون التمييز الجنسي لعام ١٩٨٤ .
- ٢- قانون اصلاح الخدمة العامة لعام ١٩٨٤ .
- ٣- قانون مناهضة التمييز لنيو ساوث ويلز .
- ٤- قانون الفرص المتكافئة لعام ١٩٨٤ (فيكتوريا) .
- ٥- قانون الفرص المتكافئة لعام ١٩٨٤ (جنوب استراليا) .
- ٦- قانون الفرص المتكافئة لعام ١٩٨٤ (غرب استراليا) .
- ٧- قانون لجنة حقوق الانسان لعام ١٩٨١ .
- ٨- "تقرير بشأن شكوى السيد والسيدة أو يونغ" في التقرير رقم ١٠ للجنة حقوق الانسان .
- ٩- مشروع قانون تطوير الاسرة والمجتمع المحلي لعام ١٩٨٥ (كوينزلاند) .
- ١٠- قانون الرفاه المجتمعي لعام ١٩٨٣ (جنوب استراليا) .
- ١١- القانون المتعلق بحماية الاطفال وبالمجرمين الاحداث لعام ١٩٧٩ (جنوب استراليا) .
- ١٢- "تقرير بشأن استعراض ممارسة وتشريعات رفاه الطفل ، (فيكتوريا)" .
- ١٣- مجلس قانون الاسرة "إنجاب الاطفال : نهج موحد لقانون وممارسة تكنولوجيا الانجاب في استراليا" .

.../...

- ١٤- لجنة الكمنولث للاملاح القانوني ، " القانون العرفي للسكان الاصليين - الزواج والاطفال وتوزيع الملكية" .
- ١٥- قانون لجنة تطوير السكان الاصليين لعام ١٩٨٠ .
- ١٦- قانون السلامة المهنية والصحة والرفاه لعام ١٩٨١ .
- ١٧- مكتب الاحصاءات : " السكان الشباب في استراليا سنة ١٩٨٤ - موجز إحصائي" .
- ١٨- مكتب الاحصاءات : " القوى العاملة في امتراليا" ، حزيران / يونيه ١٩٨٥ وتموز/ يوليه ١٩٨٥ (أولية) .
- ١٩- فرع البحوث والاحصاءات ، وزارة الضمان الاجتماعي ، أيار/مايو ١٩٨٥ : المبالغ النقدية التي دفعتها وزارة الضمان الاجتماعي الى الافراد - موجز للمعدلات والشروط" .

(١) هذه المواد المرجعية قدمتها حكومة استراليا ويمكن الاطلاع عليها فسي ملفات مركز حقوق الانسان التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة .